الحاكم الإله
والشعب العابد

الكـــتـــاب: الحاكم الإله والشعب العابد / د. صلاح هاشم
المـــؤلـــف: هاشم، صلاح
الـــنـــوع: سياسة
الطبـــعـــة: الأولى/ القاهرة ٢٠١٣
عدد الصفحات: ٢٠٤ صفحة
المـــقـــاس: ١٧×٢٤
تـــدمـــك: ١- مصر - تاريخ - الثورات
أ- العنوان

التدقيق اللغوي والإخراج الفني والغلاف: شيماء رضوان
صورة الغلاف للفنان عامر الزعبي، من موقع الجزيرة.نت

صرح للنشر والتوزيع | فكر يصنع حضارة

المدير العام: عبود مصطفى عبود
كورنيش المعادي، بجوار مستشفى السلام الدولي، أبراج المهندسين (أ)
برج (٢) الدور العاشر.
ت: (٢٥٢٤٠١٦٦)(٢+)
البريد الإليكتروني: darsarh@gmail.com
الموقع الإليكتروني: www.dar-sarh.com
رقـــم الإيـــداع: ١٣٤٣٤/ ٢٠١٣
التـــرقيـــم الـــدولي: 978-977-724-005-5
ديـــــــــوي: ٩٦٢

حقوق النشر محفوظة للناشر

لا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي صريح من الناشر

الحاكم الإله
والشعب العابد

د. صلاح هاشم

إهـــــداء

إلى مصر .. الثورة التي لا تهدأ .. في حضرة حكام برتبة آلهة ...!

صلاح هاشم

القاهرة، يونيو ٢٠١٣م

توطئة

قبل أحداث ٢٥ يناير وبعد نشر كتابي «التنمية والجريمة المعولمة: سياسات الإفقار والهدم الخلاق» الذي تم نشره بالهيئة العامة لقصور الثقافة في نوفمبر ٢٠١٠م، والذي تضمن مخاوفًا من مخططات دولية لهدم النظم السياسية بالدول العربية لمصالح سياسية خارجية، يصبح فيها الإعلام الإليكتروني أداة للمافيا العالمية، المتخصصة في هدم وتقويض جهود التنمية في الدول العربية لإحكام السيطرة العسكرية والثقافية لدول المافيا على المنطقة العربية، وذلك من خلال تقسيم الدول العربية من الداخل ليصبح عددها ٣٦ دولة بدلًا من ٢٢، وهذا ما أسميته في كتابي بالهدم الخلاق، ولعل ما حدث في السودان من انقسام وما يجري الآن في مصر واليمن والأردن وفلسطين وسوريا خير شاهد على ذلك. وبعد نشر الكتاب الذي عكفت على كتابته قرابة أربع سنوات، أدركت أنني أخاطب حكومة أمية، لا تقرأ، وإذا قرأت لا تفهم؛ لاعتقادها الدائم بأنها حكومة مُلهَمَة، تستمد قراراتها من وحي روحاني وليس من احتياجات الشعب ولا من قراءاتها للأحداث وكتابات المفكرين، وأن ما تنشره من كتابات ليس موجه للحكومة وإنما للشعب. وهدد الكتاب بتعرض مصر لثورة جديدة يقودها الجياع، وتزامن هذا الإحساس مع بعض الأقلام الوطنية الحرة التي ينبض قلمها دائمًا بحب مصر، ونتيجة تجاهل الحكومة لمخاطر ما تنتهجه من سياسات تؤدي بمصر إلى الإفقار المحتوم والمجاعة

العاجلة في إطار من سياسات دولية ومخططات تستهدف تلك النتائج، شرعت في إعداد كتاب حول ثورات الجياع في مصر متضمنًا إرهاصات حدوثها، ولكن جاءت أحداث ٢٥ يناير بثورة مغايرة لما فكرت فيه، فالمصريون لم يخرجوا للمطالبة بالخبز كما ظننت، وأن الذين نظموا الثورة وقادوها ليسوا الفقراء من أبناء الشعب المطحون بسياسات حُكامه، وإنما نظمها زمرة من الشباب المرفهين من أبناء الشعب؛ تجاوبًا مع مشاعر سائر المصريين الذين وقعوا فريسة سهلة للجوع والظلم، وأدركوا أن الحل ليس في توفير الخبز، ولكن الحرية هي الأساس، فبدون الحرية لا يأتي الخبز، وإذا أتى لا يُشبع، وإذا أشبَع فلا طعم له، وروحنا جميعًا نساند شباب الثورة رجالًا وشيوخًا ونساءً وأطفال على أمل الإصلاح الكلي ولم نتوقع التغيير الشامل، وسقط النظام من أول صيحة أطلقها شباب التحرير، ليُعبر لنا عن ضعفه، وأنه لم يكن على مدار الثلاثين عام الماضية سوى بوق يهتف دون عقل مدبر، يتعامل مع الأحداث الجارية والقضايا بعقيدة سياسية عاقلة وثابتة. وبعد أن وصل الشعب إلى بوابة الأمل وتحقق مطمحه، خر مغشيًا عليه من هول الموقف وضخامة المسئولية. وهكذا سقطت مصر سريعًا بين أيادي شبابها الثائر، الذي أصبح بين عشية وضحاها يملك مصر ومستقبلها دون خطة حكيمة ومسبقة لإدارتها، كالذي كان يحلم بأن يصل إلى القمر فلما وصل وتحقق حلمه ولم يكن لديه هدف من الوصول، خر مغشيًا عليه من رهبة المشهد وسقط سريعًا إلى الأرض. وهنا وجد المفسدون ضالتهم وبيئاتهم التي تقوم على التخبط، فراحوا يهدمون كل قيمة، ويحرقون كل صرح ويطيحون بكل رمز، ويشككون في كل عطاء، وأصبح الفشل أداة للتدمير والحرية التي استهدفتها الثورة ومات من أجلها الشرفاء أداة للترهيب وإثارة الرعب والفزع، والانفلات القيمي والأخلاقي، وراح الكل يشكك في الكل، تجمهر العمال منادون بزيادة رواتبهم وتحسين أحوالهم، وتجمع الطلاب لإقالة الأساتذة، والتلاميذ

لتقليص أوقات الدرس، فتجمهرت كل طائفة حول أهدافها، والتي لا تتعلق بحال من الأحوال بمستقبل مصر. وترك الجيش الجبهة وفارق الحدود، ونزل الشارع – ويا ليته فعل شيئًا – فقد غلب إجرام القلة المنفلتة والفاسدة إرادة الجيش وقوته، وراح السوس ينخر في الأمن القومي المصري من كل جانب، وأصبحت الدول العربية التي هي مصدر الأمن القومي المصري نيران متأججة بين فئات ثورية متصارعة بين مؤيد للنظام ومعارض له، صراع يفضي في نهايته إلى أن تكون إسرائيل هي الدولة الأقوى في المنطقة العربية في ٢٠٥٠م وذراع التحكم الأمريكي والسيطرة في المنطقة العربية، حيث من المستهدف أن تنقسم الأخيرة داخليًّا وتتحول إلى دويلات متصارعة من أجل البقاء. وما زال المصريون في سجال حواري عقيم، يطاردون الفساد عبر شاشات القنوات الفضائية، وما زال الشعب يحلم بعودة المليارات الضائعة والمنهوبة، وما زال البعض يفتش في ذمم البعض، في غفلة من تنامي فتنة طائفية جامحة، ربما تقضي على كافة المكتسبات التي حققتها الثورة، بين مسيحيين يبحثون عن الأمان، وبين إخوان وجماعات إسلامية وسلف، يسعون إلى السيطرة وإثبات الهوية، كل يسعى نحو أهدافه ويتمحور حول مصالحه، ناسيًا أو متناسيًا المصلحة الوطنية التي هي مصلحة مصر العليا، الأمر الذي يجعلني أخشى أن تنتهي ثورة الحرية إلى ثورة للجياع إذا طال الأمر، وزادت معدلات الانفلات أكثر من ذلك. وذلك ما جعلني أتساءل وأسأل الجميع: أمن أجل ذلك قامت ثورة التحرير؟

د. صلاح هاشم

الفصل الأول:

الحاكم الإله والشعب العابد

يزخر التاريخ المصري عبر عصوره السحيقة بعدد لا حصر له من الوقفات الشعبية ضد نظام الحكم الفاسد فيه. فإذا كان المصريون قد ثاروا في ٢٥ يناير ضد نظام مبارك عندما تزاوج رأس المال بالسلطة، فقد هبوا ثائرين للخروج على تقاليد الخضوع للهيئة الحاكمة والنخب الإقطاعية التي استغلت علاقتها بالسلطة؛ فتقاسمت مع الحكام خيرات البلاد، وانطلقت الجماهير الغاضبة تحطم بلا تمييز كل كيان رئاسي، واقتحمت العصابات المسلحة الأماكن المقدسة، حتى الأهرام لم تمنعهم قداستها من التمرد، فاقتحموا على الموتى سكونهم، وسلبوا الراقدين في سبات الأبدية ثرواتًا أصبح الأحياء الجياع أولى بها من الذين ماتوا تخمة وشبعًا، لقد ثار الفراعنة عندما تحولت مصر إلى أقلية مسيطرة تنعم بالرفاهية والسلطة وتعيش على أمجاد العابرين وتتقاعس عن تحمل مسئوليتها نحو الوطن والمواطن وأغلبية مغلوبة على أمرها غريبة في وطنها تطحنها الحاجة والفقر، وإذا كان التاريخ قد أكد لنا أن الحاكم آنذاك لم يكن شخصًا عاديًا بقدر ما كان إلهًا مقدسًا، فإنها لم تكن ثورة شعب ضد حاكمه بقدر ما كانت ثورة شعب ضد آلهته. فمن المعروف مدى خشوع المصري القديم لآلهته فقد كان الدين ولا يزال وسيظل أكبر قوة تؤثر في حياة الإنسان المصري. والتساؤل الذي يطرح نفسه بقوة هل كانت العلاقة بين الملك والشعب قديمًا علاقة دينية سياسية أم أنها علاقة ذات توجه مختلف؟ فقد استطاع مؤسسو الأسرة

المصرية الأولى أن يكونوا لمصر حكومة مركزية قوية على رأسها الملك المؤله الذي جمع في يديه كل السلطات، حكومة مركزية كان الملك محورها بل الروح التي تبعث الحياة في الدولة وكل ما يحدث فيها من وحيه ومن فيض بركاته، فهو الإله العظيم حور الذي هو في نظر رعاياه إله حي على شكل إنسان، له على شعبه مهابة الإله وتقديره،، ومن هنا كان الأساس السياسي والاجتماعي الذي قامت عليه الحضارة المصرية هو التأكيد بأن مصر دولة يحكمها إله .. وفي ظل هذا الإطار الطبيعي يصبح التنظيم الاجتماعي شرطًا أساسيًا للحياة ويتحتم على الجميع أن يتنازل طواعية عن كثير من حرياته ليخضع لسلطة توزع العدل والماء بين الجميع وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح (النهر) وإنما بين الاثنين يضيف الري سيدًا آخر هو الحاكم فهنا يصبح الحكم والحاكم وسيطًا بين الإنسان والبيئة؛ ومن ثم فقد أصبح الفرعون ضلعًا أساسيًا في مثلث الإنتاج إلى جانب الضلعين الطبيعين الماء والشمس، ولم تكن أولوية الحاكم محض صدفة ولكن لكونه ضابط النهر وبصفته الملك المهندس وبطريقة ما صانع المطر.

ومن ثم فإن العلاقة الاقتصادية بين الملك والشعب قد بدأت قبل العلاقة الدينية، فقد جاءت ثورة الجياع الأولى في مصر لأسباب تتعلق بجفاف النهر وسطوة حكام الأقاليم وإذا كان العقد الاجتماعي الكائن بين الملك والشعب (الدستور) قد نقضه الملك عندما تسبب في مجاعة شعبه فقد نقضه الشعب أيضًا عندما ثار على الملك وتمرد عليه. ففي أواخر عهد الأسرة السادسة أنشأ حكام الأقاليم والكهنة نظامًا أشبه بنظام الإقطاع الأوروبي حيث حدوا من نفوذ الملك لصالحهم واستغلوا السلطة، فكثرت المظالم وعمت الفوضى، وسقط العدل فانفرط الجياع كالمسبحة، حتى فاض الكيل على المصريين فقاموا بالثورة كرد فعل عنيف للظلم الاجتماعي الذي عرفته مصر في أواخر الدولة القديمة عندما تحول المجتمع إلى حاكم إله وشعب عابد .. وليس اليوم عن البارحة ببعيد ...

١ من أسقط النظام؟

مرحلة عصيبة تلك التي شهدتها مصر منذ أحداث يناير وتخلي الرئيس عن الحكم .. سيجالات فكرية عديدة – فعالة أحيانًا وعقيمة في أحايين كثيرة – سيجالات لم تسفر إلا عن عديد من الائتلافات والحركات السياسية المتصارعة في الوصول للحكم، يصحبها مزيد من الشقاق والانفلات وحالات التدهور القيمي والإنتاجي .. سيجالات فكرية بعيدة تمامًا عن مستقبل مصر الحقيقي وعن مصلحة الأمن القومي لها.. سيجالات حول ثورة تعددت فيها قياداتها ورموزها السياسية .. لدرجة أنه أصبح مع هذا التعدد من الصعوبة التكهن بمن سيحكم مصر .. والسبب في ذلك أن كلًا من الحركات السياسية والتنظيمات والائتلافات يرى أنه كان له الدور الأعظم في إسقاط النظام .. وأنه الأحق في حكم مصر.. فضلًا عن الأطياف المختلفة الفكر والعقيدة من الشباب المنتمية لبعضٍ من هذه التنظيمات والمتكتلة في كيانات مستقلة وبشكل غير رسمي، ترى أنها الفاعل الأول والمهم في إسقاط النظام .. وأن هذا التعدد في الفكر والعقيدة بالإضافة إلى تنوع الطموح السياسي واختلافه من طبقة اجتماعية لأخرى ومن مرحلة عمرية لأخرى أيضًا يجعل من الصعوبة بمكان الاتفاق حول أهدافًا واضحة للثورة، وكذلك على الصفات التي يجب أن يتمتع بها الرئيس المنتظر.. وما طبيعة التشكيلات الاجتماعية والسياسية التي سوف يأتي منها.. وهل لدينا استعدادًا

واضحًا للالتفاف حول شخصية مصرية واحدة، نمنحها الثقة الكاملة في إدارة شئون البلاد.. أم أن الفترة الانتقالية سوف تمتد إلى أن تنحني هامة الثورة بانحناء موارد البلاد ونقص الإنتاج فيها .. ولن يدفع الثمن سوى فقراء هذا البلد والأبرياء فيه .. كل هذا الشقاق وكل هذه الاختلافات دفعتني لأن أناقش وبعمق الإجابة على سؤال: من الذي أسقط النظام؟ حيث أن التكهن بشخصية ومرجعية الرئيس القادم مرهون بالاتفاق حول مرجعيات وخلفيات المتسببون في إسقاط النظام ومدى الإجماع الشعبي عليهم .. فإذا كان الشباب يرون في أنفسهم الفاعلين الحقيقيين للثورة والذين غامروا بمستقبلهم وضحوا بأرواحهم من أجل إسقاط النظام؛ وبناء عليه فهم أصحاب الحق الأول في تقرير مصير مصر ورسم مستقبلها.. وهذا ما اتضح جليًا في الحوار الذي أجراه وائل غنيم في برنامج العاشرة مساء عندما قال: «آن الأوان لأن نتخلى عن مقولة أنا أبوك وبفهم أكتر منك» فقد نجح الشباب في تحقيق ما عجز عن تحقيقه الآباء قرابة الثلاثين عامًا، وكانت هذه المقولة بمثابة دعوة للثورة على أفكار الكبار والعبث بخبراتهم في إدارة شئون البلاد.. ويا ليتهم اتفقوا جميعًا كشباب على رؤية واحدة لمستقبل مصر.. بل تشيعوا لأكثر من ١٣٢ ائتلاف لثورة ٢٥ يناير لم يتفقوا سوى على القليل من الأهداف واختلفوا حول الأكثر.. فإن أصحاب الفكر والحركات والأحزاب السياسية المعارضة والإسلاميين بشتى طوائفهم والمثقفين يروا أنهم الأحق في رسم مستقبل مصر وقيادته.. فهم الذين جابهوا النظام سنوات طويلة، وعاشوا في ظله سنوات عِجاف، عملوا فيها على كشف مفاسده وفضح عيوبه، وتحملوا في سبيل ذلك مغارم كثيرة من سجن واعتقال ودمار لمصالحهم الاقتصادية واستبعاد من الحياة السياسية برمتها .. وكانت هذه المجهودات هي النواة الحقيقية التي حفَّزت على الثورة ودفعت إليها .. ولولا هذه المعلومات لما استطاع هؤلاء الشباب بإمكاناتهم المتواضعة من إماطة اللثام عن

نظام مبارك.. وبالرغم من منطقية مبرراتهم، إلا أنني أرى أنهم فشلوا جميعًا في الاتفاق حول تحديد أهداف الثورة وقيادة مصر في مرحلة ما بعد التنحي .. كما أنهم فشلوا في الاتفاق حول شخصية واحدة وترشيحها لحكم مصر .. فكل طائفة ترى أنها الأولى والأحق بقيادة مصر.. ورفضوا جميعًا شباب وحركات سياسية - التسليم بفكرة المؤامرة الخارجية لإسقاط النظام والإطاحة بالرئيس المصري.. ذلك الطرح الذي طرحه نخبة من المثقفين والعسكريين وكشفت عنه بعض التقارير السرية لأمن الدولة والتي استعرضها عادل حمودة في برنامجه التليفزيوني والتي أشارت إلى أن ما حدث في مصر في ٢٥ يناير هو أمر مدبر من قبل ثلاثة دول هي أمريكا وإسرائيل وإيران .. وأن أمريكا خصصت أكثر من ٤٠ ألف دولار لتغذية حالة الانفلات في مصر وهو ما ذكره د. يحيى الجمل للإعلامي طوني خليفة في برنامج «الشعب يريد» وأن هذا الانفلات يعد تصديقًا لما تنبأت به كوندليزا رايس عندما تحدثت عن الفوضى الخلاقة .. وما ذكرته أنا في كتابي - التنمية والجريمة المعولمة - تحت عنوان سياسات الإفقار والهدم الخلاق .. من أن هناك مؤامرة لإفقار الشعوب العربية - ومن بينها مصر طبعًا - وذلك من خلال هدم النظم السياسية الحاكمة وشيوع حالة الفوضى في البلاد .. وكانت الهيئات الأجنبية المانحة هي الذراع الفاعل في تحقيق هذا الهدف .. وجاري اليوم التحقيق في مِنح المعونة الأمريكية للجمعيات الأهلية والتي خصصت للدفاع عن حقوق الإنسان في مصر .. وكذلك التدريبات التي نظمها المعهد الجمهوري الدولي للشباب في أكثر من دولة لتنمية قدراتهم على تعبئة الجماهير وحشدها حول قضية بعينها ... وبرغم اقتناعي بكل ما سبق كفاعلين حقيقيين في إسقاط النظام إلا أننا لا نستطيع أن نغفل حجم الفساد الذي انتهى إليه حكم مبارك والذي خلَّف ورائه آلاف الحانقين على حكمه، والذين أعتبرهم أساسًا هم الفاعلين الحقيقيين في إسقاط النظام .. ولكني أطالب بسرعة تجاوز الإجابة على هذا

السؤال «من الذي أسقط النظام؟» لأن الخلاف والانشقاق يظل قائمًا، ما زالت الإجابة على هذا السؤال باقية .. ولن نتجاوز هذا السؤال إلا بتوحيد الصف المصري، وإنهاء الخلافات الفكرية والاتفاق على أن الذي أسقط النظام هو مفاسده .. دون أن نتجاهل فكرة المؤامرة وأن هناك شعوب تتربص بمصر .. وتسعى جاهدة لتفتيت وحدتها، وبث روح الشقاق والفتن الفكرية والطائفية فيها .. وأن إغفال هذه الفكرة يعد في وجهة نظري خيانة كبرى للوطن.. وأنا لا أطالب بالتسليم بها ولكن أنادي بتصديقها ولو بنسبة وأن تُؤخذ في الاعتبار؛ حماية للأمن القومي المصري .. ويجب على كل الأطياف الثائرة أن تتقبل وجهة النظر الأخرى، حتى لا نتحرر من ديكتاتورية النظام إلى الوقوع في ديكتاتورية الثوار .. الذين يعتبرون أن التسليم بفكر المؤامرة الخارجية هو تشكيك في نزاهة الثورة ونظافتها من الأيدي الأجنبية، وكذلك إهدارًا لدماء الشهداء الذين ضحوا بحياتهم من أجل إسقاط النظام .. وعلى كل الائتلافات المتعددة والمتنوعة فكريًا اختيار ممثلين لها، حتى يسهل الاتفاق، من خلال تحديد الأهداف العامة للثورة وإعلانها دستوريًا .. وتحديد الصفات الواجب توافرها في الرئيس المرتقب.. حتى نتمكن من التقليل من حالة الانفلات الأمني والضياع الاقتصادي الذي تمر به مصر، ونتجاوز المرحلة الانتقالية بأقصى السرعة الممكنة.. ولكي نتمكن من توحيد وتقوية الجبهة الداخلية وتحقيق الاستقرار فيها، حتى نتفرغ جميعًا لحماية وتقوية جبهتنا الداخلية .. التي استغل الصهاينة حالة عدم الاستقرار الداخلي وراحوا يهاجمون الحدود المصرية ويهدرون الدماء المصرية الطاهرة على رمال سيناء .. فإن لم تتوحد الصفوف والأفكار وإن لم يتم إعلاء مصلحة مصر فوق المصالح الطائفية والحزبية .. فللهِ الله يا مصر وللأبرياء خالص العزاء.

□ □ □ □

٢ متى يسقط النظام؟

تساؤلات كثيرة تطرحها العامة الواعية من شعب مصر كلها تدور حول معارك الميادين الطاحنة ومبرراتها ودوافع الدم الذي ينزف والمؤسسات التي تحترق. حالة من عدم الرضا العام التام يعيشها الشعب، كل فريق حسب توجهاته وخلفياته؛ ففي حين يتهم البعض المجلس العسكري وحزب الأغلبية بالتآمر وخيانة الثورة يتهم فريق آخر الميادين بالبلطجة وبيع الوطن لدول غريبة، وفريق يتساءل عن مدى صحية هذا المشهد الخلافي المحتدم ودلالاته فيما يتعلق بمستقبل الثورة ومصيرها.. والإجابة على كل هذه التساؤلات تتمحور في نقطة واحدة لا ينكرها عاقل وهي أن نظام مبارك لم يمت ولم يسقط وإنما سُجنت الرأس ومرضت وتحرر الذيل واستفحل، فربما أخرج الذيل لنفسه ألف رأس فهو نظام زاحف وليس بنظام ثدي..وربما كان الذيل أقوى من الرأس.. فقد تحمل تحركات الرأس شيئًا من التعقل والحكمة بيد أن حركة الذيول دائمًا لا عقل يحركها ولا شريعة توجهها، فالانفعال هو محركها الأساسي والمصلحة هي الغاية والهدف. ولكن هل يمكننا التخلص من كل ذيول النظام وحزبه المنحل.. والإجابة استحالة .. فقد تورطت كافة مؤسسات الدولية في تنفيذ سياساته وضلعت في استمراره لثلاثين عام استقطعت من عمر الشعب وحريته، فالذي شارك في صنع النظام كالذي شارك في تنفيذ سياساته فالمسئولية تضامنية مشتركة.. فإسقاط النظام يختلف كثيرًا عن

القضاء أو التخلص منه، وأعني بالإسقاط كسر شوكة النظام وتفريغه من سمومه السارية في جسم الثقافة المصرية، المتمثلة في طبيعة علاقات السلطة بالشعب والرؤساء بالمرؤوسين ومقدمي الخدمات الحكومية بمتلقيها، وكذلك آلية صنع القرارات وآليات اتخاذها وأساليب تطبيقها. وعلى الشعب أن يتخلى عن كافة السلوكيات التي تأصلت فيه طيلة عهد مبارك والتي تقوم على الفبركة والزوغان والاستهتار والتهرب والرشوة والمحسوبية والاستغلال والاحتكار وغيره، ويضع لنفسه بدائلًا أخلاقية في أعماله وتعاملاته اليومية، بدائل أساسها مصلحة الوطن ومستقبله وليس خدمة نظام بعينه ولا مصلحة بذاتها. وإذا كانت هذه هي دلالات ومؤشرات سقوط النظام والذي يلعب فيها الشعب الدور الأكبر فدور المجلس العسكري والبرلمان في هذه الفترة لا يقل أهمية وعليهم أن يتحلوا بالشفافية والصدق في الإدارة والابتعاد عن عرض الحقائق غير الكاملة والتي ربما تضر أكثر مما تنفع، والعمل على الشراكة لا المشاركة في صنع القرار بين الحكومة والشعب، وأن يتخلصوا من كافة المتورطين في نظام مبارك تشريعًا وقضاءً وتنفيذًا.. وأقصد بهم من تقلدوا مناصبًا قيادية وتنفيذية وبرلمانية في عهد مبارك.. وعلى أية حال فإن نظام مبارك لن يسقط إلا إذا اتخذ المجلس العسكري خطوات فعلية في حل أو هيكلة هيئة الرقابة الإدارية، تلك الهيئة التي شكلها مبارك فور توليه الحكم عام ١٩٨٢م بعدما أوقفها السادات عام ١٩٨١م، وشكلها مبارك لتكون ذراعًا واقيًا حاميًا لنظامه محافظًا على بقاءه وديمومته وعين راصدة وراعية لمصالحه، وجعل أعضائها من رجال الجيش والشرطة لضمان ولائهم العسكري،، وبهذا فقد حررها من وظيفتها الأساسية وهي حماية المال العام ومحاربة الفساد إلى وظيفة أمنية بحتة طالها الفساد الذي أنشئت من أجل محاربته بل عملت على رعايته وبشكل منظم. واقتصرت وظيفتها في تقديم كبوش فداء من المعارضين للنظام ومكافأة أقطابه وأنصاره، فقد ساعدت هذه

الهيئة بشكل أساسي في سرقة المال العام ونهب أموال الدولة وسرقة أراضيها لصالح شخوص بعينهم، وبيع شركات القطاع العام بأسعار تقل بكثير عن أثمانها الفعلية،، فضلًا عن دورهم في ترقي وتعيين أشخاص في مناصب قيادية لا تتناسب مع قدراتهم وإقصاء الأكفاء والمخلصين عنها،، فلا تمنح جوائز الدولة بكل مستوياتها لأنصاف الموهيين، ورغم حالة الفساد التي ساهمت هذه الهيئة في تكوينها وتعمقها في كافة مجالات الدولة بحكم الصلاحيات التي كفلها لها القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ن لم نجد حجرًا واحدًا خرج من أفواه ولا أيدي الميادين ليسقط هذه الهيئة الفاسدة ولم نرى أصبعًا واحدًا يشير إليها بالاتهام والتورط في قضايا الفساد، وحتى المقالات الساخنة والملفات التي فجرها الصحفي عبد الحليم قنديل قد لاقت إهمالًا وتجاهلًا شديدًا ،، الأمر الذي يجعلنا نتساءل إلى متى سوف يستمر نظام مبارك.. لذا فإني أطالب المجلس العسكري بإثبات نواياه الحسنة في التغير ويسعى جاهدًا لحل هيئة الرقابة الإدارية وتشكيل جهاز رقابي جديد لم يتدرب على تغطية الفساد واستفحاله في العهد البائد.. فإذا تحقق هذا المطلب وحُلت وسقطت هذه الهيئة،، فإن إحلالها وهيكلتها مؤشرًا على سقوط نظام مبارك وكسر شوكته وتفريغ سمومه؛ وبذلك تكون مصر قد خطت بإيجابية خطوة حقيقية نحو الدولة المدنية التي نصبوا إليها جميعًا.

□ □ □ □

٣ الميادين الثائرة وغيبة العقل الثوري

إن ما شهده الشارع المصري ولا سيما ميدان التحرير في الأيام القليلة الماضية يجعلنا نعود من جديد لتقييم الثورة المصرية، وإعادة صياغة المفهوم الثوري في عقول المتظاهرين؛ لما شهده ميدان التحرير بدء من جمعة المطلب الواحد وحتى الآن من غياب ملحوظ للعقل الثوري، الذي يوجه الثورة نحو تحقيق أهدافها وينأى بها عن كل ما يضر بصالح الوطن ويعطل تقدمه نحو أهدافه الثورية، فالثورة إن لم يكن لها عقل ربما تصبح دربًا من دروب الفوضى التي توشك أن تحرق الوطن وتقضي على كل مكتسباته الثورية والحضارية، فشكل الثورة وموضوعيتها يعد معيارًا يقاس عليه تقدم الأمم وتخلفها، ويعبر أيضًا عن رصيدها من الأخلاق العامة التي هي سمة للشعوب المتحضرة. ويتمثل غياب العقل في الاستمرار على استخدام الصراع الثوري الذي يستخدم العنف كأداة لتحقيق الهدف وكبديل للتهدئة الثورية، ذلك الصراع الذي أوجبته حالة التشكيك المستمرة في كل معارض لمطالب ميدان التحرير، ونعته بالخيانة للوطن أو مناصرته للنظام المخلوع، ووضح ذلك جليًّا في جمعة حق الشهيد أو الفرصة الأخيرة حيث شهدت الميادين المصرية تظاهرات عديدة مختلفة المنهج والهدف، ففي حين يطالب التحرير برحيل العسكر يطالب ميدان العباسية ببقائهم ويندد شارع مجلس الوزراء بحكومة الجنزوري .. مستخدمين في صراعهم الجدلي أقذر أدوات الصراع من

تشكيك وتخوين وسباب غضين الطرف تمامًا عن مصلحة الوطن، في عراكهم المستمر مع السلطة أيٍ كانت تبعيتها. ووقفت القوى السياسية في حالة ثبات تنتظر أي الفريقين ينتصر لكي تدعم مطالبه ضمانًا لمساندته في الانتخابات، فعندما تتعارض مصالح القوى السياسية مع مصلحة الوطن فليس من الغريب أن نصفها بأنها قوى غير وطنية، ولماذا خشينا جميعًا الدفاع عن رجال الشرطة الذين أعدهم في نظري ضحايا لسخونة الشباب وغيبة وعيهم وخبث المتآمرين، حيث وقف رجال الأمن يدافعون عن مؤسسات الدولة بأرواحهم ضد قلة مندسة سمحت لها عقول الثوار المغيبة بالتسلسل خلف الصفوف لتأجيج الفتن وقطع الثقة بين المتظاهرين الأشراف والأمن الوطني، فلماذا نطالب الأمن بالحماية ونرفض استخدامه لأي أدوات للقمع ودرء البلطجة. كيف نفرق بين الثائر والبلطجي في ميدان التحرير .. كيف نفرق بين أصحاب العقول والمغيبين من الثوار في الشارع المصري، كي نقدم لرجل الشرطة روشتة للتعامل معه .. أنها معضلة بكل المقاييس لا يمكن حلها إلا بتفعيل العقل الواعي في الميادين الثائرة، ومعيار العقل يظهر جليًّا عند قياس الأفعال الثورية بمصلحة مصر ومستقبلها واستقرارها السياسي. ولذا فإنني أرى أن التيار الإسلامي بفيلقيه الإخوان والسلفيين أخطأ في حق مصر خطأ فادحًا عندما دعا لجمعة المطلب الواحد وأنه خسر كثيرًا من شعبيته في الشارع المصري ولا سيما بين الأغلبية الصامتة التي في الغالب تتحكم بقوة في نتيجة الانتخابات وليس الميادين الثائرة، ولا ينسى الشارع المصري كل من تسبب في إزهاق أرواح الأبرياء من تجار الوعي من القوى السياسية غير الوطنية .. فماذا كسبت مصر من استشهاد ٣٨ شهيد وإصابة أكثر من ١٠٠٠ شاب في جمعة المطلب الواحد.. وما الداعي أساسًا لهذه المظاهرات وقد اقترب موعد الانتخابات ووضع اللبنة الأولى في بناء الدولة المصرية المنشودة، أهي دعوة لإنجاح الانتخابات أم هي دعوة لتأجيلها واستمرار حالة الفوضى

والانفلات الأمني،، لماذا يصر الشباب على انتهاك هيبة الدولة والتحرر من الأخلاق الوطنية في التعامل مع المؤسسات المصرية والمنشآت العامة الذين يتعاملون معها إما هدمًا أو حرقًا احتجاجًا على سلوك سلطوي معين سواء من الجيش أو الشرطة متناسين أنهم ليسوا أصحابها إنما هي ملك مصر وحدها وبدون منازع .. وسؤالي الأخير لماذا تحولت الميادين العامة إلى متنزهات ثورية سواء للتعبير عن الرأي أو مشاهدة الأحداث عن قرب أو هي ميادين يتبارى فيها الجميع لإظهار البطولات ولو على حساب الوطن .. في ميدان التحرير لم تفقد فقط الثورة عقلها وإنما فقدت أيضًا أخلاقها التي شهد بها العالم أجمع.. ولم يصبح أمام الثوار إما ضبط النفس والاحتكام إلى العقل وإما الفوضى الخلاقة التي ربما تؤدي إلى حرق الثورة في أتون حرق الوطن.

□ □ □ □

٤ معارك الميادين ومستقبل الوطن

تحدثت في مقالات عديدة عن مفارم الأفعال الثورية غير العاقلة، مؤكدًا أن الضحية الأولى لهذه الأفعال هي مصر وحدها ودون غيرها، ليست مصر الميادين ولا مصر العسكر ولا النخب السياسية والمثقفين ولكن مصر البسطاء والعامة من أبناء الوطن؛ ولكن يبدو أنني كنت غافلًا ومحسن الظن بأخلاق الميادين. التي كشف الواقع عن غيبتها ووجودية العقل الثوري، ولكنه ليس العقل الذي أعنيته في مقالاتي، فثمة عقل آخر لا يرى في مصر واستقرارها راحته ولا منفعته.. لقد هانت عليهم جميعًا دماء المصريين التي افترشت الميادين وداست عليها أقدام المتآمرين ومنزوعي الضمائر العادلة. لقد هالني وأرعبني حديثي مع صديقي المفكر السياسي المعروف الذي أكد لي بكل إصرار أن ٢٥يناير القادمة سوف تشهد مولد ثورة جديدة ربما كانت الأخطر لتغيير وجه الوطن العبوس الذي صنعته سياسات مبارك على مدار تاريخه السياسي الظالم، وكأن ما حدث في يناير الماضي كان مجرد "لعب عيال" أو سيناريو لثورة حقيقية ربما لم تحدث بعد،، فسألته عن الهدف من الثورة القادمة وقد رحل مبارك،، فأجابني: ثورة لرحيل العسكر.. مبررًا رحيلهم بالخيانة والتآمر والتستر والمحافظة على نظام مبارك.. فسألته عن الدم الذي ربما ينزف والوطن الذي ربما يحترق.. فأجابني كنا في عهد مبارك نفقد في حوادث الطرق أكثر من سبعة ألف مواطن فلا يضيرنا الآن أن

تفقد مصر مثلهم لكي تنجح الثورة ويسقط النظام .. وكأن نجاح الثورة مرهون بسفك الدماء وتمزيق القلوب والمشاعر، فكيف إذًا تكون سلمية ونظيفة؟ .. ولولا ثقتي في وطنية هذا الصديق لوصمته بالتآمر وأسأت الظن به.. ولكنها فتنة بكل المقاييس باتت تطل علينا من كل منفذ وشارع في غيبة حقيقية من وجود المجلس العسكري، حيث ازدحمت شوارعنا ومؤسساتنا بالعملاء والخونة والجواسيس من كافة الأجهزة الاستخباراتية العالمية، وامتلأت بيوتنا بالأسلحة النارية بكافة موديلاتها وأحجامها، واكتظت الميادين بالبلطجية، واختلط علينا الحابل بالنابل وبتنا لا نستطيع أن نفرق بين الوطني والعميل والبلطجي والثائر الحق، فمن إذًا المسئول؟ فحين استلم المجلس العسكري زمام الوطن كانت الميادين لا تحوي في بطونها سوى الشرفاء من الثأريين ولا يقف على نواصيها سوى العقلاء والمخلصين، فمن أين وكيف امتلأت الآن بالعملاء والمتآمرين؟ لقد استلم المجلس العسكري الحكم بإرادة الشعب الحرة ومباركة الميادين الثائرة وكان شعارها الشعب يريد.. فقد كانت الميادين تعبر حقًا عن إرادة الشعب ..والآن لم يكن الشعب يريد سوى أمن مصر واستقرارها وحقن دماء أبنائها.. فلماذا إذًا تعددت الإرادات وانقسمت إلى إرادة للعسكر والميادين والليبراليين والأقباط والإخوان والسلفيين، في تغافل تام لإرادة الشعب الحقيقية المتمثلة في حزب الكنبة الذي في نظري هو أقوى هذه الأحزاب وأصدقها وأصلحها .. وكل ذلك ما هم إلا وصايا على الشعب قناعة بأميته وعدم أهليته للتعبير عن إرادته ورسم مستقبله فهو في نظرهم لا يعرف مصلحته. فالواقع ما زال مؤلمًا والحقيقة أدهى وأمر، والمستقبل سوف يكون معتمًا ما لم يتخذ المجلس العسكري تدابيرًا كافية لإنقاذ الوطن من هول ذلك اليوم المرتقب، ويتوخى الحذر في إدارة الأزمة وعليه ألا ينتظر حتى تقع الكارثة كي يتحرك.. فلا بد من اجتماع عاجل مع ممثلي كافة القوى السياسية والائتلافات الثورية

بجدول أعمال محدد الهدف والتوقيت ومعلوم للعامة، وتلتزم كافة القوى السياسية بعدم النزول إلى الميادين تمامًا في هذا اليوم ويتم الإعلان عن ذلك صراحة لنتمكن من كشف ومحاصرة البلطجية والمتآمرين على حرق الوطن وإجهاض ثورته، ولا بد من دعوة أصحاب كافة الفضائيات وكبار الإعلاميين للتوقيع على ميثاق شرف الثورة المصرية السلمية وأخذ العهود وإقرار العقوبات على المحرضين، وعلى المجلس أيضًا أن يقدم بكل صراحة وتأكيد خارطة طريق محددة التوقيت لانتخاب الرئيس وتسليم السلطة وبالشكل الذي يقنع معظم القوى السياسية إن لم يكن جميعها، والعمل على استنهاض الهمم والعقول والجهود الداعية إلى بناء الوطن والمحافظة على ثورته نظيفة بلا دم.. اللهم إني قد بلغت .. اللهم فاشهد.

□ □ □ □

٥ مواكب الفساد .. ومراكب التنمية

ما أروع الحرية.... وما أقبح الاستبداد والطغيان... وما أجمل الإبداع الذي يتفجر من وجدان مؤمن بمعان نبيلة صادقة تدافع عن حرية الإنسان وترسي مبادئ العدل والمساواة، تلك التي دعت إليها كافة أديان السماء وأكدها كل فلاسفة الأخلاق في العالم كأساس للحكم في كل زمان ومكان. لقد جاءت ثورة ٢٥ يناير بعد انتظار طويل وسنوات من الفساد والضياع، تلك التي عاشها المجتمع المصري بكل طوائفه وأطيافه لسنوات تجاوزت الثلاثين عامًا، أخرج خلالها المفكرون والمبدعون أفكارًا وإبداعات متنوعة وبجودة تكشف بحق عمق الفساد وبشاعة الجرائم التي ترتكب يوميًّا في حق الشعب، تحت مرأى ومسمع من الجهات الرقابية والأمنية والمنظمات الحقوقية، كما خرجت المقالات الصحفية واللقاءات الإعلامية لتبين - عن قرب - لصانع القرار بالصوت والصورة كافة الأوجاع الاجتماعية والصحية وفداحة المشكلات الاقتصادية وبشاعة المعاناة الإنسانية التي يتكبدها المواطن المصري كلما احتك بأفراد النظام أو بمؤسساته، وفي كل إبداع يخرج أو لقاء يتم كانت الحكومة "ودن من طين وأخرى من عجين" متخذة من "ثقافة التطنيش" منهاجًا لها في كل شيء. لقد تبلد حس النظام وشاخت رموزه، وتسلل حلم الخلاص إلى نفوس العامة، وتخيلنا .. وكان كلنا أمل في أن يقوم النظام بإصلاح ذاته وتقويم عيوبه؛ حرصًا على استقراره واستمراره، ولكن

يبدو ذلك فقط هو عقل العامة الطامحة، فلم يخطر ببالنا أنه نظام هش جبان، لم يملك من مقومات البقاء سوى صوت أجش يهدد كل من يرفع صوته بقانون الطوارئ، ذلك القانون الذي أعده النظام خصيصًا لحماية مفاسده. وتمكن النظام من خديعة نفسه مرارًا، فراح يواجه الفقر بإنشاء بعض الأجهزة مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة، وصندوق مكافحة الإدمان، وصندوق تطوير العشوائيات، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وأخذ يضخ المعونات الأجنبية في هذه الأجهزة التي جعل تبعيتها لمجلس الوزراء مباشرة، مليارات من المعونات الأجنبية خصصت لهذه الأجهزة، وأسفرت كل هذه الجهود ومليارات الدولارات عن:

- أسفرت جهود المجلس القومي للطفولة والأمومة عن أن مصر من أكثر دول العلم من حيث عمالة الأطفال، وختان الإناث، والإتجار بالبشر، وتجارة الأعضاء، وراحت معظم المنح لجيوب العاملين في هذه الأجهزة، الذين كانوا يتقاضون رواتبهم بالدولار وأحيانًا باليورو، وانتهى الأمر بتحويل هذا الجهاز إلى وزارة بين يوم وليلة، وزارة لم يتجاوز عدد العاملين فيها ١٠٠ فرد ... وبعد الثورة آلت المجلس لوزارة الصحة مما زاد الطينة بلة.
- كما أدت المعونات الموجهة لصندوق الإدمان إلى انتشار البانجو بين تلاميذ المدارس الإعدادية وعلى ناصية الطرقات، وكأن هذه المعونات خصصت لانتشار التعاطي وليس منعه، فكيف تمنع الحكومة تداول المخدر، وتغض الطرف عن زراعته والإتجار فيه.
- أما صندوق تطوير العشوائيات، فوفقًا للإحصائيات والتقارير المحلية والدولية تتضاعف العشوائيات عام بعد الآخر، نظرًا لتزايد معدلات الفقر وغياب سياسة واضحة للمناهضة، فمثلًا كانت المحليات تغض الطرف عن البناء في

الأراضي الزراعية، أثناء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، حتى يضمنوا ولاء المخالفين وكسب أصواتهم لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم، ومن ثم فكلما ساهم الصندوق في تطوير منطقة عشوائية أو إخلائها، ظهرت مناطق أخرى أشد عشوائية وضراوة.

- أما الصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد كان الخدعة الكبرى التي خدع بها النظام شعبه، مؤكدًا أن هذا الصندوق جاء لمحاربة الفقر والحد من البطالة، وتم ضخ مليارات الدولارات فيه من القروض للمشروعات الصغيرة إلى المنح التي تقدم في صورة خدمات للمواطنين، وكشفت كل الدراسات والتقارير أن هذا الجهاز استشرى فيه الفساد للركب، حيث تضاعفت نسب الفقراء في مصر، حتى أن ١٥ مليون مواطن مصري يعيشون تحت خط الفقر، وأكثر من ٨٠٪ من الشعب يحصلوا بجدارة على لقب فقير، فضلًا عن انتشار البطالة بين كافة الفئات والمؤهلات، وذلك لأن الصندوق تحول إلى القيام بوظيفة بنك مصرفي بإجراءات مخففة، كان يحصل على القرض من الدول الأجنبية بـ (٥ ,٠٪) ويقرضه للجمعيات الأهلية (٥ ,١٠٪) وتقوم الجمعيات بإقراضه للشباب من ١٦ إلى ١٨ ٪، مما أدى إلى تعثر الشباب عن السداد وفشلت مشروعاتهم، وأصبحت الفوائد تتضخم داخل الصندوق، الذي تم تعيين معظم العاملين فيه بالواسطة والأقارب ومن المحاسيب، ولم يكف النظام عن خدعة الشعب فأنشأ هيئة الرقابة الإدارية وجعل لها فروع في كل محافظة، وخصصها في كشف الفساد، وجعل القائمين عليها من جهاز الشرطة ومؤسسة الجيش أولئك الذين تم تدريبهم على الولاء للنظام ومناصرة المحاسيب ومحاسبة الضعفاء؛ وصحونا جميعًا بعد ٣٠ عامًا من الحكم، مكتشفين أن النظام قد سرق الشعب، وبدد ممتلكاته لصالح حفنة من

رموزه المفسدين، وكأن جهاز الرقابة جاء لحماية هؤلاء، والتستر على مفاسدهم في كل المجالات، وأن معظم القضايا التي كشفها الجهاز هي لأفراد ارتكبوها لظروف بيئية معينة، ربما دفعتهم إليها بيئة الفساد المستشرية في المجتمع.

- ومن هنا فإنني أخاطب الحكومة والبرلمان بسرعة إنهاء تبعية أي أجهزة تنموية لسيادة مجلس الوزراء مباشرة فقد مضى زمن الهوانم والجنرالات. وأن تضخ التمويلات دائمًا في وزارة جديدة تسمى وزارة التنمية وشئون المجتمع يتم إنشائها بفكر مختلف قادر على التعامل مع منظمات المجتمع المدني في إطار رقابي محترم يضمن فعالية التنفيذ مع احترام قيمة التطوع والعمل على إعلاءه.

□ □ □ □

٦ من الذي خان الثورة؟

لا شك أنا ما شهده شارع في الأيام القليلة الماضية من صراعات طاحنة بين الجماعة والعسكر ومن تهافت شعبي غير ممنطق للوصول إلى كرسي الرئيس ومحاولات متأججة لغرس بوادر الفتنة والوقيعة والتلاعب بمستقبل الوطن، دليل قاطع على خيانة الثورة والإصرار على حرق الوطن .. تلك الثورة التي بدأت أحداثها بشعارات سلمية دفع الثوار أرواحهم مقابل السلم مع النظام المخلوع، وانتهت أحداثها ليست بشعارات فقط ولكن بسلوكيات دامية أهدرت أرواح الأبرياء وانتزعت الشعور بالأمان من قلوب المصريين وانتهكت سكينتهم وضربت الاقتصاد المصري في العنق، فإذا كان المتعارف على الثورة في كل الدنيا هو تحررها من كافة المبادئ الأخلاقية والعقل، فأكثر ما مَيَز ثورتنا في بدايتها هو أخلاقها التي وضعت في قاموس الثورات العالمية مصطلحًا جديدًا لم تعرفه الثورات من قبل هو الأخلاق.. وإذا كنا من قبل قد أرجعنا هذه السلوكيات إلى غيبة العقل الثوري ونقص الوعي الوطني لدى الشباب فالأمر الآن لا يحتمل سوى تأويل واحد للأحداث وهو التآمر على خيانة الثورة وإحباط مفعولها الثوري، تلك المؤامرة التي تعددت أطرافها بتعدد مصالحهم واختلاف حدتها باختلاف أهوائهم وشدة وعيهم،، ولا نحمل إسرائيل ولا أمريكا وحدها مسئولية التآمر، ولكن الأخطر منهما أولئك المنساقون أو المدفوعون وراء مصالحهم المتاجرون بمستقبل الوطن..

لقد خنا الثورة مرات عديدة.. خناها عندما أتينا بحكومات متعاقبة اغترفناها من سلة الحزب الوطني المنحل واقتطعناها من أذرعة النظام المخلوع التي لا تنفد.. لقد خنا الثورة عندما تباطئنا في التعامل مع مطالب الشارع الثائر حتى أصبح مرتعًا للبلطجية والمتسولين والمندسين وطالبي البطولة والذين يعانون من هوس السلطة .. لقد خنا الثورة عندما تجمهرنا بمطالبنا الفئوية وأغلقنا مرافق العمل وعطلنا ماكينات الإنتاج وأوقفنا الطرقات واختزلنا مصلحة الوطن ومستقبله في مصالحنا الشخصية.. لقد خنا الثورة عندما أوقفنا تطبيق القانون وتدخل الشارع في أحكام الأمن والقضاء بشأن أعمال الشغب والبلطجة والاعتداء على مؤسسات الدولة وإهدار وتخريب مرافقها.. لقد خُنا الثورة عندما أسقطنا هيبة الدولة وتطاولنا على رجل الأمن والجيش في الشارع وطاردناهم على شاشات الفضائيات.. لقد خنا الثورة عندما ذهبنا إلى صندوق الانتخاب بمعايير وأحكام دينية في الاختيار وعندما كَّفَر بعضنا الآخر وشكك في انتمائه الوطني.. لقد خنا الثورة عندما كافأنا الثرثارين والمتفيهقين والمتشدقين بالسياسة على القنوات الفضائية والميادين بكراسٍ في البرلمان المصري، لقد خنا الوطن عندما حملنا متعددي الجنسيات على أعناق المصريين الشرفاء وحَكَمنّاهم في مستقبل الوطن فإذا احترقت مصر فروا جميعًا إلى بلاد الجنسيات التي يحملون .. لقد خنا الثورة عندما افتقد الأب لاحترام ابنه والأستاذ لهيبة تلميذه ورجل الأمن لخوف اللصوص والمجرمين .. لقد خنا الثورة عندما أسقطنا النظام ولم نتفق على نظام بديل ترضاه العقيدة المصرية ويتوافق مع حضارتها على مر العصور .. إننا جميعًا مشاركون.. إننا جميعًا مذنبون والضحية في شتى الأحوال هي مصر .. وإن لم نهب جميعًا لاستعادة الوطن وكشف المتآمرين وملاحقة البلطجية والمندسين فسوف ندخل في نفق مظلم لا نعرف مداه ولا نقوى جميعًا على تحمل عواقبه.

□ □ □ □

٧ العرافة والزمن الأغبر

اعتاد المصريون منذ نعومة ثقافتهم أن يصنعوا بأيديهم آلهة يقدسونها ويضفون عليها مهابة ويمنحونها سلطات اقتطعوها من حرياتهم حتى وصلوا لدرجة أصبح الحاكم فيها إلهًا والشعب يسعد أن يكون قربانًا لنيل رضا الحاكم وكسب ثقته.. وعندما تشتد غطرسة الحاكم المؤله ويتعمق استعلاءه ويستفحل فساد نظامه ينقسم المجتمع إلى إله وحاشية سمتها البطش والفساد،، وقلة واعية مثقفة تستنكر العبودية والفساد على حذر حتى تتحين الفرصة للبطش بالحاكم وإسقاط نظامه، والثالثة الأغلبية الصامتة التى لا تزال تبني وتكتم غيظها وغضبها وتخفي علامات مجاعتها وابتآسها ولا تملك سوى الانصياع للحاكم المؤله والشفقة على القلة الواعية شبه المنظمة، ودائمًا ما تبرر عدم خروجها على حكامها المفسدين بخوفها المستمر من المجهول الذي ينتظرها حالة اشتباك القلة الواعية مع الآلهة الحاكمة الفاسدة، فدائمًا ما تجد الأغلبية الصامتة في لعب دور المتفرج على الأحداث راحتها، ويصبح عدم المشاركة والحياد "الفعل الميت" هو الإستراتيجية المفضلة لهذه الأغلبية في ممارسة العمل السياسي. ودائمًا ما تفرح هذه الأغلبية بما تصنعه أيديهم ويخافون أيضًا مما صنعوه فهم صناع البهجة والمرارة.. ونظرًا لفقدانهم الثقة في كل شيء يتفاعلون معه أخذًا وعطاء، فهم يميلون إلى الحديث مع الصامت مثلهم.. فهم يجيدون الحديث والتفاعل مع النجوم والكواكب وقراءة الكف

والحوار مع ودع العرافين .. فعندما تشتد بهم الأزمات وتتكاثف الغيوم والهموم يلجئون إلى هذه الأشياء الصامتة لتفسير عللهم الاجتماعية ويستعينون بالقوى الخفية للتغلب على هذه المعضلات.. ورغم كل تقدم مشهود في الثقافة والفكر المصري ورغم اتساع بون الحريات في العالم فما زال المصريون يلجئون إلى العرافات لتفسير المصير المجهول ربما كان في تكهناتهن ومضة نور يسترشد بها الصامتون في معرفة مصيرهم المحتوم إلى أين يؤول، لعسكر متجبرين أو إلى ثوار طامحين. فبعد ثورة ٢٥ يناير ذهب بعض من بسطاء الصامتين ولا أتحرج أن أقول بعض من المثقفين منهم إلى عرافة سيناوية لقراءة مستقبل الثورة إلى أين يؤول؛ لتكشف لهم عما خبأه حجرها من أسرار حول مصير مبارك وأسرته في مطلع العام الجديد للثورة، وعلى الفور وشوشت العرافة الودع الذي بَيَّن لها أن عام ٢٠١٢م يحمل مفارقات وأحداث غريبة ربما تكون مرضية لأطياف الشعب المختلفة، تبدأ بموت الرئيس المخلوع مبارك متأثرًا بمرض غريب في المخ ومقتل جمال مبارك في محبسه عقب أحداث شغب تمارسها الجماهير الثائرة عند انقضاضها على السجون لتنفيذ أحكام طالبت بها الميادين وتأخر ولم ينطق بها القضاء ويفر علاء مبارك هاربًا خارج البلاد، أما سوزان مبارك فسوف تغادر الوطن إلى بريطانيا تحمل أحفادها في يديها حزنًا وحسرة لموت زوجها ومقتل طفلها المدلل والمصير المشئوم الذي آلت إليه أسرتها، وتوتة توتة خلصت الحدوتة، وصفق الصامتون مكبرين لقد نجحت الثورة واشتغلت ماكينات الإنتاج وحُلَت مشاكل التعليم وارتفعت معدلات التنمية وتوحدت صفوف المصريين وكأن العقبة الوحيدة التي كانت تعوق نجاح ثورة ٢٥ يناير والتنمية عمومًا في مصر هي وجود مبارك وأسرته على قيد الحياة .. وكأن العرافة لم توشوش ودعها وإنما وشوشت قلوب الصامتين وأمانيهم،، وأدركت رغبتهم في الاستقرار الذي لا يأتي من وجهة نظرهم إلا بإسدال الستار على هذه الأسرة التي كانت مصدر ظلم لجموع طوائف

الشعب وسفك لدماء أبناءه واعتقال لأحلامهم وحرق لآمالهم.. كما أدركت العرافة في صياغتها لتكهناتها أن تكون الحلول مرضية لكافة الأطراف المغبونة والتي تمتلك رغبة عارمة في الانتقام والتغيير.. وما زال الصامتون يتساءلون عن مستقبل الوطن ومصير الحريات العامة .. وما تزال العرافات يتكهن والصامتون ينساقون ويهللون.. ويبقى السؤال حائر هل قدمت العرافة في تكهناتها حلًا للغز الثورة ومستقبل الوطن..؟ أم على الميادين الثائرة أن تغير من آلياتها في إنجاح الثورة ولا تربط النجاح بإسقاط شخوصًا والتخلص منهم، وتبدأ بالبحث لاكتشاف وإيجاد آليات جديدة ربما تسهم في خلق واقعًا جديدًا يتسم بالحرية والعدل والاستقرار للعامة والتنمية الحقيقية للوطن.

□ □ □ □

٨ رايحين على فين .. ؟

لقد جبلت الشعوب على الحلم، وغالبًا ما تكلف الحكومات بتحقيقه، وفي إطار تحقيق هذا الحلم الذي هو حق مكفول للشعوب ربما تقف الطبيعة بكوارثها حائلًا دون تحقيقه، وعندها تتوحد إرادة الشعوب والحكومات لمجابهة قوى الطبيعة تمسكًا بحقهم في، إذا انتصرت الطبيعة على الحلم تكون الشعوب وليس الحكومات هي الضحايا، وفي أحايين كثيرة تصبح الحكومة هي الحائل الأساسي دون تحقيق الشعب لأحلامه المشروعة،، وهنا يصبح الحلم أزمة، يتعامل معها الشعب بروح الدبلوماسية الهادئة والتي غالبًا ما تعتبرها الحكومات تعبيرًا عن الضعف وفقدان للحول والقوة، وإذا تمادت الحكومات في استعلائها وتجاهلها لأحلام الشعوب، واختلفت إرادة كل منهما حتى تصادمت؛ هَبّت الشعوب ثائرة، ثورة ليست لتغيير النظام كما حدث في مصر وإنما ثورة لتحقيق الحلم وإنفاذ الطموح وتوسيع الخيارات وفرص السعادة أمام أبناء الشعب التي أغلقت الحكومة أمامها كل منفذ. والثابت في كل هذه الحالات هو امتلاك الشعب لزمام حكمه ومفاتيح حريته في الرأي والتعبير عن الحلم، وعليه أن يتحمل دائمًا أخطاء الديمقراطية التي ضحى من أجلها بالثمين من موارده ودماء أبناؤه. لقد أخطأت الميادين الثائرة في فهمها للنظام، كما أخطأت الفهم لكثير من مصطلحات الثورة، ففلول النظام الحقيقيين ليسوا أعضاء الحزب الوطني المنحل وإنما المشكلات

الاجتماعية والاقتصادية التي ورثها النظام البائد للثورة والشعب، وأن الثورة المضادة ليست هي ثورة فلول الوطني الحالمين بعودته بل هي ثورة الأغلبية الصامتة التي لا ترى في أعينها سوى الخبز كبديل للحرية التي ينشدها التحرير.

والغريب في الحالة المصرية أن تعطش الشعب للحرية وفرحته بالانتصار على النظام الفاسد جعله يقبل بنظام جديد ليس لكونه الأفضل ولكنه المغاير للنظام الذي كَبَل حريته وقيد طموحاته وكسر ميزان العدل فيه، وربما كان البديل هو الأصعب والأخطر، بيد أن الشعب وليس الميدان هنا ما زال يرغب في المكوث كثيرًا في معامل التجريب، والسؤال هنا من سوف يدفع فاتورة التجريب والتجارب الفاشلة سوى فقراء هذا الشعب وضعفاؤه الذين هم دائمًا ما يكونوا وقودًا للصراعات والحروب والثورات. هل سوف تظل مصر طويلًا بين مطرقة النظام البائد وسندان ثوار التحرير، ومتى تتوقف الثورة وتنظفئ نيرانها، خاصة وأن التحرير قد أعلن أنها مستمرة بلا توقف، متى يعبر الشعب عن مطالبه دون وصاية عليه من الميادين التي قَسَّمت إرادة الشعب بين العباسية والتحرير؟ ومتى تكف الإرادة المصرية عن التعصب والتطرف في خياراتها وترضى بالوسطية بديلًا للنظام، فهي انتقلت من الحزب الوطني بسياساته المتجبرة لتحتكم إلى الدين في تشكيل البرلمان – من أقصى الشمال إلى أقصى اليمين – ونحن لسنا ضد الدولة الدينية ولكن كنت أتمنى أن يتم إقامتها عن وعي كامل من الشعب وأن يكون التصويت لا لعرق ولا قرابة ولا لدين، ولكن المعيار هو الأفضل مهما كانت عقيدته السياسية والدينية ومهما كانت خلفياته الثقافية، لا شك أن تطرف الناخبين في اختيار أعضاء البرلمان هو ضرب للثورة في عنقها وإهدار مقصودًا لأرواح الشهداء.

متى تتوحد إرادة الشعب مع الحكومة في النهوض بالاقتصاد المصري، الذي ربما إن نهض ونمى تغيرت ثقافة الشعب وأحسن اختيار قياداته وممثليه، فالعلاقة بين الثقافة

والاقتصاد وثيقة للغاية، وعمومًا فإن أغفلت الثورة بعدها الاقتصادي واستشعرت الأغلبية الصامتة أو حزب الكنبة كما يدعون بمخاطر الجوع ربما تحركت هذه الجموع من كل حدب وصوب – فهي لا تعرف الميادين ولا تفهم في السياسة ولا ترى في أعينها سوى الخبز .. عنده احذروا من ثورة للجياع.

□ □ □ □

الفصل الثاني:

الثورة والعسل المر

منذ قيام ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من توابع ثورية تمثلت في جُمَعِ الغضب التي كانت وما زالت تحمل رسائل معينة توجهها الميادين الثائرة إلى مؤسسة الرئاسة، نيابة عن الشعب، وربما نيابة عن برلمانه الذي اكتفى أعضاؤه بالحصانة ومكافأة التمثيل النيابي، وتصادمات ومواقف متأزمة ومطالبات متعددة ومتنوعة ومتضادة في أحايين كثيرة، وأيًّا كانت طبيعة الفعل ورد الفعل فلم تسفر هذه التصادمات سوى عن أزمات يعانيها الشعب لا نعرف مصدرها، وبلطجية لم نتعرف على الإناء الذي أفرزهم ولا الكيانات التي لفظتهم، والفاعل في كل الأحوال مجهول؛ وفي كل الحالات نقر جميعًا بوجود يد خفية وراء تلك الأزمات، وفي كثير من الأحيان نرى الفاعلين الحقيقيين لكننا نغض الطرف عنهم خوفًا من اتهامنا أو وضعنا في قوائم سوداء أو تجنبًا لحملات من التشويه والعبث بشرف العرض والفكر في حالة الاختلاف مع من نصبوا أنفسهم حماة للثورة ووصايا على الشعب. ناهيك عن الاستسهال في تحديد فئة معينة لتحميلها كل اللوم ودواعي التآمر وتبعات الفشل وخلق الأزمات وفي الغالب تكن هذه الفئة هي الأضعف وغير القادرة على الظهور والدفاع عن نفسها؛ وربما تلعب تلك الأيدي وهذه المخاوف والأفكار بمسار الثورة وتراهن على إخفاق إنجازاتها، فمن الخيبة أن نركن إلى فكرة الفلول وحدها وتحميلهم ما لا يحملون. والاعتقاد بأنهم ما زالوا يحكمون عقول

العامة وتصرفاتهم.. ونحن نعلم جميعًا بأن جحافل الفلول في مساجنهم وما تبقى منهم ممن اقتنعوا بعقلية النظام البائد قد لزم جحره..

فإذا كان المتورطون فلولًا، فلماذا لم يكشفهم الرئيس ويحبط نواياهم، وما مصلحته في إخفاء مخططاتهم ومن الذي وضع مصائر الشعب في أيديهم؟ ولماذا اكتفى بالتنويه عنهم عبر خطبه البالية؟ وإذا كانوا بلطجية فلماذا لم تقم الداخلية برصدهم وتخليص المجتمع من شرورهم؟ وإذا كانوا عملاء ومندسين وخونة، فأين الأمن الوطني والقومي والعام؟ وهل هي تشكيلات عصابية متآمرة كما يدعي البعض؟ أم تشكيلات أمنية تتقاضى رواتبها من جيوب الشعب وعليها التزام وطني يجب احترامه؟ أم ما زالوا نائمون في عسل الثورة الذي لم ينته بعد؟.. فإذا كان الأمر هكذا، فمن السائل ومن المسئول إذن؟ وكيف صارت مصر مرتعًا للمندسين والمحتكرين والعملاء والخونة والمتاجرين بالأديان؟ فهل جاءت الثورة لتذكرنا بحصان طروادة الذي عقد عليه الأمل في الأساطير لتخليص البلدة من الأشرار؛ فجاءهم محملًا بما هو أشر، يحمل بداخله كل دواعي الخراب والهلاك؟ أم جاءت الثورة لتسقط أقنعتنا وتكشف النقاب عن الوجه القبيح للوعي المصري وأخلاق الشعب التي تلوثت بأنانية أفراده المفرطة؟ وهل أخفت الثورة في أثيابها كل عملاء المصلحة المنتهزين والمرتقبين للحظات ضعف الوطن؛ الذين تخفوا في أصوات الثوار وتعلقوا بذيول الميادين حتى صاروا أذنابًا تضرب في قلب الثورة وتراهن على أوجاع الوطن المنكوب حاملين شعارات وهمية "جئنا من السماء نحمل الخير للوطن"؟ وهل قام الشعب بثورته للخلاص من أزماته القديمة التي خلفتها تراكمات فساد عصر مبارك حتى صارت إرثًا لنا، أم لفتح كشوف حسابات جديدة يدفعها فقط بسطاء هذا الشعب وفقراءه من راحتهم اليومية وتارة من قوت أبنائهم وأمنهم؟

وهل حدد الشعب عن وعي طبيعة وشكل دولته القادمة، أم كله سمك لبن تمر هندي، والعشوائية هي الإطار العام في تحركات الشعب نحو مستقبله.. ماذا غَيَّرت الثورة فينا؟ فهل جاءت مُغيرة لطبائع وضمائر كانت قد تبلدت في عصر كسا فيه الفساد أروقة الأخلاق لدى الساسة والشعب، أم جاءت فاضحة كاشفة لواقع أليم يشير إلى عدم صلاحية المعون الذي أفرز الساسة وهو الشعب، وأن المشكلة ليست في السياسة ولكن في المعون الذي يحويها، والمتمثل في ثقافة الناس وطرائق حياتهم وتنشئتهم على مبادئ لا تخدم الانتماء، وعمومًا فإن الإجابة على هذه التساؤلات لا تنفصل بحال عن ثقافة الشعب وضمير الرئيس .. فعلى الشعب يقع العبء الأكبر من الإصلاح؛ فهو الذي قام بالثورة والوحيد الذي يتحمل تبعات فشلها.. فإذا نجح في ثورته على ذاته، واستشعر مرارة العسل الذي تجرعه في الميادين.. عندها نقول: نجحت ثورة ٢٥ يناير.

□ □ □ □

١ مصيدة الفقر .. وبرنامج الرئيس

على مدار تاريخ مصر الحديث وبعض حقب من التاريخ القديم كان الفقر ولا زال بيت القصيد في كافة المناقشات السياسية والصراعات المحتدمة بين الدولة والشعب، وكان المجتمع دائمًا والقوى السياسية الشعبية فيه تُحَمِل شخصية الحاكم وطريقة إدارته للدولة ومواردها العبء الأكبر في كل هذه الشئون وتلك الشجون، وكلما اشتد الفقر وطأة كان حلم الخلاص من الحاكم هو الهدف .. وكأن الخلاص من مصيدة الفقر كان مرهونًا بالخلاص من الحاكم، فيما عدا الفترات التي انشغلت فيها القيادة السياسية بالحروب ومجابهة الأعداء؛ حيث انشغل الشعب عن إشباع احتياجاته الإنسانية بالعمل على استرداد الكرامة وتحرير الأرض، وتأصل ذلك التفاني في حب الوطن في شخصية الإنسان المصري عبر تاريخه الطويل في صراعه مع حكامه المتجبرين. فالفقر حميم لعامل اللامساواة وغياب العدل والعدالة الاجتماعية والجنائية فهو رذيلة اجتماعية تخشاه كافة المجتمعات المعاصرة وتتحسب له بالتخطيط الجيد للتخلص منه أو التخفيف من قسوته على الفرد والمجتمع. ففي عهد مبارك لم يرى الشعب مبررًا للسنوات العجاف التي لم تنقضِ ولم يجد تفسيرًا لها في كل مجالات الحياة سوى بفشل يلاحق فشلًا في الإدارة السياسية للبلاد. حيث جاء تقرير الأمم المتحدة الصادر في ٢٠١٠ ليرسم صورة سيئة للأوضاع الاجتماعية في مصر إبان ثورة يناير؛ مؤكدًا أن ١٠,٧ مليون مصري لا يحصلون

على احتياجاتهم من الغذاء وأن ٨ , ٢٤٪ من المصريين يعيشون بدخل يومي لا يتجاوز ٢ دولار وطبعًا بالقيمة الشرائية للدولار في أمريكا وليس بالقيمة المصرفية له في مصر.

كما بيَّن التقرير أنه في أواخر عهد مبارك توقف ٣ , ٢٣٪ من الأطفال عن إتمام دراستهم، وأخطر ما جاء في التقرير أن نسبة الفقر ارتفعت بمعدل ٧٪ في نهاية ٢٠١٠. ولكي تزداد الصورة قتامة كشف التقرير عن تفشي وباء الالتهاب الكبدي سي إلى حد بلغ في بعض المحافظات ٥٧٪ وهذه الصورة بالغة السواد لم تفلح معها ما أعلنته حكومات ما بعد الثورة بأن هناك إجراءات تشرع الحكومة في اتخاذها للإصلاح الاجتماعي وتنمية الريف المصري الذي بلغ عدد القرى الأكثر فقرًا فيه ٣١٥٠ قرية بل ارتفع معدل الفقر في المجتمع المصري بعد الثورة ليصل إلى ١٧ ٪.. ولعل هذه الأوضاع المتردية كانت هي العوامل الحافزة لقيام ثورة يناير وتأخر فترة الاستقرار في مرحلة ما بعد الثورة.. فرغم أن الثورة كانت هي الأمل المعقود للخلاص من مصيدة الفقر العنكبوتية التي تشعبت أسبابها في كافة أنظمة الحكم الفاسدة إلا أنها كانت صادمة لكثيرين من عامة الشعب الذين تعطلت مصالحهم وتوقفت أعمالهم وانحسرت دخولهم في إطار من حالات الاحتكار والاستغلال التي يمارسها التجار بتحكمهم في أسعار السلع الأساسية.

فبعد الثورة تزايدت معدلات الفقر في مصر بصورة ملحوظة، سواء إذا ما قيست بعدد الأسر التي تعيش عند مستوى الفقر أو أقل منه؛ حيث أوضحت مسوح الاستهلاك في أوائل ٢٠١٢م ارتفاع معدل الفقر الكلي، مع عدم قدرة ٤٤٪ من السكان على الإنفاق بشكل كافٍ للحصول على الحد الأدنى من الغذاء المناسب. كما أدى إغلاق وتوقف كثير من المصانع والأعمال بسبب كثرة التذمرات العمالية وإحراق كثيرًا من المصانع في إطار من حالات الانفلات الأمني إلى انخفاض متوسط الدخول ومن ثم انخفاض الإنفاق العائلي على الطعام.

وتشير التقارير إلى أن إطالة الفترة الانتقالية يرتبط بارتفاع معدلات الفقر وشيوع الجريمة. وأنه لا خلاص من هذه المصيدة دون خطة حكيمة تشترك فيها كافة الأطياف المؤهلة من كل قطاعات الدولة من خلال الأخذ بآلية بنوك الأفكار (ثنك تانك) التي تفتح نوافذ الإبداع أمام المبدعين من شباب مصر وكفاءاته المخلصة مع ضرورة التخلي عن سياسات التهميش والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي المتعمد لميول حزبية أو دينية وأن يكون معيار الاختيار دائمًا هو الكفاءة وليس المكافأة للتبعية لنظام أو جماعة، مع تنظيف كافة الأوعية الإدارية مما علق بها من أفكار تعلقت بسياسات النظام السابق ولا نكتفي فقط بتغيير الوزراء واستبعاد أعضاء المجالس المحلية فالأخطر من ذلك هم وكلاء وزارات العهد السابق وكبار التنفيذيين الذين لم تصلهم الثورة كفكر، وما زالوا يعملون بنفس الآلية ولا يدركون طبيعة المرحلة ولا آليات التغيير.

□ □ □ □

٢ لماذا نتحامل على الفقراء؟

لقد شد انتباهي ما شاهده الشارع المصري من إضرابات واعتصامات متصاعدة، نظمها العاملون بالمترو وعمال السكك الحديدية وعمال النظافة في شتى المحافظات، بالإضافة إلى العاملين في بعض المصانع الحكومية؛ وهذا ما جعلني أدرك أن الفقر هو السمة المشتركة لكل هذه الفئات والدافع الأساسي وراء هذه الإضرابات، كما جعلني أتساءل لماذا تنتشر هذه الإضرابات بين العاملين في القطاع الحكومي بالتحديد.. ولماذا لم يشارك الباعة المتجولين وعمال النظافة والصرف بالشركات الخاصة في هذه الإضرابات؟ وعلى الفور أدركت أن السياسات التي اتبعها النظام السابق في التعامل مع هذه الفئات هي سياسات تتسم بالتحامل على الفقراء، رغبة منهم واقتناعًا بأن مصلحة المجتمع تقتضي الإبقاء على هذه الفئات كما هي؛ حتى تظل هذه الوظائف والمهن تجد من يمارسها. حيث يخدم التحامل على الفقراء أغراضًا كثيرة فهو يُشعر دائمًا أصحاب الياقات البيضاء بالتفوق، كما يتيح بذكاء الإبقاء على الوضع الراهن في المجتمع.. فالفقر في نظرهم كأي ظاهرة اجتماعية أخرى تستمد قدرتها على الاستمرار من خلال ما تحمله من فوائد للمجتمع أو لبعض فئاته .. ففي كل مجتمع توجد مجموعة من الوظائف التي لا يقبل كثير من الناس عليها؛ إما لكونها بغيضة أو خطيرة أو لقذارتها المادية، وإما لكون الناس قد تعارفوا على حقارتها. وكان أمام النظام السابق طريقان لإشغال هذه الوظائف.. الأول

أن يعمل على رفع أجور العاملين بهذه الوظائف، ولكنه خشي من تركهم لها، فلم يكن أمامه سوى الطريق الثاني وهو استغلال العاطلين عن العمل من الفقراء والزج بهم للقيام بتلك الأعمال في مقابل أجور منخفضة للغاية؛ بما يضمن استمرارهم في هذه الأعمال.. ومن ثم يؤمن وجود الفقر إنجاز تلك الأعمال .. فضلًا عن اعتقادهم بأن وجود الفقراء يساعد على زيادة الحراك الاجتماعي إلى أعلى؛ حيث انضمت إلى الطبقة الوسطى جماعات عديدة نتيجة لمكاسب ضخمة جنتها من بيع الفقراء لبعض السلع والخدمات التي يترفع الأغنياء عن بيعها لهم، نظرًا لما تتسم به من مخالفة للقانون أو عدم الاحترام، مثل المقامرة والمخدرات، وتجارة الأعضاء، تلك التجارة التي لاقت رواجًا شديدًا في السنوات الأخيرة من عهد النظام البائد، والتي اعتمدت بشكل أساسي على الفقراء الذين راحوا يبيعون أجسادهم مقابل العيش الكريم وإن كان مؤقتًا .. كما يتحمل الفقراء دائمًا تكلفة التغيير والنمو في المجتمع، فهم يؤدون الأعمال القاصمة للظهر في بناء المدن، ويُطردون من مساكنهم في العادة لإتاحة مكانًا للتقدم، فالطرق السريعة ولا سيما الطرق الدائرية في شتى المحافظات التي تشق ضواحي المدن والتي هي في الغالب مساكن للفقراء والعمال الذين فروا إليها من غلاء المدن، بالإضافة إلى مشروعات إسكان الشباب والجامعات والمستشفيات والمراكز الحضرية، كلها كانت تقام دائمًا على أرض يشغلها الفقراء الذين يتم في الغالب ترحيلهم عن أحيائهم دون إرادتهم ودون تعويض كافٍ ومناسب لهم، وهو ما لا تسمح به أي جماعة أخرى.. وعادة ما يشتري الفقراء سلعًا لا يرغب فيها الآخرون؛ مما يُطيل الفائدة الاقتصادية لهذه السلع مثل الخبز البايت والفاكهة والخضروات الموشكة على التلف والبيض المكسر والملابس المستعملة.. كما يقبلون على التعامل مع الأطباء والمحامين والمدرسين الذين لا يُقبل الأغنياء على التعامل معهم؛ إما لكبر سنهم أو لحداثتهم وإما لنقص كفاءتهم وقلة تدريبهم، وهم بذلك يتيحون الفرصة لهذه الفئات

لزيادة دخلها.. وهذا ما يضمن الفرصة سانحة لتفوق أبناء الأغنياء واعتلائهم أرقى الوظائف.. في حالة من تسرب أبناء هؤلاء الفقراء من التعليم واعتلال صحتهم؛ الأمر الذي يدفعهم إلى الانخراط في مهن والديهم .. كما أن وجود الفقراء ييسر الممارسة السياسية ويعمل على استقرارها، فمن المعروف أن مشاركتهم السياسية – خاصة في العهد البائد – كانت ضعيفة، وبالتالي فإن اختياراتهم السياسية كانت محدودة، حيث يضطرون إلى بيع أصواتهم إلى مرشحي الحزب الوطني الذين كانوا يستغلون أصواتهم وإجرامهم في محاربة المعارضين لسياسات الحزب .. وفضلًا عن ذلك فإن وجود الفقراء – نظرًا لقلة أجورهم – يتيح الفرصة للأغنياء لكي يشغلوا أنفسهم بعديد من الأنشطة الاقتصادية التي تعود عليهم بالفائدة، فالخدم مثلًا يجعلون الحياة أكثر يسرًا لمستخدميهم ويتيحون لهم الفرصة لمزيد من الغنى والقوة، كما أنهم يدفعون نسبة عالية من دخولهم في الضرائب، وهم بالتالي يساهمون أكثر من غيرهم في الخدمات الحكومية التي يستفيد منها عادة الجماعات الأكثر امتيازًا في النظام .. أضف إلى ذلك أن الفقراء يدعمون المستحدثات في الممارسات الطبية، حيث يستخدمون كحقل للتجارب في المستشفيات التعليمية والبحثية .. وحقيقة الأمر أن فشل حكومة د. عصام شرف في التعامل مع مطالب هذه الفئات التي عانت كثيرًا من جراء هذا التحامل، تؤشر إلى استمرار حكومة شرف في انتهاج نفس نهج النظام البائد في التعامل مع قضايا الشعب بكافة أطيافه، نظرًا لاعتمادها في اختيار القيادات على الاختيار من نفس السلة التي كان يختار منها النظام السابق قياداته.. ومن ثم فإنهم يتعاملون بنفس المنطق ونفس العقلية.. فإذا كانت التقارير تؤكد أن أكثر من ٤١٪ من سكان مصر فقراء منهم ٢٠٪ تحت خط الفقر، أي ما يقرب من ٣٧ مليون فقير في مصر.. فماذا لو ظلت حكومة شرف في تحاملها على هؤلاء الفقراء؟ وماذا لو تمكن عمال النظافة والصرف الصحي وعمال الخدمات وسائقو النقل العام وعمال المصانع من تنظيم أنفسهم وأضربوا

عن العمل..؟ إن التحدي الحقيقي الذي يواجه حكومة شرف والمجلس العسكري نفسه يتمثل في كيفية التعامل مع هذه الفئات وقضاياهم واحتياجاتهم، بما يضمن استمرارهم في أعمالهم في ظل رفع أجورهم وتحسين أحوالهم المعيشية وهي المعادلة الأصعب.

□ □ □ □

٣ كيك وبريك

في الأيام القليلة الماضية ثار جدل واسع بين كافة الأطياف السياسية بين مؤيد ومعارض للمعونة الأمريكية وإمكانية الاستغناء عنها لما تمثله من ضغط على القرار المصري الذي ظل موجهًا بفعلها لسنوات طويلة نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية سواء فيما يخص مغانمها في المنطقة العربية أو في سعيها الحسيس أحيانًا والمتبجح أحايين أخرى لأمركة الثقافة المصرية أو تجنيسها بالصبغة البرونزية الباهتة.. مستغلة يدها العليا المانحة التي تتبنى في أجندتها قضايا اجتماعية وثقافية وسياسية بعينها ربما تتعارض مع أصالة المواطن المصري وخصوصيته الثقافية والاجتماعية.. ووجهت تمويلاتها لمنظمات المجتمع المدني مستغلة في ذلك حالة والأمية الثقافية والسياسية التي تصيب الغالبية العظمى من مجالس إداراتها والتي دائمًا ما يحركها للتمويل الأجنبي حاجة مجتمعاتها دون النظر لأي اعتبارات أخرى هم قد أسندوها برضى أو بغصب للحكومات القمعية التي نصبت نفسها عقلًا مدبرًا لكل هذه المنظمات تمنع عنها ما تمنع وتسمح لها بما ترضى .. فضلًا عن تحكمها في علاقة مصر بجيرانها ولعل الزج بمصر في حرب الخليج في أوائل التسعينات من القرن السابق خير شاهد.. وهذا كله ما جعلني أتساءل اليوم ليس عن جدوى المعونة الأمريكية وحدها بل عن جدوى ١٨٠ جهة مانحة تعمل في مصر باستثناء المعونة اليابانية التي حصرت معونتها في مشروعات إنتاجية حقيقية

وغالبًا ما يأتي الدعم في صورة أجهزة ومعدات.. أما المعونة الألمانية والأمريكية على وجه المخصوص فلهم أجندات خاصة ربما تكون مغايرة لسائر الجهات الممولة التي تستهدف فقط تواجدًا ملموسًا في النسيج العالمي أو هي محاولات للتواجد السياسي وإثبات الذات. فالمعونة الألمانية غير واضحة المعالم وغالبًا ما توجه لدعم الأنشطة الثقافية والحوار الديني في المجتمع المصري .. ذلك الحوار الذي لم يشهد توترًا كالذي شهده في السنوات الأخيرة الماضية ومنذ أن تدخلت هذه الهيئات في حواراتنا ومنذ أن أصبح الحوار في حاجة لتمويل كي يوجه ويفعل، أنها كارثة تمويل الحوارات ولا أدري إن كان هدف هذه المعونات تفعيل الحوارات بين الأديان والثقافات أم توجيه الحوارات لمناحٍ لسنا بصدد رصدها الآن.. وردًا على المؤيدين للإبقاء على المعونة الأمريكية نتساءل.. عن العوائد التنموية للمعونات الأجنبية على الإنسان المصري الذي بات في ظلها محملًا بمشكلات تتزايد يومًا بعد الآخر ولم يُرصد لها تغييرًا ملموسًا في حياته .. فما زلنا الأكثر في عمالة الأطفال والأكثر في تلوث البيئة والأعلى في معدلات البطالة والأدنى في معدلات التعليم والدولة العربية الأكثر انتشارًا وحدة للأمراض المستوطنة .. فأين ذهبت أموال المعونة الأمريكية طيلة السنوات الماضية وفيما خصصت؟ والحقيقة أن هذه المعونات برمتها كانت دربًا من الوهم أكله المصريون في قطع الكيك التي كانت تقدم لهم في الدورات التدريبية التي خصصتها المعونة لتطوير التعليم وأنفقت عليه أكثر من ٥٥ مليون جنيه مصري أنفقت جميعها على المؤتمرات والدورات التدريبية وكانت محصلاتها ارتفاع معدلات التسرب الدراسي لدرجة مرعبة عجزت الإدارة المصرية عن مواجهتها.. وجزء من المعونة خصص لرصد ظواهر اجتماعية مصرية ومحاولة الحد منها، وكانت القنبلة في جراب المعونة حيث فجرت هذه المعونات مشكلات أثرت على الاقتصاد المصري بشكل كبير فعندما كشفت المعونة عن ارتفاع معدلات عمالة الأطفال

بمصر تأثرت الصادرات المصرية وفرض على مصر عقوبات حالة إشراك الأطفال في أي منتج ولا ننسى صورة الطفل الذي يجني القطن ويده تنزف بالدماء والتي نشرتها المجلات الإسرائيلية وعلقت أسفل منها «المصريون يجنون القطن بدماء الأطفال» مما أثر على الصادرات المصرية بشكل يفوق حجم المعونات .. بالإضافة إلى المبالغ التي خصصت للحد من ظاهرة ختان الإناث عقب الصورة التي نشرتها المجلات الأمريكية عن ختان الإناث في مصر نقلًا عن مركز ابن خلدون والتي لعبت دورًا كبيرًا في تشويه الثقافة المصرية والإسلام ولا سيما في تعامله مع المرأة .. وما يؤخذ على المعونة الأمريكية رغبتها في إنشاء مؤسسات مدنية تابعة للإدارة الأمريكية ولعل المركز المصري لدعم المنظمات غير الحكومية الذي أنشأته الإدارة الأمريكية ورأسته سوزان مبارك خير شاهد على قبح الأجندة الأمريكية وسوء نواياها فقد خصص لهذا المركز عام ٢٠٠٠ ما يقرب من ٢٥ مليون دور أنفقت جميعها على الجمعيات الأهلية حديثة النشأة وكانت في صورة دورات تدريبية ودراسات وبحوث وأفلام تسجيلية قام بها غير متخصصين فأسهمت في تشويه الواقع المصري بأيدي مصرية رغبة منهم في استمرار التمويل وتقديم الدعم .. وعمومًا فإنني اطمئن الخائفين من قطع المعونة الأمريكية وأقول لهم اطمئنوا فلم تكن المعونة الأمريكية سوى كيك في بريك.

□ □ □ □

٤ أصوات الفقراء

بعد نشر مقالتي «لماذا نتحامل على الفقراء..؟» جاءتني رسالة استغاثة من إحدى قرى محافظة الدقهلية يصرخ فلاحوها من تجاهل مطالبهم لأكثر من عشر سنوات، حرمت فيها قرية سلسيل بمركز ميت غمر من كل مقومات الحياة الإنسانية المتمثلة في انعدام الخدمات الصحية والتعليمية والدينية فضلًا عن ندرة مياه الشرب، وناشد أهالي القرية في خطابهم رئيس الوزراء د. عصام شرف للنظر في ظروفهم الإنسانية الملحة والتي في نظري تسبق كل مطلب ونحن نساند أصواتهم وكلما شاهدت حالات الفوران الثوري التي لا تهدأ في الميادين المصرية ولمست الأوجاع الكائنة في أحداق الفقراء الآملون في الاستقرار والعيش الكريم؛ تساءلت: هل التحامل على الفقراء سمة أساسية لنظام مبارك وحده أم هي متأصلة في ثقافة الشعب المصري؟ وهل بقاء الأغنياء وسعادتهم مرهون ببؤس الفقراء وشقاؤهم؟ لقد ظل الفقراء حقبة تاريخية كاملة بمثابة آلات موسيقية ظل السياسيون يعزفون عليها وعودهم المزيفة وخططهم البالية وشعاراتهم الوهمية، ولم يكن أمام الفقراء سوى الانتظار الذي طال وطال حتى أصبح حق العيش على قيد الحياة مطلبًا أوليًّا لهم. فلم تسفر جهود نظام مبارك بكل مؤسساته في الوصول لحلول جذرية لمشكلة الفقر ومشاكل الفقراء. ولم تكشف جهودهم إلا عن واقع أليم يعيشه الفقراء ويزداد ألمًا مع مطلع كل شمس. مليارات من أموال مصر أنفقت على

خطط وهمية للبناء والتنمية وهي لم تؤدي في الواقع إلا لبناء إنجازات سياسية وهمية ومصالح شخصية مشبوهة حصدها أعضاء البرلمان والتنفيذيون ورجال السياسة. إنهم نجحوا في المتاجرة بقضايا الفقر وأحلام البؤساء.

إن نجاح برامج التنمية في عهد مبارك وحكوماته المتعاقبة كان يقاس بصحة مستنداته وقدرة القائمين على هذه المشروعات على الفبركة وتغيير الحقائق، وليس بمدى ما تقدمه هذه المشروعات من خدمات. لقد أخبرني أحد وزراء مبارك بأنه كان بصدد تنفيذ مشروعًا بتمويل أجنبي، وفي أحد اجتماعاته سأله أحد المسئولين عما إذا كان الوزير يريد نجاح المشروع أم خدمة مصر؟ فأجاب ضاحكًا: طبعًا نجاح المشروع. وكأن نجاح المشروعات في عهد مبارك لا يعني بالضرورة خدمة الوطن. إنها مسرحية في قمة الهزلية.

وهكذا ضاعت أموال الشعب في خطط تنموية وهمية بعيدة عن واقع الفقراء واحتياجاتهم الأساسية، خطط تم استيرادها من الخارج كما استوردنا علب الكبريت ودبابيس الإبرة، لقد وقف أعضاء البرلمان المصري الذين انتخبهم النظام ولم يختارهم الشغب حائلًا دون وصول الاحتياجات لصانعي القرار؛ ومن ثم فقد جاءت قراراتهم غير ملبية لمطالب الشعب. وسقط الفقراء ضحايا لحوارتهم ومؤتمراتهم العقيمة، لقد ضاعت أموال الشعب على برامج التدريب والتأهيل التي لم تسفر سوى عن إنجازات غير ملموسة؛ للدرجة التي أطلق فيها خبراء التنمية على برامج التنمية في مصر (برامج كيك وبريك).

وكانت نتيجة هذه المهازل النهضوية التي أطلقوا عليها جهودًا تنموية ريفًا معدمًا يئن كل يوم من نقص الخدمات بشتى أنواعها، من صحية وتعليمية وضمانية وخلافه. حتى وصلت معدلات التسرب والأمية أعلى درجاتها في أواخر العهد البائد، في إطار

من تقارير مبهجة للغاية تحمل في طياتها معلومات وهمية عن تقدم غير موجود في أرض الواقع.. معلومات يرفضها الواقع الأليم الذي يتكبده فقراء مصر، فلم تعترف بهذه التقارير مثلًا منظمة الصحة العالمية التي أشارت إلى أن مصر من أكثر البلدان المضيفة للكبد الوبائي سي والفشل الكلوي ومن المتوقع أن تكون الأعلى في الدول العربية من حيث انتشار الإيدز، أما عن التعليم فقد أسفرت التقارير العالمية المعنية بالتعليم عن تأخر واضح في البرامج التعليمية في مصر، فلم تحظى الجامعات المصرية بترتيب بين أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، وتوقفت دول الخليج عن استيراد الخبرات التعليمية المصرية. والسؤال الذي يطرحه الشعب هل يحمل مشروع النهضة خططًا واضحة المعالم للنهوض بأحوالهم؟ وإلى متى يظل البرلمانيون وحاشية الرئيس في تزوير مطالب الشعب؟ وهل سوف تصبح نتائج المشروعات واقعًا يلمسه البؤساء أم مجرد أرقام وهمية على ورق؟ وعلى أية حال فما زال النيل يجري. وما زال المصريون ينتظرون الفجر، ويحلمون بالعهد الجديد. فأتمنى ألا يخيب الثوار وحكوماتهم أمالهم.

□ □ □ □

٥ الصعايدة قادمون

قرون وعقود وسنوات طويلة سجل فيها أهالي الصعيد تجاهل الدولة المستمر لشئونهم. فبعد أن كان الصعيد هو عتبة الدار لدخول التاريخ المصري بات في نهاية الذيل تجره سياسات الحكومات المتعاقبة نحو براثن الفقر والجهل والمرض. فرغم خصوصية أراضيه ونقاوة مياهه ومجدعة رجاله وجدية شبابه، صار محضا للنكات والسخرية في مجالس السياسيين والمثقفين والمراهقين في المقاهي وعلى قارعة الطرقات واصمين أهله بالانغلاق الذهني وضيق الأفق، وهو الذي أنتج عبر التاريخ رجالًا علموا العالم أجمع وليس مصر وحدها، فلا ننسى طه حسين والعقاد ورفاعة الطهطاوي والدكتور محمد سيد طنطاوي والزعيم جمال عبد الناصر وغيرهم. وساهمت السياسات غير العادلة في توزيع موارد الوطن في قتل الأسرة في الصعيد وتفتيت بنيتها، ففي حين زادت معدلات السكان ضعفت الرقعة الزراعية. وانحسرت مياه النيل وغابت المصانع عن المشهد الإنتاجي. وراح الصعيد يصدر رجاله للعمل سخرة وتحت ولاية كفلاء بالدول العربية. ولأرسل أطفاله للتسول في شوارع المحافظات الكبرى بالوجه البحري، تلك السياسات التي تركت عائلات الصعيد فريسة للتعصب والثأر والتناحر القبلي، الذي أهدرت فيه أموالًا كانت قد خصصت للنهوض والتنمية، وأرواحًا قد تناثرت شظايا وجهت بحسم لضرب نظام مبارك حتى أسقطته.

ثلاثون عامًا باعت فيها حكومات مبارك الصعيد للجهل والمرض والتأثر حتى أصبح البانجو صديقًا لأطفاله يزرعونه على أسطح المنازل ويبتاعونه داخل أسوار المدارس. وجاءت الثورات العربية ليتحمل صعيد مصر كل تبعاتها. وعاد المهاجرون بحثًا عن العمل إلى بيوتهم، وأغلقت المتاجر والمصانع أبوابها. ولملم الأمن شباكه، وبات الصعيد مخزنًا للأسلحة النارية بشتى أنواعها، وخاصة أثناء اندلاع الثورة الليبية، فضلًا عما يرد إليه من إسرائيل وشمال السودان، فكما ساهمت الثورات العربية في ارتفاع ملحوظ في الأسعار، وندرة في بعض المطالب الحياتية للأفراد، صار السلاح والمخدرات مطلبًا أساسيًّا للأسر في صعيد مصر.

لذا فإنني أحذر المجلس العسكري وحكومة الجنزوري من ثورة عارمة في الصعيد ربما تقضي على الأخضر واليابس فيه. لقد خرج الحملان عن حاجز الصمت وتعلموا كيف يثوروا ومتى وأين. ولعل مواقف أقباط أسوان أمام ديوان المحافظة، وأهالي قنا اعتراضًا على محافظها الشرطي، وأهالي سوهاج الذين تظاهروا في ميدان الثورة منددين بأزمة البنزين في عيد الأضحى. كلها خير شاهد على مقدمات لثورة ربما تكون الأكبر والأخطر والأقصى في مراحل الثورة المصرية ضد الظلم والفساد، خاصة وأنهم أصبحوا الآن يمتلكون الأسلحة بشكل غير معقول فضلًا عن امتلاكهم جراءة القلب وحنكة التعامل في إطار عام من غيبة الدور الشرطي في الصعيد بعد أحداث ٢٥ يناير وهنا لا بد من الانتباه إلى تنمية الحكومة إلى الصعيد وتفعيل كافة الأجهزة الخدمية والإنتاجية ورفع الغبار عن المدن الصناعية التي آكل الصدأ ماكيناتها، والعمل بشتى الوسائل لانتزاع الأسلحة غير المرخصة فيه. مع إحكام قبضة الأمن ومحاربة الفقر والمرض والبطالة وغياب الوعي، فإذا كنا نريد مستقبلًا آمنًا وعادلًا لمصر، يجب أن تدرك الحكومة المصرية دائمًا أن الصعايدة قادمون.

□ □ □ □

٦ المناهضون للتغيير

لقد استثارني وآلمني كثيرًا الحوار الذي أجراه الزميل الشاعر عبد الرحمن يوسف مع الأستاذ عصام سلطان نائب رئيس حزب الوسط .. والذي أكد لي أن الثقافة المصرية لم تتغير، وأن الثقافة التي سمحت بهيمنة حاكم وحاشيته لمدة ثلاثين عامًا ما زالت مستعدة للخنوع تحت وطأة مُتَجبِر جديد .. فالحاكم القادم هو الذي سوف يختاره هؤلاء المتكلمون من المثقفين الذين نَصَّبوا أنفسهم وصايا على الشعب الذي وصل عدد الفقراء والأميين فيه أكثر من ٤٢٪ من سكانه .. وسوف تحمل به إرادتهم وتكره إرادة الشعب ولادته .. مرض يضرب بقوة في أواصر الثقافة المصرية .. ثقافة الانسياق وراء الأصوات المرتفعة وبريق الكلمة المطبوعة ورنين الميكروفون الإذاعي وبهرجة الشاشة الفضائية.. الانسياق وراء أصحاب الطبول .. الذين يذهلون الناس بالخروج عن المألوف، والاعتماد على إباحية الحوار أو ما نسميه «الحوار البرنو أو برنو الحوار» الذي يتيح لصاحبه الخوض في ذمم الناس دون مبرر يذكر، أو منطق يتفق عليه، واضعين خلف ظهورهم تعاليم الإسلام التي حرمت وبشدة الخوض في زمم الناس، مؤكدة أن الخوض في زمم الناس كالخوض في أعراضهم.. لقد عانينا كثيرًا من تجبر ودكتاتورية نظام مبارك، التي اتخذت من الاستعلاء ثقافة في التعامل مع الشعب.. ومكثنا ثلاثين عامًا نحلم بالتغيير وانقشاع الظلم وانهيار عصبته، لنصحوا على دكتاتورية من نوع آخر

.. ديكتاتورية يقودها حفنة من المثقفين وأصحاب الرأي الذين اختزلوا إرادة الشعب في إرادتهم المتخبطة.. وصادروا كل صوت يختلف معهم .. فمع انطلاق الشرارة الأولى للثورة – ذلك الأمل المنتظر – انطلق معها جملة من المثقفين أصحاب الطبول المفوهة والأصوات المفرقعة ،، مدعيين أنهم مَنْ حملوا أداة الهدم والمخاطرة ورفعوا مشاعل الانتصار والتحرر.. وراحوا يهدمون كل قيمة ويتطاولون على كل بنيان.. يؤيدون كل حلم .. ويعطلون كل إنتاج.. لقد هزني حوار عصام سلطان وقذفه لنخبة من المثقفين وكتاب السياسة في مصر وخاصة الأستاذ سيد ياسين الذي أثرى المكتبة العربية فكرًا وعلمًا.. فماذا قدم سلطان للشعب المصري سوى حوارًا إعلاميًا هدامًا حصد له الشهرة في أوساط المهللين دون إضافة حقيقية لحياة الشعب.. وأنا لا أدري لماذا كل هذا السب والتشكيك في المجلس العسكري ورموز الفكر والثقافة .. لقد سقط النظام .. فلماذا تحاولون أن تسقطوا مصر..؟ ألسنا في حاجة ماسة للتغيير؟ .. ألسنا في أشد الحاجة للاستقرار وتجاوز المرحلة الانتقالية؟ لماذا نهرع إلى مثل هذه الحوارات التي تؤخر أكثر مما تقدم، وتهدم أكثر مما تبني؟ لماذا لا نتحاور في أمن مصر ومستقبلها.. أليست مصر هي الغاية والهدف؟ ماذا يستفيد الشعب من هدم قيمة علمية كالأستاذ سيد ياسين الذي عاف عصام سلطان كتاباته؟ ماذا يحصد الشعب من التشكيك؟ ما الغرض من الحملات اليومية التي يشنها الزميل عبد الرحمن يوسف وعصام سلطان وممدوح حمزة وغيرهم من المؤمنين بالشخصية الملهمة التي لا تسمع إلا صوتها ولا ترى في المرآة سوى وجهها؟ أنا لست ضد التغيير ولا ضد التطهير .. ولكنني ضد التغيير بالبلطجة والتخريب، وضد التطهير بالتشكيك والتلويث.. أنا مع التغيير المنظم والممنهج والمحدد الهدف والوسيلة والزمن .. التغيير القائم على الحوار البناء واحترام الآخر فكرًا وسلوكًا وثقافة وعقيدة.. التغيير الذي تَقِل ضحاياه وتُحمد عقباه وتسرع

خُطاه نحو الأفضل .. تغيير لا يكلف مصر دمًا يراق.. ولا مؤسسة عامة تحترق، ولا أمنًا يُستباح .. ولا عرضًا يغتصب .. ولا عدوًا يشمت ويستضعف .. أنا مع مصر وأمنها والإرادة الحقيقية لشعبها وليست الإرادة المغتصبة ولا المزيفة .. أيها الزملاء من الكتاب والثأريين .. مصر أمانة في أقلامنا وألسنتنا .. راعوا الأمانة يرحمكم الله.

□ □ □ □

٧ إعلاميون بلا ضمير .. وشعب بلا وعي

من أهم العبارات التي رددها جوزيف جويلز وزير إعلام هتلر: كلما سمعت كلمة مثقف تحسست مسدسي .. أكذب حتى يصدق الناس ... أعطني إعلاميين بلا ضمير أعطيك شعبًا بلا وعي .. عبارات عايشتها السياسات الإعلامية العربية سنوات طويلة من الفساد، بات الإعلام فيها آلية لتغييب الوعي وإحكام القبضة على المشهد السياسي .. آلية مكيافيلية برع الحكام العرب في استخدامها لاستعباد شعوبهم وخنوعهم عن رضا تام واستكانة غير معقولة .. آلية تضمن تخليدًا مُوَرَّثًا للحكام وموتًا بطيئًا مقنعًا للشعوب .. حيث ظل الإعلام في مصر لثلاثين عامًا بوقًا للنظام يعبر عن إرادته.. يشوه الحائق في عقول العامة ويلفق الجرائم للمعارضين .. وخلط الناس بين الإعلاميين والمثقفين، حيث صار الإعلام مهنة يمارسها بعض المثقفين.. ففي أقل من خمس سنوات مضت اعتلى المثقفون منابر الإعلام واتخذوه مهنة لهم عن غير واعي ودون التزام بمواثيقه الأخلاقية،، حتى وصلنا إلى مرحلة لا نفرق فيها بين المبدع والفنان والصحفي والإعلامي والسياسي ورجل الاجتماع فكلهم أصحاب برامج إعلامية متلفزة.. فهجر الكتاب أقلامهم واتجهوا للإعلام وراح ورائهم أنصاف المرهبين من الفنانين والمبدعين ليتاجر معظمهم بقضايا الشعب وهموم المواطن .. فإذا كان الإعلام عامة منوطًا بمبدأ التنوير والتثقيف والتبصير فمن واجبه الكشف دون استتار للحقيقة والبيان دون تعبيرات زائدة بعيدة

عن الواقع فإذا غلبت إحداهما على الأخرى سقطت الوسيلة وضاع الهدف.

ويشكل الإعلام المصري جزءًا أساسيًّا من النسيج الثقافي للمجتمع برمته، إذ أنه يتفاعل ويؤثر في الوجدان والمفاهيم والقيم، ويستنفد بما يقدمه على مدار الساعة من برامج ومواد إعلامية – درامية كانت أو إخبارية – مساحةً كبيرة من وقت وانشغال الجمهور الواسع فأي متابع لما يبث عبر شاشات الإعلام المصري يدرك ودون جهد كبير مدى الفجوة الواسعة بين ما تقدمه القنوات الفضائية المصرية من برامج إعلامية ضعيفة، وبين الطموح المصري الساعي بعد الثورة نحو تحقيق التنمية وبناء أجيال من الشباب الواعي المثقف، والملم بالمعارف والعلوم الحديثة، جيلًا معتز بثورته وقيمه الأصيلة، ومدرك لحقائق الأمور ومتمكن من التمييز والتقييم لما هو وطني وما هو موجه ومفتعل.

فالإعلام المصري في الأشهر الأخيرة أصبح لا يقدم سوى موادًا إعلامية هزيلة استهدفت في مضمونها تشويه صورة مصر إقليميًّا ومحليًّا؛ وتقويض المكتسبات الاجتماعية للثورة .. وتكريس الفوضى وتأجيج الفتن .. بدعوى تقديم الحقائق وكشف المستور تحت شعار حرية الإعلام وحق المواطن في معرفة الحقائق، وذلك من خلال برامج اتسمت إلى حدٍ بعيد بالسطحية وجذب المشاهد بعيدًا عن واقعه ومشكلاته ومصالحه، وأحيانًا المتاجرة بمشاكل المواطنين من خلال النفخ في صغائر الأمور لتحويلها إلى معضلات اجتماعية وسياسية عويصة؛ تؤدي في نهاية الأمر إلى تشويه صورة مصر وتزايد أعداد الاحتجاجات والتظاهرات والإضرابات والاعتصامات وكذلك أعداد الحانقين على سياسة المجلس العسكري في إدارة شئون البلاد .. واتفقت كافة البرامج على آلية واحدة وهي الشعب يريد .. وإن كنت أرى أن معظم مطالبهم لم تعبر عن إرادة الشعب بل زوروها وسطوا عليها .. فالشعب لا يريد سوى الاستقرار والأمن والحياة

الكريمة .. تلك الأهداف التي لا تتحقق سوى بالعمل والإنتاج والتواجد الحقيقي لرجل الأمن في إطار شامل من هيبة الدولة المصرية داخليًّا وخارجيًّا.

وقد نجح الإعلام في إحداث حالة من التغييب العقلي للمواطن المصري عن واقعه المعاش؛ إذ أنه فشل لأكثر من تسع شهور في دعم العوامل الثقافية البناءة اللازمة للتنمية، أو لبناء الوعي السياسي المفترض تحقيقه لدى الأفراد في أي مجتمع يسعى للنهضة ويتطلع لمستقبل أفضل بعد سنوات عجاف عاش فيها المواطن المصري غريبًا في وطنه – روح حي في جسد ميت – فبدلًا من أن يؤدي الإعلام دورًا إيجابيًّا بعد الثورة في بناء الوعي للشخصية المصرية وتكريس صورة مصر الإيجابية إقليميًّا وعالميًّا؛ بات إعلامًا هدامًا ساهم إلى حد بعيد في تشويه صورة الثورة في عقول العامة التي ضاقت معيشتهم في ظل مستقبل مجهول تحكمه الصراعات الفكرية والفئوية والطائفية من أجل السلطة والوصول للحكم، وأصبح إعلامًا أسميه بإعلام حرق الثورة، ولعل التغطيات الإعلامية لأحداث ماسبيرو خير شاهد على هذا النوع من الإعلام، الذي تسبب في سقوط أكثر من ٢٧ شهيد مسلم وقبطي، فبدلًا من أن يقوم الإعلام بأداء دورًا إيجابيًّا في بناء الوعي لرجل الشارع وغرس القيم الوطنية فيه – التي نحن في أمس الحاجة إليها – مارس ألوانًا مباشرة من تخدير وتغييب لعقول الشباب، عبر برامج خفيفة ومتكررة تستهدف توجيه المشاهد في اتجاه واحد وهو الشك والقلق اللذان لا يجلبا للشارع المصري سوى الفوضى والتخريب، فهذا التخلي من القنوات الفضائية عن الدور الإعلامي الذي ينبغي أن تقدمه هو في جوهره هدم لما تحاول الثورة أن تبنيه، والواقع أن أهداف الثورة والحفاظ على مكتسباتها لا يمكن أن يتحقق دون مساعدة إيجابية وفعالة من المؤسسة الإعلامية في إذكاء الوعي الشعبي الطامح لبناء مصر.

□ □ □ □

٨ أيها العملاء .. ارفعوا الأقنعة

لقد أثارت أحداث بورسعيد بداخلنا شجونًا كثيرة خوفًا على مستقبل الوطن الحبيب المبتلى بانفعالات أبنائه، ذلك الوطن الذي أراه يتهاوى يومًا بعد الآخر في لحظة تاريخية حاسمة عربد فيها المجرمون في شوارعنا وتطاولت أيديهم على دماء أبنائنا وممتلكاتنا وعَلَت أصواتهم فوق كل عقل.. لحظة ضبابية قاتمة، لم تكرس بداخلنا سوى العنف الذي يغذي الجريمة ويفرد رقعتها ويجعلها سلوكًا يوميًا مشروعًا بداية من سرقة بالإكراه حتى السطو المسلح على الممتلكات .. لحظة تُرِك فيها الحبل على غاربه دون ضابط أو رابط، تخلى فيها بعض المثقفين عن العقل وتجاوزا الرؤية الوطنية الصادقة التي تحقن الدم وتتنقل بالثورة خطوة للأمام، فباتوا يمارسون أدوارًا تحريضية دعمتها قنوات فضائية متآمرة وصحف صفراء عميلة، تدعو دون ملل إلى قلقلة الأمن وزعزعة الاستقرار والتشكيك المستمر في النخبة الحاكمة، سواء التي تحكم بحكم الظرف التاريخي وأعني العسكر أو تلك المنتخبة بإرادة الشعب. مثقفون كرسوا أقلامهم وأوقاتهم عبر الفيس بوك والصحف والفضائيات لدعوة الشعب إلى إعلان العصيان المدني بنشر الأكاذيب وتشويه الحقائق والسخرية من الدينيين، فمن أين أتوا بكل هذا الوقت والجهد للتحريض وبث السموم، ولما كل هذا الازدراء والاحتقان من الإسلاميين، وهل لدوافع ذاتية أم لدوافع مدفوعة الثمن.. كلها دعوات تخريبية من مدعي الثقافة

يطالبون فيها بالخروج على النظام وهتك هيبة الدولة واستنكار شريعة البرلمان وتكريس فكرة تآمر الإسلاميون مع العسكر وكأن تعاونهم سبة، وكأن العسكر ليس من نيط بهم حماية الوطن والدفاع عن أراضيه، وليس هم من يفترشون الرمال ويلتحفون بالطل كي ينام الشعب في نعيم الاستقرار، وأيهما في صالح الوطن التعاون بين البرلمان والعسكر أم التناحر والصراع بينهما .. ولماذا نتعامل مع جنود الجيش والشرطة كمتآمرين وخونة ونستبيح دمائهم، أليس هم نبت مصري أم نبات شيطاني خرج عن غير رغبة مصرية في وجوده، فؤلئك لم يلتحقوا بالجيش إلا لأداء واجباتهم الوطنية فكيف يكون جزائهم التخوين والسحل والقتل.. مقابل تهرب بعض هؤلاء المثقفين من الخدمة العسكرية .. فكيف يطالبون بعودة الأمن للشارع ويطاردون أفراده ويشككون في ذمم قياداته، ويساندون حرق أقسام الشرطة ويطالبون بعودة الأمن؟ .. وما المتورطون في هذه الجرائم؟ ألا نتاج لدعوة هذه الزمرة عبر الفضائيات التي استبعدت من شاشاتها الشرفاء من أصحاب الرأي وجعلت العملاء منهم في الصدارة .. ولا أكون متجنيًا على بعض هذه القنوات إذا تساءلت من أين أتت برعاة لبرامجها لا سيما في هذه الظروف الاقتصادية المتأزمة التي يمر بها الوطن ويتحملها رجال الأعمال الذين عجزت قدرتهم المالية على تحمل تكاليف الإعلان والرعاية. وكذلك فما زال هؤلاء الإعلاميون يتقاضون نفس الأجور السابقة .. واستغل هؤلاء العملاء بعض القنوات الشريفة منها لعمل مداخلات تمثيلية يصرخون فيها مستغيثون من قسوة رجال الداخلية والجيش ويطالبون العامة بالنزول للميادين ويكون البسطاء والشرفاء هم الضحايا. فكلنا سمع خبر إخلاء ماسبيرو من الجيش واستعداد وزارة الداخلية لإخلاء الوزارة ولم يكن ذلك سوى خديعة لجلب وإغراء المجرمين والبلطجية لممارسة أعمال العنف في وسط زحام المتظاهرين الأبرياء الذين انساقوا ثقة في تحليل ورؤية الزمرة المثقفة العميلة التي باعت

ضمائرها وأوطانها مقابل حفنة من المال دفع ثمنها شبابنا الأبرياء أنهارًا من الدم ما بين الميادين الثائرة والملاعب الملتهبة.. فماذا نتوقع في بلد تعطل فيها قانون الطوارئ بعد ثلاثين عام من التجبر وفي ظل غيبة كاملة للجهاز الأمني وندرة واسعة في متطلبات العيش من السلع الأساسية إلا الانفلات وأن تصبح الجريمة هي الخيار الأوحد أمام الأفراد لإشباع احتياجاتهم وتحقيق طموحاتهم ولعل جريمة تحول الأراضي الزراعية إلى كتل خراسانية خير شاهد على ذلك.. لذا فإنني أطالب بتطبيق الأحكام العرفية وملاحقة المتآمرين والداعين للفتنة وفض الشمل أينما كانوا ومهما كانت حيثياتهم.. فلم يبق على انتخابات الرئاسة سوى أسابيع قليلة فلنصبر ولا نتح الفرصة للمتآمرين للتوغل في شئون الوطن .. ومن هنا أناشد العسكر بالصبر وسرعة التخلي وأقول لهم: اعلموا.. فأينما تسوء نواياكم وتطل مصالحكم تترصد بكم الجرائم .. وأناشد العامة الصامتة خلف الجرائد والتلفاز تحملوا.. فقد فات الكثير، ولا تصدقوا كل ما تسمعوه ولا نصف ما ترونه.. وأدعو الإعلاميين والكتبة إلى الحذر وصحوة الضمائر وأذكرهم بأن الكلمة أمانة فيجب أن يراعوها .. وأدعو شبابنا الثائر في الميادين إلى التعقل في حب الوطن .. فمن الحب ما قتل .. وأهمس في أذن الدكتورالكتاتني: إذا أردت أن تفشل عملًا عظيمًا فشكِل له لجنة. وأقول لأعضاء البرلمان ابتعدوا عن الخطب المنبرية فليس من أجل ذلك انتخبناكم.

□ □ □ □

٩ ضحايا الإصلاح والتغيير

في معظم المواقف التي تتعرض لها المجتمعات الإنسانية لأزمات ينظر المحللون السياسيون إلى أطراف الصراع كرابحين وخاسرين أو مذنبين وضحايا، وإذا اعتبرنا الثورات موقفًا اجتماعيًا متأزمًا فإن المذنبين أو المستفيدين من عوائدها قد يصبحوا أبطال، بغض النظر عن طبيعة الفعل الثوري الذي قاموا به، وربما صار كل من سقط في الثورة شهيدًا بصرف النظر عن سلوكه، عما إذا كان سلوكًا بلطجيًا أو سلوكًا إجراميًا ومهما كانت ملابسات الخطر والفعل ورد الفعل الثوري. ففي الشارع المصري صار الجندي الذي مات دفاعًا عن مؤسسات الدولة وأمنها ونظامها خائنًا لا يستحق الرحمة ولا الشفقة، ومن مات جراء الاعتداء على الممتلكات العامة سطوًا أو حرقًا أو أثناء محاولته لإطلاق اللصوص والقتلة من السجون بات في أعين الميادين شهيد وجب له التقديس.. والشعار المهيمن دائمًا فليحيا الدم ويسقط الوطن .. ومن تجرأ على الأمن وسب العسكر بات بطلًا وربما رشحته الميادين لاعتلاء السلطة وحكم البلاد.. فماذا جنى العسكر من مناصبهم سوى السهر والقذف في الذمم والأعراض، وهل جنت أسرهم سوى التعرض لليتم والترمل. لقد نظر الثائرون إلى رجال الجيش والأمن باعتبارهم عملاء وخونة ونادوا بإعدامهم في الميادين العامة، وأصبحت أصوات العقل الداعية لاستعادة الوطن والحفاظ على مكتسبات الثورة لدى الآثمين من

الإعلاميين العملاء أصوات مخنثة .. فالذكورة والعقل في نظرهم أن يذهب العقلاء من الشعب إلى الميادين محملين بقذائف السب في أفواههم وجراكن المولوتوف في أيديهم، ليغلقوا الطرقات ويعطلوا مصالح البسطاء والعامة، وينتهزون الفرصة لحرق الوطن ووأد التاريخ.. ورغم اعترافنا بأخطاء كان قد اقترفها المجلس العسكري وخاصة في اختياراته للقيادات والمسئولين؛ إلا أنه ليس من حقنا الجزم بتآمرهم وخبث نواياهم فهم درع الأمة الذي إن كسر وسقط سقطت مصر كلها.. فلماذا أصبح الأبطال في أعين الثوار والإعلاميين خونة.. والعقلاء خنثا.. والسفهاء أبطال.. أين غاب ضمير ثورتنا ولماذا صرنا هكذا .. ماذا تريد الميادين من الثورة؟

لماذا نلتمس لأخطاء الميادين وحرقهم لتاريخ مصر ومؤسساتها آلافًا من الأعذار.. ولا نقبل لرجل الأمن والجيش الذي يُسحَل في كل لحظة شتمًا وضربًا وإهانة عذرًا واحدًا .. فأين ذهبت منصة الميدان العادلة.. وهل حقق الإعلام العدل في حكم المعاملة.. ولماذا انحسرت الثورة في التطاحن بين الجيش والميدان.. فأين إرادة شعب مصر المتمثلة في التسعين مليون نسمة الذين هم ليسوا بثوار ولا عسكر.. ولماذا اختزلت وظيفة حكومة الإنقاذ في وزارة الداخلية وحدها، فلم نسمع صوتًا ولم نرى فعلًا لباقي الوزارات.. فأين التعليم والصحة والزراعة والعدل وأين الاقتصاد والصناعة..؟ لماذا أطلقنا على المكممين عشقًا لاستقرار أوطانهم والمتأججين خوفًا على أمنها بحزب الكنبة وهم المنشغلون دومًا بالحفاظ على سلامة الوطن وتعافيه.. فهم ما زالوا يزرعون وينتجون لكي تأكل مصر ويحيا شعبها.. ولولاهم لماتت الميادين جوعًا وأصيبت الثورة بخيبة الأمل .. فهم أبطالها الذين ما زالوا يحملون اسم مصر في مدارسهم ومزارعهم وكافة الأعمال التي يؤدنها ويتقاضون أجرًا عليها، إنهم آباء وأمهات وأبناء المجندين ورجال الأمن الذين سهروا في شوارع المحروسة لحمايتها من أبنائها المندسين في

ميادينها؛ لحرقها وسرقة ثورتها وإطفاء شمعتها.. هم آباء وأمهات وأخوات شباب الميادين الأبرياء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل إسقاط النظام المخلوع وبناء الوطن المصري الجديد، إنهم حقًا ضحايا الإصلاح والتغيير في كل زمان ومكان .. الذين فقدوا حسرة فلذات أكبادهم.. وترملوا بفقدان أزواجهم.. وجاعوا بفقدان عوائلهم، وغابت كاميرات الإعلام المزيف تارة والعميل تارة أخرى عن رصد أوضاعهم وتخفيف أوجاعهم.. فهؤلاء لم يقفوا في الميادين مهللين ولا في البرلمان مُحَصَنِين ولكنهم ما زالوا يزرعون وينتجون.. لكنهم يبكون ولا يضحكون.. واضعون أيديهم على صدورهم ينتظرون عودة الوطن المفقود.. دون أن يفقدوا أبنائهم أو يضيعوا الشعور بالأمن في قلوبهم .. فهم ما زالوا يحلمون بحوار بلا تخوين وسب.. واستقرار بلا دم ونهب .. ووطن حر ونظيف من العملاء والمتاجرين بأمن الوطن ومستقبله.

□ □ □ □

١٠ مشايخ لا مؤاخذة ..!!

في بداية القرن العشرين ظهرت في مصر حركات متعددة للإصلاح الاجتماعي، تصور بعضها أن الإصلاح لن يتم إلا بتحرير الوطن من مستعمريه، وتصور البعض الآخر أن الاستعمار لن ينتهي إلا بالخلاص من القلة المندسة من العملاء الموالين للاستعمار، وفريق آخر تزعمه الشيخ محمد عبده والذي أيقن أن ثمة نوعان للإصلاح أحدهما براني يتحدد في الخلاص من المستعمر والآخر جواني يتمثل في دولة القيم والأخلاق. فمصر لن تتحرر إلا إذا تحرر أبنائها من سلبيتهم، ولن يتخلصوا من الاستعمار إلا إذا تخلصوا من الأنانية المفرطة، التي كثيرًا ما تقدم مصلحة الذات على صالح الوطن. وهنا حدد محمد عبده بذكاء دور رجال الدين في السياسة من خلال خلق الإيجابية في نفوس الشعب، وبناء وتقوية الأنساق القيمية التي هدمها المستعمر في ضمائر الشعوب..ولم يقحم محمد عبده دعاة الدين في اللعبة القذرة التي كثيرًا ما تلوث من يمارسها؛ قناعة منه بمقولة الشافعي، أن من ارتاد العمل العام فليتصدق ببعض من عرضه. وحرصًا من الإمام على أعراض مشايخنا – لكونهم القدوة والنموذج في بناء الأمة – فقد نأى برجال الدين عن الدخول في دهاليز السياسة. تلك اللعبة التي لم يختلف في تعريفها فلاسفة الإسلام أمثال الإمامين الفارابي والغزالي عن فلاسفة الغرب أمثال مكيافيلي وجان جاك روسو وتوماس هوبز، الذين عرفوا السياسة بأنها اللعبة القذرة التي تقوم

على المكر والدهاء والخديعة. فإذا كان مكيافيلي قد أخذت عليه مقولته المشهورة «الغاية تبرر الوسيلة» فقد أفرزت تجارب وضمائر الشعوب العربية المثل الشعبي «اللي تغلب به إلعب به» مما يؤكد خلو هذه اللعبة من الأخلاق التي يُعَد رجال الدين هم دعاتها. فكيف يدعون إلى الأخلاق ويمارسون الخديعة حسب مفهوم السياسة؟ وأن استخدم الدعاة الأخلاق في ممارساتهم للسياسة؛ فربما يكون استخدامها معول هدم وهزيمة؛ فليس من الذكاء أن تستخدم أخلاق الفرسان على طاولة اللئام. وهل في صالح الدعوة أن يكون للعامة نصيب في أعراض الدعاة؟ وهل في صالح الوطن أن تستباح أعراض رجال الدين فيه؟

فها نحن بعد الثورة يطل علينا دعاة للدين كان قد عَدَهم الشعب قدوة ونموذج، وها هم قد دخلوا عالم السياسة وتاهوا في دهاليزها وانشغلوا بألاعيبها، واستغلوا قبولهم الدعوي فأسسوا أحزابًا ودشنوا قنواتًا فضائية، وانشغلوا عن بناء القيم وتجويد الأخلاق ببناء الأحزاب وإنجاح البرامج؛ فجعلوا المواطن حائرًا بين دعاة الدين ورجال السياسة، في ظرف تاريخي عصيب تشرذمت فيه قيم الشباب وأخلاق العامة، وبات الوطن أحوج إلى إعادة بناء منظومة القيم عن حاجته لبناء منظومة السياسة.

ولم يأتِ مقالي هذا دفاعًا عن الفنانة التي نال مشايخنا عبر الفضائيات كثيرًا من عرضها، متناسين أنها امرأة وأنها مسلمة. وإنما جاء حسرة على ما وصل إليه رجال ديننا الحنيف، الذين تناسوا تعاليم الدين التي تشين تتبع عورات الناس وأن من تتبعها تتبع الله عورته. وأن من ستر مؤمنًا ستره الله يوم القيامة، وأن الخوض في ذمم الناس كالخوض في أعراضهم.

فما أحوج مشايخنا اليوم إلى الأخذ بمنهج الإمام محمد عبده في الإصلاح، ذلك المنهج النموذج الذي تحاكت عنه أباطرة السياسة في الغرب، نموذج أساسه القيم، فلن تنهض مصر إلا بأخلاق أبنائها، وكل ما تعانيه مصر من مجاعة وانفلات أمني وفساد

وأكوام قمامة؛ هي تعبير عن أزمة أخلاق ولن تصلحها السياسة وحدها؛ ولكن بأخلاق الشعب المنوط برجال الدين بنائها. فتحية لمن التزم بالمنهج من الدعاة، وحسرة على من اتبع السياسة وضل الطريق.

□ □ □ □

١١ جرى إيه يا نيابة.. ؟

منذ قيام ثورة ٢٥ يناير، وهدم الثوار كافة الأضرحة السياسية التي ظل الشعب يقدسها مهابةً لثلاثين عامٍ مضت وربما أكثر، وأشارت أصبع الاتهام إلى مؤسسات عديدة لتورطها في فساد النظام، وحاول الجميع تبرئة النفس من دم الأبرياء الذين سقطوا ضحايا للنظام المخلوع، إما سجنًا أو اعتقالًا أو فقرًا أو جوعًا أو حرمان من حقوقهم الإنسانية أو تهميشًا لحقوقهم السياسية والاجتماعية، غير أن الثوار لم ينجحوا إلا في إسقاط شخوص أو أشباح رمزية قابعة في كراسٍ قيادية وهمية كان يحركها النظام، وظلت الأنظمة قائمة بكل ما تعج به من فساد ممنهج، واستطاعت المؤسسات ذات السلطة أن تحافظ على كياناتها القيادية وأنظمتها الإدارية وكأنها كانت تمارس أعمالها بعيدًا عن نظام مبارك ومفاسده، وأنهم وحدهم شرفاء هذا العصر ووجب على الشعب أن ينحني إجلالًا وتقديرًا لنزاهتهم. وطالبوا بمزيدٍ من الصلاحيات والامتيازات السياسية، لا لشيءٍ سوى ليزدادوا تألهًا وتحكمًا وتجبرًا على الشعب، في مرحلة يعجز فيها الشعب عن التعبير عن إرادته الحرة؛ حيث توقفت فيها الممارسة الديمقراطية بتوقف البرلمان الشعبي المتمثل في مجلسي الشعب والشورى، وأصبحت سلطة اتخاذ القرار ومنح الامتيازات حكرًا على المجلس العسكري وحده. واستغل القضاة هذه الفرصة وقدموا للمجلس العسكري قانونًا مقترحًا لتأليه القاضي وليس فقط تقديس وظيفته،

فنحن لا نعارض الحفاظ على هيبة القضاء ولا رجل الأمن ولا الأستاذ الجامعي، ولكن لماذا إذًا يكون التقديس لرجل القضاء وحده؟ أليس هو الأقل مجموعًا بين أقرانه في المرحلة الثانوية؟ وكانت ولا زالت كليات الحقوق تقبل الطلاب الأقل مجموعًا؟ أليس العمل بالهيئات القضائية كان ولمدة أربع سنوات مضت يقبل في هيئته الحاصلين على تقدير مقبول؟ أليس العمل بالهيئات القضائية كان ولا زال يعطي الأولوية في العمل لأبناء القضاة؟ ولماذا يصر نادي قضاة مصر في قانونهم المقترح على منح القضاء حصانة أبدية لا تنتهي إلا بالموت؟ لماذا تضاعفت رواتب القضاة لتحقق أكثر من عشرة أضعاف راتب الأستاذ الجامعي وهو الأكثر فهمًا وإيمانًا وإلمامًا بالقوانين؟ لماذا يمتد سن المعاش بالهيئات القضائية إلى سن السبعين في بلدٍ ارتفعت فيها معدلات البطالة بين الشباب لتصل إلى ٤٠٪؟ ولماذا يفترض نادي القضاة في أعضاء هيئته النزاهة الكاملة وهم الأقل خطًا في التعليم والثقافة إذا تم مقارنتهم بأطياف عمالية أخرى؟ ماذا يعني لو ضبط رجل القاضي متلبسًا في جناية لا يتم القبض عليه ويكتفي بإبلاغ المجلس الأعلى للقضاء؟ ماذا يعني القانون بعد سجن القاضي في السجون العمومية؟؟ وهل يطالبنا المستشار الزند بأن نبني سجونًا خمس نجوم للقاضي الذي خالفه القانون ونحس بيمينه وكسر ميزان العدل؟ لماذا يفترض المستشار الزند في القاضي قمة النقاء والطهر كأنه ملاكًا منزلًا من السماء وجب له التقديس وليس العقاب وأراد أن يصدر بافتراضه هذا قانونًا يجبر الشعب على العمل به؟ وكيف نقبل باعتماد هذا القانون وقد امتنع قضاة مصر عن أداء واجباتهم وأضربوا عن العمل؟ وكيف نمنحهم الحصانة وفي أول صدام مع زملائهم المحامين أطلقوا عليهم الرصاص من أسلحتهم المرخصة؟

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هل نجح القضاء المصري في تبرئه نفسه من التورط في فساد مبارك ونظامه؟ وهل قدم لنا القضاء المصري دليلًا لنزاهته في انتخابات ٢٠٠٥

و ٢٠١٠ المزورة؟ وأين كان دوره في الدفاع عن الحق وإرساء قواعد العدل وتكافؤ الفرص واستنهاض الحقوق المغبونة؟ متى اعترض القضاء على نظام مبارك ورفض تنفيذ أحكامه؟ ورغم كل شيء فإنني لا أشكك في نزاهة القضاء المصري، ولكنهم أولًا وأخيرًا هم شخوص يصيبون ويخطئون ومن ثَمَ فلا بد أن تكون آليات محاسبتهم معلنة ومتاحة للجميع، وأن حصانة القاضي فقط في عمله وليس في الشارع، فحصانة الشارع يجب أن تكون مكفولة للجميع، فكلنا مصريون ما دمنا ملتزمون بواجباتنا الوطنية وسلوكياتنا المعتدلة. كما يجب النظر في الرواتب الخيالية لرجال القضاء وجعلها متناسبة مع كافة الأوساط العمالية؛ درءًا لتهمة التمييز والامتياز غير المبرر، وإعادة النظر في سن المعاش بالسلك القضائي؛ ليفسحوا الفرصة للشباب ليمارسوا أدنى حقوقهم الإنسانية وهو العمل، وأن يلغى تمامًا امتياز الأولوية التي يحصل عليه أبناء القضاء والمستشارين للعمل بالسلطة القضائية، وأن يكون مبدأ تكافؤ الفرص هو الأساس في العمل بأي مؤسسة مصرية كانت، وأقترح أن يكون العمل في السلك القضائي وخاصة المستشارين عن طريق الإعلان العام ويختار من بين المحامين ذوي الخبرة والمتخصصين الذين أثبتت الخبرة في العمل كفاءاتهم وحسن سيرتهم ولا يكون العمل بالقضاء عن طريق الترقي.

□ □ □ □

١٢ القضاة ولعبة السياسة

العدل أساس الملك.. عبارة تربت عليها مسامعنا منذ نعومة الأظافر وتشكيل العقل والوجدان، تعلمنا منها بأن دولة الظلم ساعة ودولة العدل تعيش الدهر، وإيمانًا منا بهذه العبارة روحنا نبحث بجدٍ في دولتنا المعاصرة عن آليات لتحقيق العدل، وشَرَّعنَا القوانين التي ربما تفضي إليه، وتركنا أجزاءً مهمة في التشريع تخضع في أحكامها إلى قناعات القاضي الشخصية، ومن ثم فتحنا الباب على مصراعيه لتلاعب بعض المحامين ليتباروا بكل ما ملكوا من قدرات على الإقناع للالتفاف حول ذهنية القاضي؛ حتى يقنعوه بما كسبوا.. وتجاهلنا في ذلك أن عمر بن الخطاب كان قاضيًا عندما كان أبو بكر خليفة وأن عليًّا كان قاضيًا عندما كان عمر هو الخليفة، فكيف نقبل أن يكون القاضي وريثًا لأبيه في القضاء أو نتاجًا لنظام من الترقي تحكمه الأقدمية وليس الكفاءة. ومن ثم فقد تجاهلنا في بحثنا عن العدل شخصية القاضي وقدراته ومؤهلاته الشخصية وافترضنا فيه النزاهة والذكاء وحسن الخلق واتساع الأفق وحَكمناه في رقاب الشعب، متغافلين عصرًا من الفساد والمحسوبية ونظام التوريث المتأصل في السلك القضائي، وأن مبارك لم يسقط فقط لكثرة مفاسده بل لغياب العدل فيه وانحناء كفته....

لذا فإنني كنت ولا زلت أحّمِل القضاء المصري جزءًا كبيرًا من فساد نظام مبارك

وأعتبره الذراع الأيمن له في تنفيذ كل مآربه وأغراضه السياسية بدءًا من تأديب المعارضين والمناهضين للنظام وحتى بالمشاركة في تزوير الانتخابات إما بالتهاون واللامبالاة وإما بغض الطرف عمدًا أو سهوًا .. ولكن الأمر الذي أدهشني بحق أني لاحظت مؤخرًا أن بعضًا من القضاة يلعبون دورًا في غاية الغرابة مستغلين جملة الحصانات التي يتمتعون بها والتي جعلتهم بعيدون كل البعد عن المحاسبة، وأغرب ما لاحظته عندما التقيت بأحد كبار المستشارين في إحدى القنوات الفضائية وجدته في الكواليس وقبل الخروج للهواء يقدم لضيوف البرنامج جملة من المعلومات السرية كي يستخدموها في حوارهم على الهواء. والمهم في المعلومات أنها تفيد ببطلان قرارات الإدارية العليا والتشكيك في أعضاء لجنة الانتخابات ونزاهتهم، وطالب المستشار الضيوف بالدعوة إلى حل مجلس الشعب والشورى بدعوى بطلانهما وأنهما لا يمثلان طوائف الشعب، كما دعا إلى تأجيل انتخابات الرئاسة لعام كامل وتشكيل مجلس رئاسي مكون من الثلاثة عشر عضوًا المرشحين لمنصب الرئيس وأن يتبادلوا أدوار الرئيس شهر لكل عضو، ورغم قناعتي بعدم جدوى مجلس الشورى أساسًا وأن مجلس الشعب لا يمثل القاعدة الشعبية تمثيلًا حقيقيًّا وأنه يفتقد التجربة البرلمانية ويحتاج لفترة طويلة لاكتسابها، ونحن في مرحلة لا تتحمل إطالة الوقت ولا مخاطر التجربة والفشل وليس لدى الشعب أدنى درجات الاستعداد لمزيد من الانفلات الأمني والتلاعب بالمصير؛ إلا أنني أعارض من يقول بأن القاضي في الأساس مواطن ومن حقه التعبير عن رأيه؛ فالقاضي ليس إنسان عادي، فهو حكم بين طرفين كلاهما يدعي أنه صاحب حق، وأنه لا ينبغي على القضاة أن يلعبوا سياسة وينخرطوا فيها. فالدعوة إلى حل البرلمان بغرفتيه الشعب والشورى وتأجيل انتخابات الرئاسة هي دعوة خراب وتأجيج للفتن ولا ينبغي أن تصدر هذه الفتوى من قضاة يثق العامة كثيرًا في أحكامهم ورؤيتهم. فالعامة وأنصاف المثقفين

وما أكثرهم لا يفرقون بين رجل القضاء ورجل السياسة والمسافة بين الاثنين كبيرة. فتعجبت كثيرًا ألهذا الحد وصل وضع القضاء في مصر ليكون مصدرًا لتأجيج الفتن عبر الفضائيات، وتساءلت هل من حق القاضي أن يرتاد الفضائيات ويختلط بالجمهور وعن مدى قانونية هذا السلوك وأخلاقيته، فقد تعلمت بأن أحكام القاضي لا تخرج بعيدًا عن جدران محكمته .. كما تعجبت من اتباع بعض قضاة مصر لسياسات التسخين والتخوين والتشكيك في الأحكام القضائية التي يصدرها زملائهم.. فلو أن هناك قاض فاسد فيجب الإبلاغ عنه لجهة الاختصاص بالمحاسبة وليس بإعلان مفاسده على الهواء مباشرة لإشعال الفتن وجلب المعضلات. وتساءلت كيف يُحكَم على شخص بالسجن في إحدى المحاكم ويحكم ببراءته في محكمة أخرى في وجود نفس الأدلة.. وكل قاض يأتي بحيثيات لحكمه تختلف عن الآخر .. فهل يمكن لنا أن نسميَّ ذلك عدلًا؟ والموقف الآخر الذي أذهلني عندما شاهدت أحد المستشارين في الهيئات القضائية بالميدان يلقي بيان الثورة ويفتخر بوجوده بالميدان .. فسألته أليس بالأحرى أن تكون الآن بعملك لتحكم بين الدولة والشعب؟ فأجابني بأنه ثائر وله الفخر .. فزادت دهشتي .. فلم أسمع يومًا ولم أقرأ عن قضاة ثائرين، فكيف يثور القاضي وينحاز لأحد الخصمين وقد نيط به الحكم بينهما وإنفاذ العدل.. فهل من العدل أن يكون القاضي ثائرًا؟ وهل من العدل أن يكون منحازًا ومحرضًا ومنقادًا لأفكاره وانتماءاته السياسية وأهوائه الشخصية؟ وهل من العدل أن يحكم القاضي بالنوايا دون إثبات أو دليل وهل من العدل أن يكون للعدالة معايير تختلف من قاضٍ إلى آخر ومن متهم لآخر؟ فإذا كان من مبادئ الثورة ألا يلتزم الثائر بالأخلاق العامة عند ثورته .. فللثورة أخلاق مختلفة.. فهل من الأخلاق أن يكون القاضي ثائرًا؟ ومن هنا فإنني أناشد القضاة بأن يلزموا أماكنهم ويلتزموا بالحيادية والحيطة والموضوعية والتجرد من الأهواء والمصالح

وعدم الانحياز إلا بدليل .. وأناشد البرلمان بغلق ملف التوريث في السلك القضائي وأن تكون الكفاءة والنزاهة هما معياري العمل به..كما أناشد الهيئات القضائية بوضع معايير للعدل ثابتة وواحدة لا يتم تجاوزها إلا بمنطق مثبت أو لمصلحة عامة .. كما أدعوهم إلى سرعة إعداد دورات تدريبية مكثفة لصغار وحديثي التعيين بالنيابة الذين دخل معظمهم للقضاء إما بالتوريث أو المحسوبية وإما بالرشوة وقليل منهم بالكفاءة والجدارة؛ حتى لا يكون ضيق أفقهم وعدم درايتهم الكافية بالقانون ونقص خبراتهم سيفًا يسلط على رقاب الأبرياء من أبناء الوطن ... ماذا لو تخلى المجلس العسكري؟

□ □ □ □

١٣ الأمن والضمير .. والنوم في العسل

إن الموقف المتأزم الذي تعيشه بلادنا هذه الأيام من أزمات متتالية متعاقبة مرتبطة بحياة الناس ومعيشتهم وتعايشهم مع المعطيات الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية لثورة ٢٥ يناير؛ يجعلنا نقر بوجود أيد خفية وراء تلك الأزمات، ربما تلعب بمسار الثورة وتراهن على إخفاق إنجازاتها، ومن الخيبة أن نركن إلى فكرة الفلول وحدها وتحميلهم ما لا يحملون. والاعتقاد بأنهم ما زالوا يحكمون عقول العامة وتصرفاتهم.. فليس من شك في أن هذه الأزمة مفتعلة، وأن المتورطين فيها لهم أيد ضليعة في حكومات ما بعد الثورة وربما في البرلمان والمجلس العسكري، فالكل يتحمل جزءًا من المسئولية؛ لتقع تبعاتها في نهاية المطاف على أكتافهم جميعًا. فإذا كان المتورطون فلولًا فلماذا لم يكشفهم المجلس العسكري ويحبط نواياهم، وما مصلحته في إخفاء مخططاتهم ومن الذي وضع مصائر الشعب في أيديهم؟ وإذا كانوا بلطجية فلماذا لم تقم الداخلية برصدهم والقبض عليهم وتخليص المجتمع من شرورهم؟ وإذا كانوا عملاءً ومندسين وخونة فأين الأمن الوطني والقومي والعام، وهل هي تشكيلات عصابية متآمرة كما يدعي البعض، أم تشكيلات أمنية تتقاضى رواتبها من جيوب الشعب وخزانة الدولة وعليها التزام وواجب وطني يجب احترامه، أم ما زالوا نائمون في عسل الثورة الذي لم ينته بعد؟ وكيف سمحت ضمائر الشعب الواعية لهذه القلة بالاندساس في صفوفها والعمل على

وأد مستقبل أبنائها والتلاعب بمطالب معيشتها اليومية.. فإذا كان الأمر هكذا فمن السائل ومن المسئول إذن؟ وكيف صارت مصر مرتعًا للذئاب المندسين والمحتكرين والعملاء والخونة والمتاجرين بالأديان والبلطجية؟ فهل جاءت الثورة لتذكرنا بحصان طروادة الذي عقد عليه الأمل فى الأساطير لتخليص البلدة من الأشرار؛ فجاءهم محمل بما هو أشر، يحمل بداخله كل دواعي الخراب والهلاك؟ أم جاءت الثورة لتسقط أقنعتنا وتكشف النقاب عن الوجه القبيح للوعي المصري وأخلاق الشعب التي تلوثت بأنانية أفراده المفرطة؟ وهل أخفت الثورة في أثيابها كل عملاء المصلحة المنتهزين والمرتقبين للحظات ضعف الوطن؛ الذين تخفوا في أصوات الثوار وتعلقوا بذيول الميادين حتى صاروا أذنابًا تضرب في قلب الثورة وتراهن على أوجاع الوطن المنكوب؟ وهل قام الشعب بثورته للخلاص من أزماته القديمة التي خلفتها تراكمات فساد عصر مبارك حتى صارت إرثًا لنا، أم لفتح كشوف حسابات جديدة يدفعها فقط بسطاء هذا الشعب وفقراءه من راحتهم اليومية وتارة من قوت أبنائهم وأمنهم؟ هل جاءت الثورة لفصل الدين عن السياسة أم لفصل السياسة عن الدين أم لدمج الإثنين معًا دونما التفكير في أننا نعيش بعالم متغير تحكمه أخلاق اللئام، ومن العبث فيه أن نستخدم أخلاق الفرسان.. وهل حدد الشعب عن وعي طبيعة وشكل دولته القادمة، أم كله سمك لبن تمر هندي، والعشوائية هي الإطار العام في تحركات الشعب نحو مستقبله.. ماذا غَيَّرت الثورة فينا؟ فهل جاءت مُغيرة لطبائع وضمائر كانت قد تبلدت في عصر كسا فيه الفساد أروقة الأخلاق لدى الساسة والشعب، أم جاءت فاضحة كاشفة لواقع أليم يشير إلى عدم صلاحية المعون الذي أفرز الساسة وهو الشعب، وأن المشكلة ليست في الساسة ولكن في المعون الذي يحويها، والمتمثل في ثقافة الناس وطرائق حياتهم وتنشئتهم على مبادئ غير أصيلة في مصر منها "لو جالك الطوفان حط أولادك تحت رجليك" وعمومًا فإن

الإجابة على هذه التساؤلات لا تنفصل بحال عن ثقافة الشعب .. وعليه يقع العبء الأكبر من الإصلاح؛ فهو الذي قام بالثورة والوحيد الذي يتحمل تبعات فشلها .. وكما هَّبَ ليسقط عن حاضره أنظمة فاسدة متجبرة بكل ما تملكه من أدوات للقمع والهيمنة .. فقد آن الأوان لأن يثور على ذاته و طبائعه وعاداته وأطماعه وإرث الفساد الذي يحمله .. فإذا نجح في ثورته على ذاته .. عندها نقول: نجحت ثورة ٢٥ يناير.

□ □ □ □

١٤ ارحموهم .. فإنهم خصيان

للحكومة بوجه عام ثلاثة وظائف أساسية، تمثلت في تحقيق الأمن والعدل والدفاع عن الوطن، وربما يضاف إلى هذه الوظائف وظائف أخرى، كأن تقوم الدولة بالإنتاج كما في المجتمعات الاشتراكية، أو الرعاية الاجتماعية للعاجزين كما في المجتمعات الليبرالية. ورغم ذلك، يظل العدل والدفاع والأمن الأعمدة الأساسية لقيام الدولة. ومتى تعجز الحكومة عن القيام بإحدى وظائفها الثلاثة يختل توازن الدولة ويسقط نظامها ويتحول إلى درب من دروب الهمجية، التي تعد الفوضى والانفلات والفقر سمات أساسية لبنياتها المنهارة. وعندما يشعر الشعب بغياب الأمن أو ضياع العدالة أو كليهما؛ يهب ثائرًا مطالبًا بالأمن أو العدل بوصفهما أساسًا لحياة الإنسان على الأرض. أما إذا فرطت الحكومة في كرامة الوطن وسلامة أراضيه؛ فنادرًا ما يثور الشعب، وإذا ثار؛ فإنه يثور لإسقاط النظام برمته.

وفي ٢٥ يناير ٢٠١١م ثار شعب مصر مطالبًا بحل جهاز أمن الدولة والتخفيف من سلطة رجال الشرطة، واختار يوم الاحتفال بعيد الشرطة وبسالة رجالاتها في تحقيق الأمن، ليكون اليوم الشاهد على ثورة الشعب ضد السلطة معتبرًا أن فساد رجال الشرطة سببًا أوليًّا للفساد في كافة قطاعات الدولة. وكأن الشرطة كانت في نظر الثائرين

الحائل الوحيد دون تحقيق الحرية. ومن ثم فقد تضمنت ثورة ٢٥ يناير عمليات إحصاء جماعية لرجال الشرطة، وربما لكافة المسئولين في قطاعات الدولة؛ الأمر الذي دفع بغالبيتهم إلى رفض تحمل المسئولية أو اتخاذ قرار حاسم؛ مما ساهم بشكل كبير في تعطيل مصالح الدولة وإطالة فترة الغليان الثوري وتأخر مراحل الاستقرار وزيادة الاحتقان بين الشعب والحكومة. ومنذ ذلك اليوم الذي انتهكت فيه هيبة رجل الأمن وحمل فيه الشرطي سلاحًا غير قادر على استخدامه؛ افتقد الشارع الشعور بالأمن، وأوشكت الدولة على السقوط. حيث تطاول المجرمون على رجل الأمن الذي نيط به حماية الوطن، وصار في نظر الثائرين سارق للحرية. بل وبات خصمًا يُسب ويقذف ويُضرب بالأكف والمولتوف في شوارع المحروسة، واختلط الحابل لدى العامة بالنابل، وصار البلطجي ضحية ورجل الأمن قاتل مع سبق الإصرار. بل وأصبح رجال الشرطة بمثابة خيال مآتة أو أراجوزات تطبطب على أكتاف العابثين على الطرقات. وأمام مطالبات المستغيثون والعقلاء بعودة الأمن، لم يكن بوسع الرئيس والمجلس العسكري من قبل سوى عزل وزير وتنصيب آخر. وتناسوا جميعًا أنهم هم من أخصوا الشرطة في عيدها القومي. وكرسوا علاقة تقوم على الندية بين رجل الشرطة والمجرم، وأن الضابط حينما يلجأ لاستخدام العنف مع البلطجي صار منتهكًا لحقوق الإنسان، واتهم بمعاداة الثوار، ولم يقدم الجميع لنا معيارًا واحدًا نفرق من خلاله، ويفرق معنا رجل الأمن بين البلطجي والثائر في حضرة الميادين وأحداث الشغب.

ومن ثم فقد سقطت ثانِ أكبر وزارة خدمية في مصر من حيث عدد العاملين بها والذي وصل مليون و٨٣١ ألف فرد أمن، مضافًا إليه ٢٥٠ ألف قوات أمن مركزي و٣٠٠ ألف مخبر وجاسوس. ورغم ضخامة هذا العدد وكبر الميزانيات التي خصصت له والتي تجاوزت ١٤ مليار و٨٩٠ ألف جنيه سنويًا؛ فقد فشل جهاز الشرطة على مدار

عامين من استعادة الأمن. رغم أنه قدر بأنه من أضخم الأجهزة الأمنية في العالم، ففي حين خصص لكل ٤٥ مواطن فرد أمن في مصر، فلكل ٢٠٠ مواطن خصص فرد أمن في أمريكا وروسيا. وفي ضوء التظاهرات المتزايدة والمطالبة بإعدام رجال الشرطة الذين تواجدوا في أحداث بور سعيد ومحمد محمود ومجلس الوزراء والتهديدات المتزايدة بالقصاص أو الثائر من رجال الشرطة، في حالة تبرئتهم من قبل القضاء، فأبشر الجميع بأن الأمن لن يعود، ولن يعود إلا إذا عادت الشرطة بكامل صلاحياتها. فلا تحدثوني عن الحرية في بلد أوشك على الغرق. وأناشد متهمي السلطة بالتسيب والتآمر: ارحموهم ولا تطالبوهم بالصهيل .. فالخيول الخصى لا تصهل.

□ □ □ □

الفصل الثالث:

الحاكم الطيب والشعب المستبد

تمر المجتمعات عبر تاريخها الطويل بحقب تاريخية وعصور وحضارات وغالبًا ما تكون الحقبة لحاكم بعينه ويتسم عهده بسمات مغايرة لمن سبقه، والعصر لجملة من الحكام لهم أيديولوجية واحدة مع تفاوت بسيط بينهم في نمط القيادة، أما الانتقال من عصر إلى عصر فلا بد أن يسبقه مرحلة تاريخية ذات طبيعة خاصة يقودها حكام ضعفاء، ليسوا سوى أبواق ووجهات لجماعات مصالح مختلفة.. ويكون الحاكم مجرد ختامة قرارات لا يدرك مغزاها ولا توابعها، تُصنع في غرف مغلقة بعيدة عن الشعب والحاكم، وتمر عبر مؤسسة الرئاسة لتصبح بمثابة فرمانات، يتحول بمقتضاها الرئيس من حاكم طيب إلى ديكتاتور.

وفي هذه المرحلة من سقوط حضارات وبزوغ أخرى؛ ينقسم الشعب إلى ثلاثة طوائف، الأولى جماعات المصالح وهي تلك التي تدعم الرئيس وتدافع عن شرعيته، ويثق بها الرئيس ويستقوى بأفرادها أكثر من استقوائه برجال السلطة، ويرضخ لتنفيذ قراراتها ولو كانت ضد مصالح الشعب؛ إيمانًا منه بأنه الجماعة هي التي أتت به إلى سدة الحاكم وصاحبة السلطة في الإبقاء عليه أو عزله، وبمقتضى هذه الثقة تضع الجماعة أصابعها في كل أمور الحكم لإحساسها العميق بأنها الوصي الشرعي على الرئيس

ومقاليد الحكم وليست على استعداد للتفريط فيها، وبمقتضى ذلك يصبح الرئيس الديكتاتور بسبب تأييد جماعته رجل طيب مغلوب على أمره، ويصبح الشعب المعارض والمرغم على تنفيذ قرارات تكبل حريته شعبًا مستبد.

والطائفة الثانية وهي القطاع العريض من الشعب، تفضل دائمًا الجلوس على كراسي المتفرجين على المشهد السياسي وصراع النخبة مع النظام الحاكم، ولا يدفع بها للشارع سوى العاطفة والجوع. وفي وقت اليسرة تلعب جماعة الرئيس دومًا على عاطفة الصامتين الذين حط الجهل على عقولهم فأصبحوا لا يروا إلا أسفل أقدامهم، ويصبح للدين والميتافيزيقا تأثير السحر في تصرفاتهم، وربما بمثابة تنويم مغناطيسي لتوجيه الصامتين الوجهة التي ترتضيها الجماعة، وفي أحسن حالات الوعي السياسي يفقد الصامتون الثقة في كل شيء ولا يعوون إلا لمصالحهم الوقتية، فيميلون إلى بيع أصواتهم لمن يدفع أكثر من المرشحين، ويصبح الكرش الكبير علامة القوة والحاصد الأقوى للأصوات في الانتخابات، وإذا لم يجدوا من يدفع الثمن يصبح الدين هو البديل، فإن عجزوا عن شراء سعادة الدنيا بالمال؛ تنافسوا على شراء سعادة الآخرة بالتدين. ومن هنا يصبح من المفيد سياسيًا أن يتحول رجال الدين من دعاة للدين إلى رجال سياسة مستغلين رصيدهم القيمي لدى الشعب.

والطائفة الثالثة هي من أطلقت على نفسها النخبة، عُرفوا لدى الشارع بتاريخهم النضالي المشرف، دائمًا ما كانت تحركهم دوافعهم الوطنية نحو الاعتراض على مفاسد الحكم، ولكن في هذه المرحلة تتحول فيها مشاعر النخبة من الوطنية إلى أقصى درجات الأنانية؛ فلا يرون من أمور السياسة سوى ما فيه مصالحهم. وتصبح الأغلبية الصامتة هدفًا لكلا الطائفتين – جماعة الرئيس والنخبة – والذي ينجح في استمالتها هو الذي يحظى بالسلطة، ففي حين تراهن جماعة الرئيس وأنصاره على قوة الدين تراهن النخبة على بريق المال.

ولما كانت أهداف النخبة شخصية للغاية بالإضافة إلى شعورها بالفشل في استمالة الصامتين؛ فإنهم يفضلون دائمًا الاستعانة بالقوى الخارجية لفرض هيمنة على الرئيس وجماعته وغالبًا ما يكون ذلك الضغط في شكل ضغوط اقتصادية تمارس على النظام الحاكم يتحمل الشعب وحده مغارمها. وهنا يحتدم الصراع المباشر بين النظام والنخبة فيسقط الاقتصاد،، ويجوع الصامتون .. فيخرجوا عن مشاعرهم إلى الشارع ليفتكوا بالطائفتين؛ فلا ينفع الرئيس جماعته ولا النخبة أصدقائها ويشهد المجتمع بزوغ حضارة جديدة تكون السلطة فيها للشعب.

□ □ □ □

١ الملكوت وخدعة الربيع العربي

بداية أحب أن أؤكد للجميع ما ذكرته آنفًا في معظم كتاباتي وهو أن دوافع الثورات العربية الحديثة ليست دوافع عربية خالصة، وأن الربيع العربي شعار ملفق، تم وضعه في واشنطن وبروكسيل وباريس من قبل أشخاص لا تعمل لصالح أوطانها بقدر ما تسعى لتنفيذ المخطط الصهيوني الخبيث لتفتيت قوة المشرق العربي وتقسيم أراضيه. فالاضطرابات في العالم العربي لم تأت عن صحوة عربية أو إسلامية كما يدعيها البعض، وسقوط الأنظمة المستبدة ليس معناه أن العرب كانوا في غفوة طويلة، حينما طوقتهم هذه الديكتاتوريات.

فكثير ما شهدت المناطق العربية احتجاجات وانتفاضات وثورات شعبية، وفي كل الحالات كان يتم إخمادها بمساعدة تلك الدول التي ترفع شعارات الديمقراطية وتسعى بكل جهد لإخماد أي تحركات للتحرر في المشرق العربي مثل بريطانيا وأمريكا وفرنسا..

فبعد سقوط الخلافة العثمانية سعت كل من لندن وباريس على زرع الفتن بين الطوائف الدينية في المنطقة العربية، وعملت على تنصيب رؤساء غير أكفاء كانوا بمثابة ولاة أو شركاء لهذه الدول في تنفيذ مخطط الاستعمار السياسي في بلدانهم. وبعد انزواء هاتين الدولتين عن المشهد السياسي الدولي بشكل غير مباشر؛ جاءت أمريكا لتحل

محلها في تنفيذ خطة ينون ١٩٩٦التي استهدفت مساعدة القادة الفاسدين لإعادة هيكلة أفريقيا والعالم العربي. وتزامن وضع خطة ينون مع خطة بايدن التي دعت بالإضافة إلى تقسيم العراق تقسيم كل من لبنان ومصر وسوريا وتركيا والصومال وباكستان وإيران وشمال أفريقيا.. وبالرغم من بعض الانحراف إلا أن خطة ينون مستمرة التحقق عبر ما أُطلق عليه "كلين بريك" وهي وثيقة سياسية قُدمت لبنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل تحت عنوان "الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة لعام ٢٠٠٠م" والتي شارك في صياغتها كل من ريتشارد بيرل الذي كان يعمل كعضو في البنتاجون الأمريكي في عهد رونالد ريجان ثم أصبح مستشارًا عسكريًا لجورج بوش الابن وجيمس كولبرت ممثل المعهد اليهودي لشئون الأمن القومي، وجوناثان تروبي من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. واستهدفت الاستراتيجية في مجملها تأمين ما أطلق عليه في هذه الوثيقة "الملكوت" أو مملكة إسرائيل. وغالبًا ما يستخدم لفظ ملكوت للتعبير عن إقليم تحت حكم ملك، أو سقط تحت سيطرته، مع ترك مجال لسيطرة ذاتية عبر أفراد يحكم السيطرة عليهم أو خدم لهم، بما يعني وفقًا لما جاء في هذه الاستراتيجية أن الشرق الأوسط الجديد الذي تعتبر الثورات العربية الراهنة جزءًا من تحقيقه هو في ذاته ملكوت لتل أبيب.

وتعتبر خطة ينون استمرارًا للحيلة البريطانية الخبيثة في الشرق الأوسط، فما يحدث الآن من فوران ثوري في المنطقة العربية ما هو إلا استراتيجية إسرائيلية لضمان تفوق إسرائيل في المنطقة، والعمل على بلقنتها جغرافيًا، أي تقسيمها جغرافيًا على سياق ما حدث لدول البلقان من تقسيم، بهدف تحويل المنطقة العربية إلى كنتونات جغرافية صغيرة، يغلب عليها طابع الصراع المستمر من أجل الموارد، بما يضمن في نهاية المطاف أحكام السيطرة عليها وضمان ضخ المنتجات البترولية إلى إسرائيل وحلفائها وبالأسعار التي تحددها. وتضمنت الاستراتيجية ثلاثة محاور أساسية يتم تقسيم المنطقة العربية

على أساسها. أولها التقسيم حسب اللغة الأصلية، ثانيًا التقسيم حسب لون البشرة، ثالثًا التقسيم حسب الدين. مع الاعتماد في هذا السياق على دعم وتعزيز الفوضى والانقسامات الدينية كمعول فعال للإسراع بعمليات التفتيت الشعبي والصراع الطائفي بما يحقق التقسيم الجغرافي المخطط لنحت خريطة الشرق الأوسط الجديد ..

والغريب في الاستراتيجية الإسرائيلية هو تشكيل شرق أوسط جديد خالي من المسيحيين تمامًا وكأن واشنطن وتل أبيب وبروكسيل يخططون بشكل جاد لتهجير المسيحيين قسريًا من الشرق الأوسط إلى أوربا، لخلق ما يسمى بمسلمي الشرق الأوسط حتى تتمكن إسرائيل من تنفيذ مخططها دون اعتراض يذكر من مسيحي الغرب، وربما يفسر ذلك كثرة الاضطرابات بين المسلمين والأقباط في مصر .. أما اليهود فينحصر وجودهم بين إيران وإسرائيل، فعدد السكان اليهود في إيران هو العدد الأكبر في الشرق الأوسط.. كما أن إيران بها أقدم الجاليات اليهودية في العالم والتي عاشت – ولا تزال – في سلام، ومن ثم فإن الاعتقاد بانتقال اليهود من إيران إلى إسرائيل هو أمر يدعو للسخرية، كما أن الاعتقاد بوجود عداء بين إيران وإسرائيل يعد أمرًا أكثر سخرية.

وعلى أية حال فقد حاولنا أن نقدم في مقالتنا هذه رؤية جديدة لخرافة الربيع العربي؛ بناء على ما طالعناه من تقارير أمريكية جديدة صدرت عن أكبر المراكز البحثية فيها، تثبت أننا قادمون على حرب أهلية لتدشين فكرة التقسيم .. وهذا ما يؤكد أننا ما زلنا نائمون وقد أوشكنا على الغرق وحان الوقت لأن نستيقظ، ونرمي خلف ظهورنا كل خلافاتنا الداخلية، ونقف في جسد واحد ندافع عن الكيان الوطني شعبًا ونظامًا.

□ □ □ □

٢ الدوجما القبط صهيونية والشرق الأوسط السخيف

تابعت بعناية ما نُشِر في الصحف وما بُثَ عبر الفضائيات بشأن الفيلم الإشاعة المسيء إلى رسولنا الكريم عليه السلام؛ لأتكشف ملابسات الموقف، وأَتَعَرَف على المتورط والمستفيد من ذلك الموقف السياسي المأزوم، ففي مثل هذه المواقف غالبًا ما يكون المتورط هو الضحية والمستفيد هو المجرم الحقيقي. وتساءلت عن الموقف الأمريكي من الفيلم الإشاعة، وهل فيلم كهذا – بحجم ما يثيره من فتن – يمكن أن يخرج في غفلة من الاستخبارات الأمريكية وبعيدًا عن أجندة أمريكا في المنطقة العربية الجديدة، التي صُبغت أنظمتها الحاكمة بلون الإسلام السياسي؟ كما تساءلت عن الموقف العربي الثائر حكومة وشعبًا. وحينها أدركت أن العرب ما زالوا في السياسة بكرًا. وأن تفسيراتهم للمشهد المسيء كان في شدة السخافة.

ولم يأتِ تفسيري من فراغ؛ وإنما إجابة على أسئلة ربما كانت لازمة لفهم كواليس ذلك الفيلم الأزمة فضلًا عن قراءتنا للسيناريو الأمريكي وأحلامه ومساعيه في الشرق الأوسط، والتي تناولها الخبير الاقتصادي للحكومة الأمريكية "جون بيركنز" في كتابه اعترافات قناص الاقتصاد، الذي كشف لنا فيه عن المخطط الأمريكي للهيمنة على المنطقة العربية وآلياتها في إفقار الشعوب العربية وهدم بنياتها الاقتصادية، من خلال إجبار النظم الحاكمة على انتهاج سياسات ربما تفضي بشعوبها إلى الفقر، الذي قد يفضي إلى صراعات

داخلية أو حرب أهلية، تنتهي بإعادة تقسيم هذه الدول وتكوين الشرق الأوسط الجديد.

وإذا سَلَّمنا بحسن النوايا الأمريكية، فلماذا بعد مقتل السفير الأمريكي في بنغازي لم يتم ترحيل الأمريكان إلى بلدهم واكتفوا بنقلهم إلى طرابلس؟ وهل قرار إرسال التعزيزات العسكرية إلى ليبيا قرار طارئ أم أنه ضمن خطة استراتيجية معلومة الهدف؟ ولماذا ظهر هذا الفيلم الإشاعة قبل زيارة الرئيس المصري لأمريكا؟ خاصة وأن الرئيس مرسي قد بادر بزيارة الشرق قبل زيارته لأمريكا، رغم أنها الأسبق في دعوتها لزيارة الرئيس المصري. وكأن أمريكا قد أرادت أن يأتي إليها الرئيس المصري منكسرًا بكافة السبل، فقررت منح الحكومة المصرية ٤٥٠ مليود دولارًا دعمًا مباشرًا وإسقاط ٦٥٠ مليون دولار آخرين من مديونيتها، مستغلة الوضع الاقتصادي المتردي، ومداعبة الحلم المصري بنجاح ثورته، وربما وسيلة لإخماد الصوت المصري؛ الذي إن سَكَتَ توارت معه كل الأصوات العربية. وعلى الجانب الآخر أرادت أمريكا تأكيد العلاقة بين مصر وتنظيم القاعدة لجعل كلًا من مصر وليبيا نموذجًا أفغانستنيا أو عراقيا جديدًا، حيث شُهدت الأعلام السوداء مرفوعة أمام السفارة الأمريكية؛ لتتخذها أمريكا ذريعة لتغيير موقفها السياسي. كما أنها عملت على الترويج لفكرة إقامة إمارة إسلامية في سيناء تلبية لطموح الحليف الصهيوني الذي يدرك عن يقين أنه قد خسر الكثير في إتفاقية السلام ولا سبيل لاحتلال سيناء إلا بكونها إمارة إسلامية، تمشيًا مع إتفاقية السلام التي تعطي إسرائيل شرعية احتلال سيناء إذا كانت الأجواء الأمنية تشكل خطرًا على أمن إسرائيل. ناهيك عن المركز القومي الأمريكي للمرأة الزنجية الذي يعمل في النوبة منذ سنوات بأهداف غير معلنة، علمًا بأن هذه المنظمة عَمِلَت في جنوب السودان لسنوات ولم تخرج منه إلا بعد أن انقسم السودان شطرين.

وعلى أية حال فربما يكون هذا الفيلم الإشاعة جسًا لنبض الشعوب العربية ونخوة حكامها الجدد، أو هو طعمًا وهميًا لإثارة الفتن وتفكيك الشعوب واستدراجها لصراع لا ينتهي. فهو مدفوع بالماسونية التي استخدمت دوجما الأقباط أو الأقباط المتشددين

كوسيلة لتنفيذ مخططها المستتر. ولا سبيل لرد الكرامة إلا بمقاطعة البضائع الأمريكية وعدم الرهان على مواقف الساسة والحكام. فلندع الحكومات لدبلوماسيتها ولتمضي الشعوب في مقاطعتها على بركة الله.

□ □ □ □

٣ وداعًا أرض الفيروز

لا شك أن الملف السيناوي بات الملف الأكثر سخونة وشجنًا على طاولة الحوار المصري .. وما زالت التأويلات والرؤى ضبابية قاتمة .. واقع سيناوي مأزوم، وشعب يئن، وأروح تحصد كل يوم، وقُطَاع طرق هنا وهناك، والفاعل في كل الحالات مجهول، ولا يزال رئيسنا المنتخب يداعبنا بعباراته الهادئة: سيناء بخير!!.. فأين الخير يا سيادة الرئيس ولم نعرف قط ملابسات وفاة اللواء عمر سليمان، وأين الخير يا سيادة الرئيس ولم نعرف اليد الغاشمة التي أزهقت أراوح أبنائنا الأبرياء في رفح؟.. وأين الخير وقد قذفت الطائرات مساكن الآمنين في سيناء بذريعة مكافحة الإرهاب؟.. وأين الخير يا سيادة الرئيس وقد قطعت أواصر الثقة بين الجيش والشعب السيناوي المغبون؟.. أين الخير يا سيادة الرئيس وقد شعر السيناويون بأنهم غرباء على أرضهم؟.. ماذا قدمت لهم لتعيدهم إلى الوطن بعد تجاهل سيادي لهم دام سنوات؟.. وأين الخير يا سيادة الرئيس وأن ما تحويه الآن بطون سيناء من آلام وأوجاع تفوق ما تظهره وسائل الإعلام بكثير؟

أين الخير وقد أكد أبو مازن أن السوق الحرة المزمع إقامتها بعمق ٨كم في الأراضي المصرية بدعم أمريكي وتمويل قطري وترحيب مصري ما هي إلا خطوة فاعلة لإنفاذ الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة، حيث إن تسليم الملف الأمني لحماس ربما يسهل قضم أجزاءً واسعة من سيناء لتخفيف حدة الاكتظاظ السكاني في غزة، وأشار أيضًا في

حواره إلى أن زيارة أمير قطر لغزة ودعمه بـ ١٠ مليارات جنيه لمصر، من أجل إنشاء السوق الحرة ما هو إلا دعم لإقرار الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة.. ومما يؤكد سوء نوايا حماس هو مماطلتها المستمرة في المصالحة وإنهاء الانقسام لدرجة أنها تعتقل كل من يطالب بإنهاء الانقسام، فضلًا عن حرصها الدائم على إفشال كل مساعي المصالحة التي بادرت بها مصر، بالإضافة إلى عدم جديتها في تسليم العناصر الإرهابية التي كشفت المخابرات العسكرية المصرية تورطها في حادث رفح، وأفادت جريدة الرأي الكويتية بأنه تم تحديد أماكن ما يقرب من ٥٠ نفقًا تعتبر الأخطر، ضمن الـ٢٥٠٠ نفق، والتي لم يتم التعامل معها حتى الآن، حيث تستخدم هذه الأنفاق بصفة خاصة في تهريب الأسلحة وتبادل عناصر الجهاديين ما بين غزة وسيناء، مشيرة إلى أن هذه الأنفاق والخاصة بتهريب الأسلحة ذات طبيعة خاصة عن غيرها؛ حيث تتعدد بها فتحات التهوية، وربما تكون مساحتها أوسع من الداخل لتصلح كمخابئ للعناصر المسلحة التي قد تمكث بها قرابة أسبوع حال التضييق الأمني عليها.. وجاءت هذه السيناريوهات في وقت انشغلت فيه أنظار الفلسطينيين نحو الجمعية العمومية بالأمم المتحدة لنيل الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية على حدود ٦٧، وانشغال الجانب المصري بتأسيس دولته الجديدة، بالإضافة إلى الصراع المحتدم على السلطة بين مختلف القوى السياسية في الشارع المصري.

ورغم الثقة الواسعة التي تحظى بها حماس من الجانب المصري حكومة ودبلوماسيين، أليس من دواعي الأمن توخي الحذر واليقظة لحدودنا المتأججة؟.. فهل يتصور الشعب المصري أن سيناء ربما تكون هي كبش الفداء لحل القضية الفلسطينية؟.. وهل يعترف التاريخ بثورة أطاحت برئيس فاسد وضيعت معه قطعة من أرض الفيروز؟.. ماذا يفعل الشعب المصري بكل أطيافه وخياراته وميادينه الثائرة إذا قرأ يومًا مقالًا بعنوان: سيناء.. وداعًا أرض الفيروز؟!!

□ □ □ □

٤ المافيا في سيناء

كثرت الكتابات التي تناولت التشكيلات العصابية في سيناء، بصورة اختلطت فيها الحقيقة بالوهم.. وخلصت هذه الكتابات إلى توصيف الوضع الأمني المتردي في سيناء، وأرجعت ذلك إلى التجاهل الذي عاشته سيناء وحرمانها من كافة برامج التنمية طيلة الثلاثين عامًا الماضية.. وبالإضافة إلى كل ذلك لا نستطيع أن نتجاهل العلاقة بين وصول جماعة الإخوان للحكم وبزوغ هذه التشكيلات العصابية، وبجاحتها في الإعلان عن أنشطتها الإجرامية؛ للدرجة التي جعلت من نفسها قوة موازية بل ومكافئة للدولة.

الأمر الذي تجلى بوضوح عندما خطفت هذه العصابات الجنود المصريين مطالبة بالمقايضة.. ولم يقدم الرئيس حلًا سوى الحوار والتفاوض. مما يعطي هذه العصابات شرعية الوجود دون مبرر. فغالبًا ما يتم التفاوض بين فرق متكافئة أو متجانسة .. وكل هذا يجعلنا نتساءل بدهشة .. هل يدرك مرسي ما وصلت إليه الأوضاع الأمنية في مصر من تدهور؟ بل وهل يدرك حجم النتائج المترتبة على إضعاف قوة الجيش المصري الذي ظهر في عهده بأنه غير قادر على حماية أفراده؟ وهل يملك الرئيس توقعًا لبداية تمرد الجنود وإعلانهم العصيان على الجيش؟

كل هذه الأسئلة لا بد وأن يجب عنها مرسي حتى نعرف علاقته بهذه العصابات ..

وهل هذه العصابات في نظره مجرمون أم طيف من الأهل والعشيرة؟ وإن لم يكونوا من العشيرة.. فعلى الرئيس أن يتحمل مسئولية الإفراج عن أكثر من ١٥٠٠ معتقل وسجين في قضايا تمس الأمن القومي .. وعليه أيضًا أن يقدم لنا مبررًا منطقيًا لرفع الحظر عن أكثر من ٣٠٠٠ شخص أفغانستاني كانوا محظورين من دخول مصر.. والآن هم في سيناء؟ وعلى الرئيس أن يكشف لنا عن علاقة هؤلاء المحظورين بجيش جلجلة الكائن هناك .. كما عليه أن يبرر لنا لماذا طالب بحماية أرواح الخاطفين والمختطفين؟ وهل يتوقع مرسي بهذا القرار أنه سوف يتم تسليم الجنود دون شرط، خاصة وأن المجرمين قد وعدهم الرئيس بحماية أرواحهم؟؟ بل وهل يدرك بأن وجود هذه الجماعات وممارسة أنشطتها يؤشر بل ويُقِر بسقوط هيبة الدولة؟ وهل يدرك مرسي أنه إذا سقطت هيبة الدولة فقد سقطت شرعية الرئيس؟

تساؤلات عديدة .. ما زالت تعن بخاطري حول مدى معرفة مرسي بطبيعة هذه التشكيلات العصابية ومرجعتيها وأهدافها ومصادر تمويلها .. ولماذا سيناء بالذات؟ وما علاقة هذه التشكيلات بمقتل جنودنا البواسل في رفح رمضان الماضي .. وهل يمكن اعتبار أن الإطاحة بالمشير طنطاوي وعنان هي كارت أحمر لمن يكبح أو يفكر في تطهير سيناء من هذه الجماعات الإرهابية؟ أم ما هي الأسباب التي تدفع الرئيس إلى الإبقاء عليهم والتعامل معهم برفق؟ وإذا كان الرئيس مُبَرَّءًا من كل هذه الاتهامات، فيدلنا على المسئول حتى يمكننا محاسبته؟ فهل هي الدولة بهيبتها الرفيعة أم الشعب بقضاياه المعيشية الملحة؟ وهل الجيش المصري بتاريخه الوطني المُشرف قد عجز عن طرد تشكيلات عصابية ناشئة وتطهير الوطن منها ؟ وإذا كان الجيش كذلك فماذا يعني الأمر بالنسبة لمصر ولأعدائها وخاصة إسرائيل؟ وإذا كانت هذه الجماعات ممولة من إسرائيل .. فهل يمكن اعتبارها بالونة اختبار لقياس قوة الجيش المصري في مرحلة ما

بعد الثورة؟ ورغم كثرة هذه التساؤلات والإجابات الناتجة عنها، ففي كل الحالات أثق أن هناك ملفات مخفية .. لا تعرفها سوى القيادات المسئولة في الدولة، ورموز في جماعة الإخوان .. وأنه إذا كان الرئيس لا يعرف هذه الملفات، وغير مدرك ما يحدث خلف الكواليس فتلك هي المصيبة الكبرى.

وإذا كانت المافيا كعصابة إجرامية منظمة تقوم على مناهضة الدولة وقوانينها. وكانت تحكم أعضائها والموالين لها بتشريعات وأسس عدالة خاصة بها، حتى تحولت أمريكا مثلًا إلى دولة داخل الدولة؟ فهل هذه الجماعات بإعلانها مقايضة المختطفين بأعضائها المعتقلين تكون قد أسست لقيام دولة داخل الدولة؟ ومن ثم فعلى الرئيس إن أراد تطهيرًا حقيقيًا لسيناء من هذه العصابات وعودًا حميدًا لهيبة الدولة .. فعليه أن يتعامل مع هذه الجماعات بمنتهى القوة، وأن يراعي نقاطًا ثلاثة هي، أولًا أن هذه الجماعات العصابية لا يمكن أن تستمر دون رواج حقيقي لتجارة المخدرات، فغالبًا ما تحتاج هذه العصابات الإجرامية إلى تكاليف عالية للإنفاق على أعضائها. وأن سيناء صارت منذ نهايات عهد مبارك أرضًا خصبة لزراعة المخدرات وخاصة البانجو.. ثانيًا لا يمكن لهذه العصابات أن تقوى دون أن يكون لها أذرعًا قوية في الدولة.. حيث تشكل المافيا في أمريكا مثلًا جزءًا من النسيج السياسي هناك.. ثالثًا عدم التأخير عن فرض السيادة المصرية على كافة أراضيها .. وألا يُعلِي الرئيس قيمة الصداقة والثقة على قيمة الوطن .. ومن ثم فعليه الإسراع بإغلاق كافة الممرات التي تربط مصر بغزة والتي تجاوز عددها ٢٥٠٠ معبر تقريبًا .. ورغم كل هذه التحديات ما زال الأمل معقود على الجيش .. وعليه أن يثبت أنه ما زال جديرًا بثقة الشعب وتاريخه العظيم.

□ □ □ □

٥ سيناء والمشرق المنتظر

لقد هالني ما سمعته عبر وسائل الإعلام وطالعته عبر المواقع الإلكترونية من ظهور أختام وتشكيلات عصابية، تعلن عن قيام الدولة الإسلامية بالعراق والشام، ومتطرفون يتكهنون بقرب قيام الدولة الإسلامية باليمن والحجاز.. الخبر الذي استقبلته العامة وكأنه "أضحوكة مايو" أو وَهمًا، يُستعصَى تحقيقه .. فرغم مخاوفنا من الشرق الأوسط الجديد بيد أننا جميعًا كشعوب نسير على الطريق الذي يفضي بنا إليه .. وكأن الأنظمة السياسية التي أبيدت لم تكن فقط محض دكتاتوريات قد سقطت، وإنما كانت أوتادًا لدول؛ انتزعت من الأرض بسقوط أنظمتها الحاكمة.

أضف إلى ذلك ما ورد إلينا من معلومات عن تواجد تشكيلات عصابية في سيناء، تجاوزت أعدادها سبعة آلاف عِصابي، يحركهم الفكر الجهادي المتعصب والطامح إلى إقامة خلافة إسلامية في المشرق العربي، وأن هذه التشكيلات وصلت من القوة إلى أن أجبرت الدولة المصرية على التفاوض معها سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. كل ذلك جعلني أتساءل هل يمكن أن نصحو ذات يوم على إعلان مصر ولاية إسلامية عاصمتها سيناء؟؟

إذًا فالحرب على المافيا في سيناء لم تنته بعودة الجنود السبعة المختطفين وتقديم تهاني النصر المزيف للرئيس.. وإنما في القبض على المتورطين في ذلك الفعل الإجرامي، وتطهير

سيناء من الجماعات التي تساندهم وإن كلف مصر أرواح الجنود السبعة. فغالبًا ما يعتبر العرب وأهل الصعيد الرجل المخطوف مقتولًا، ووجب الثأر له.. فموت الكرامة في أعرافهم أكبر بكثير من موت الجسد .. والثأر ليس فقط لهؤلاء السبعة الذين سحقت كرامتهم وإنما لأربعة عسكريين تم اختطافهم منذ عام تقريبًا ولم نعرف مصيرهم حتى الآن .. وأكثر من ١١٧ مصاب لن تهدأ جروحهم إلا بالقصاص .. وهناك أكمنة أمنية تتعرض كل يوم لهجمات إرهابية دون تحديد هوية الجناة .. فهناك في مصر سيناء أرض وشعب أوشك على الاحتضار، وقرى مصرية متناثرة هناك ما زالت شكلًا وموضوعًا خارج سيطرة الدولة المصرية. هذه البقع الجغرافية المشتعلة من أرض الوطن التي صارت مكمنًا آمنًا لزراعة المخدرات وتجارتها بعيدًا عن رقابة الدولة، كما صارت سوقًا لتجارة البشر، ومخبأ للطامحين إلى تنفيذ عمليات ضد إسرائيل. وفي كل الحالات إذا أردت أن تنظر إلى علامات للتمييز وغياب العدالة والظلم والتجاهل من قبل دولة لإحدى فصائلها؛ فانظر إلى "سيناء"، حيث مساحات شاسعة بلا إشغال، ومساكن غير آدمية من الحطب، وطرق قديمة التعبيد، وشبكات مياه مهجورة وكهرباء متهالكة. والشباب هم أول ضحايا تلك المتناقضات، وهم فتيل الأزمة الكامنة هناك. حيث تحل مافيا التهريب محل الدولة في توفير فرص العمل لهم.

فمواضع الخطر يا سادة ليست في حدودنا مع غزة، فالخطر الأكبر يكمن في حدودنا مع إسرائيل، التي تبدأ من العلامة الدولية رقم "١" على ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى معبري رفح وكرم أبو سالم بالقرب من العلامة الدولية رقم "١١" وتواصل امتدادها حتى صحراء النقب ونهاية منطقة "الكونتلا "عبر منفذ "العوجة" البري.. وتسير حتى قرب العلامة الدولية رقم "٧٨" وتمتد لجنوب سيناء الذي يواجه عدة مستعمرات إسرائيلية خضراء أهمها مستعمرة "نيتسانا" .. فليس غريبًا أن نعلم أن الحاجات الأساسية لأهل

سيناء من مأكل ومشرب وملبس حتى الزبادي في شهر رمضان يصل إليهم من إسرائيل عبر قطاع غزة .. ولعل هذه المعلومات تكشف عن عمق الكارثة هناك. فإذا كانت كل الخدمات التي يحتاجها أهل غزة تصل إليهم من إسرائيل وفي ظل تجاهل الدولة المصرية لأهل سيناء تنتقل هذه الخدمات من غزة إلى أهل سيناء، فما فائدة هذه الأنفاق إذًا؟ والإجابة على هذا التساؤل قدمتها نتائج الدراسات الأمنية التي حصرت وظيفة هذه الأنفاق في كونها قناة لتجارة الأسلحة والمخدرات والبشر بين مصر وقطاع غزة، بالإضافة إلى نقل مواد البناء التي ترفض إسرائيل بيعها لهم. بالإضافة إلى ما سببته هذه الأنفاق من إتلاف للطرق وتهريب للوقود المخصص لهم مما تسبب في غلاء معيشتهم.

إن المعركة الحقيقية في سيناء ليست معركة حدود متأججة مع عدو تاريخي ليس بيننا وبينه سلام بل هدنة وفي أدق التعبيرات "استراحة مقاتل" وليست أيضًا مشكلة غياب متعمد للأمن؛ وإنما المعركة الحقيقة هناك هي معركة تنمية بالأساس، معركة مشروع تنموي تم وضعه منذ سنين وحالت الظروف عن عمد دون تنفيذه .. فبعد هذه السنوات من التجاهل والحروب التي خاضها أهالي سيناء ما زالوا يعانون من تراجع التعليم، وصعوبة في الحصول على المياه الصالحة للشرب، وانعدام فرص العمل للشباب، ولن تنجح الدولة في معركتها مع الإرهاب في سيناء إلا بتعمير الشريط الحدودي بالزراعة والبناء، وتصدير قرارات واضحة بآلية تمليك أبناء القرى الحدودية لأراضيهم ومساعدتهم في تعميرها.. ولن ينجح الرئيس إلا إذا شعر بأنه رئيسًا لكل المصريين .. ورفض عن قناعة التفاوض والسلام مع كل من سولت نفسه المساس بأمنها القومي مهما كانت أهدافه السياسية وخلفياته العقائدية .. وإلا فسوف تصبح سيناء نقطة الانطلاق في تقسيم مصر، وتشكيل المشرق العربي الجديد.

□ □ □ □

٦ الثورة .. والمفهوم الخاطئ للنظام

جاءت الثورات المصرية مناهضة لثقافة الإفساد وإجرام السلطة التي مارسها النظام الحاكم لسنوات طويلة، عاش فيها الإنسان المصري حالة من الضياع المنهجي، تلك الحالة التي أفقدته التواصل مع ذاته من ناحية ومن ناحية ثانية مع معطيات المجتمع الذي يعيش فيه، فضاعت روح الانتماء وانكسرت الإرادة، ولانت الهمم، وتمططت الضمائر والذمم، وباتت اللامبالاة أو ما يعرف بالتول الاجتماعي هو السمة الغالبة لخصائص الشاب المصري، فلم يكن هناك إنتاج قابل للتصدير، ولا أعمال دخلت ذاكرة التاريخ، ولا تعليم ولا إبداع تألق للعالمية، وكأن الإبداع في مصر انتهى منذ السبعينيات من القرن الفائت، وبيت القصيد في ذلك كله هي حالة الفساد المنظومي أو الإفساد المنظم التي لمسها الإنسان المصري في شتى ميادين الحياة صحة وتعليمًا وخلافه، وجاءت الثورة لتضع أيدينا على مواطن الفشل والضياع؛ أملًا في استمرار الشخصية المصرية المتفردة وتنمية قدراتها على التعايش والتواصل مع مجتمع العولمة، إلا أن كثيرًا من الناس أدركوا الثورة إدراكًا خاطئًا، وراحوا يعبثون بكل ما هو نظامي أو منظم، فلم يثورا فقط من أجل إسقاط نظام مبارك وإنما سعوا بدون وعي لإسقاط النظام الحياتي للشعب، وأماطوا اللثام عن الوجه الأسوأ في العلاقات الاجتماعية، فوضعوا جل همهم في تغيير قيادات الحكومة والحزب الوطني المنحل؛ متجاهلين حالة الفساد والفبركة الممنهجة التي مارسها المصريون حكومة وشعبًا،

حتى صار الفساد ثقافة متأصلة في السلوك الإداري.. ولم تزد الثورة هذا السلوك إلا عمقًا حتى بات الانفلات والفوضى هي السمة الغالبة للمرحلة الراهنة.. وأصبح المسئولون عن النظام يدًا لا تعرف العقاب وإنما التسكين والطبطبة، فنسى رجال الشرطة واجبهم في تأمين الشارع وتسيير حركته، وُوضِع التعليم الذي هو هدف الثورة في مأزق تاريخي محتوم، إذ أنه انتظم شكلًا واختل مضمونًا ومنهجًا، حيث سماح المسئولون عن التعليم لحملة الدبلومات المتوسطة بالعمل في التدريس مستندين على شهادات خبرة مفبركة بالعمل في هذا المجال واتجه آخرون إلى الاعتصام والإضراب مطالبين بحقوق مادية .. متناسين أن العمل واجب أخلاقي والأجر رزق مكفول من السماء، مما يبشر بارتفاع معدلات التسرب الدراسي وتزايد الأميون. وما ينتج عن ذلك من تفشي لظواهر التسول وأطفال الشوارع وعمالة الأطفال وغيرها، وأقحم أساتذة الجامعات الطلاب في التحريض ضد إسقاط أو تشويه أساتذة آخرون، لقد استقطب الأساتذة الطلاب إلى حلبة الصراع على السلطة.. فضاعت الهيبة وضاع الهدف .. فهم بذلك يساهمون في إسقاط جيلًا كاملًا من حسابات الثورة، ربما شكل هذا الجيل في – حالة فشله الدراسي – قنبلة موقوتة تسهم في إسقاط الثورة وحرق مكتسباتها؛ ولهذا فإنني أطالب المتظاهرين والمضربين في شتى المجالات وأقول لهم إن كانت لكم مطالب فعليكم حقوق وواجبات يجب أن تؤدوها أولًا، وكما أنكم شكلتم ائتلافات للمطالبة بالحقوق، فعليكم أن تشكلوا لجانًا لمراقبة الأداء في شتى ميادين العمل والإنتاج، بما يضمن الانضباط في العمل والحفاظ على النظام الحياتي اليومي للمواطن، حتى يتسنى لنا النهوض والخروج من براثن المرحلة الانتقالية المتأزمة التي نعيشها، فلا بد للثورة إن لم يكن لها قائدًا أن يكون لها عقلاء يتحملون مسئولية الحفاظ على نظام الدولة، وتحقيق أهداف الثورة ومطالب الشعب.

□ □ □ □

٧ الأزمة ... وحتمية العلاج

تعالت الصيحات الداعية إلى تخلي المجلس العسكري عن مهامه القيادية لمجلس مدني يدير شئون البلاد، معللين ذلك من وجهات مختلفة تارة بأن المجلس العسكري فشل في أداء مهامه في ضبط الأمن وقيادة الوطن إلى الاستقرار، وتسبب في إطالة المرحلة الانتقالية، فضلًا عن مماطلته في تحقيق مطالب الثورة والشعب، وتارة أخرى تشكيكًا في نوايا المجلس ورغبته الدفينة للاستمرار في الحكم، فضلًا عن التشكيك في تبعية المجلس للنظام السابق.

وراح فريق من المثقفين يتهم المجلس العسكري مباشرة بالتورط في أحداث الفتنة الطائفية التي حدثت في أسوان ثم انتقلت إلى ماسبيرو لتحفر نهرًا من دماء المصريين مسلمين وأقباط.. بالإضافة إلى اتهامه بالتورط في أعمال البلطجة والعنف التي شهدها الشارع المصري لترويع المواطنين؛ نظرًا لرغبته العارمة في تمديد قانون الطوارئ وتأجيل الانتخابات البرلمانية، فهو متهم باتباعه لسياسة التسويف حتى يتمكن من فرض السيطرة والحكم .. ولكنه أراد حكمًا بإرادة شعبية وليس عن طريق الانقلاب العسكري .. ودعا هؤلاء جميعًا إلى تكوين مجلس للعمل الوطني يتشكل من أعضاء يتم انتخابهم من كل محافظة على أن ينتخب من بينهم مجلسًا رئاسيًّا لقيادة الدولة لحين تسليمها لسلطة

مدنية تفرزها الإرادة الشعبية في الشارع المصري .. ولم ينتهي التشكيك عند هذا الحد بل وصل الأمر إلى التشكيك في وطنية المجلس العسكري ومشاركته في صفقة سرية رباعية مع تركيا وأمريكا وإيران تبدأ بإغلاق السفارة الإسرائيلية، مع تكريس أعمال العنف والبلطجة حتى لا يصل التيار الإسلامي للحكم .. متناسين دوره الوطني في حماية الثورة وتأمين الثوار .. وجاءت هذه المطالبات عفوية من أشخاص غير مسئولين لا يدركون طبيعة ما يطلبون .. فكيف يطالبون المجلس العسكري بقرارات مصيرية وهم يشككون في نواياه .. وافتقدت هذه الرؤى إلى القدرة علي التعقل والتدبر وضبط النفس، فلم يتساءل المطالبون عن نتيجة تخلي المجلس عن مسئولياته.. ولم يحسبوا حسابًا لعواقب ذلك التخلي وتغييب المشهد العسكري من الشارع المصري، في لحظة تاريخية حاسمة، فقد الشارع فيها تواجدًا حقيقيًّا لرجل الأمن، وظروف اقتصادية ضاغطة، تدفع بشدة إلى الجريمة بشتى أنواعها ومختلف مجالاتها .. وفتنة طائفية متأججة تأكل في النسيج المصري يومًا بعد الآخر، وقودها برامج إعلامية متآمرة .. يقودها نخبة من المراهقين السياسيين من المثقفين، الذين لا يرون سياسيًا أبعد من أقدامهم .. ويعملون بكل إصرار لفض الشمل وقطع النسيج الوطني، في لحظة يعج فيها الشارع المصري بتيارات وقوى سياسية متعددة ومتنوعة الفكر والعقيدة، تحكمها بقوة أهدافها السياسية ومصالحها الفئوية، وتمتلك الاستعداد الكامل للتناحر وفرض الرأي، ولم يفكرون لحظة في نتائج ما بعد التخلي وكيفية تشكيل المجلس المدني، ومن الذي يقوم بتشكيله وآليات اختيار عناصره وسماتهم الشخصية وتكوينهم السياسي وانتماءاتهم الفكرية والحزبية والدينية وما الضمانات لعدم تمسكهم بالتحكم والسيطرة، وكم سوف تكون فترة بقائهم، وهل وجود المجلس المدني سوف يقلص من الفترة الانتقالية أم أنه حتمًا سيعمل على إطالتها، فضلًا عن مدى كفاءته في الحكم وإدارة شئون البلاد.

فإذا كان هذا المجلس المدني سوف يتم انتخابه من عامة الشعب فلماذا لا ننتخب رئيسًا للجمهورية مباشرة؛ توفيرًا للوقت ودرءًا للخلاف والتضارب والفتن وحماية لأموال الشعب من أن تأكلها نار الانتخابات، وهل سوف يناط المجلس العسكري بتشكيل ذلك المجلس المدني المنتخب، وهم يشككون في مصداقيته؟ ولهذا فإنني أطالب المجلس العسكري بالالتزام بواجباته الوطنية تجاه الشعب والثورة، والسعي بأقصى السرعة لتقليص المرحلة الانتقالية وعدم تأجيل الانتخابات البرلمانية لأي سبب من الأسباب .. وعلى المطالبين بعودة العسكريين إلى ثكناتهم أن يعودوا إلى رشدهم .. ويتخيلوا بلدًا تفتقد إلى الأمن الشرطي والقوة العسكرية في آن واحد.. إنها فوضى تحرر الثقافات المكبوتة .. وجعجعة الإعلام الموجه التي لا تفرز سوى الخراب والتدمير.

□ □ □ □

٨ أيها السادة الغلط فين؟

ليس من شك في أن الحكومات التي تعاقبت بعد الثورة قد فشلت جميعها في تحقيق أهدافها، فما زال المصريون يترقبون حصاد ثورتهم، وما زالت الروتينية المعقدة هي الحائل بين الإنسان وكرامته، فلم تقض حكومات ما بعد الثورة ولم تحد من إجراءاتها المجحفة، بل زادت حدتها بدعوى مقاومة الفساد وعدم مخالفة اللوائح والقوانين، متناسين أن الظلم نفسه كامن في تلك الإجراءات المهينة وأن التمسك بها جريمة في حق الشعب.. ناهيك عن الطوابير أمام المخابز وأنابيب البوتاجاز والتي لا تزال تذكر الشعب بخيبة أمله في الثورة ورئيسه المنتخب، وأن الوصول للعدالة الاجتماعية المنشودة لا يزال محفوفًا بالمخاطر، وعلى الشعب أن يستمر في ثورته!! ورغم كل هذه المعاناة الملقاة على عاتق النظام والشعب، إلا أن الجميع لم يتلمس الإجابة على سؤال: الغلط فين؟ وإذا كان ثمة إجابة على السؤال، فغالبًا ما يتم إرجاعها إلى المؤامرة. سواء أكانت مؤامرة من الخارج لتفكيك مفاصل الوطن، أو من الداخل للتمكين من السلطة. فعندما لم يجد الشعب لثورته نتاجًا ملموسًا على الأرض، ثار على المجلس العسكري، متهمًا إياه بخيانة الثورة والموالاة لنظام مبارك والرغبة في الاستمرار بالسلطة وطالبه الشعب بالرحيل. وكأن في رحيلهم ينضوي الحل. وفي مخرجهم من السلطة بوابة الأمل إلى الحياة المدنية الكريمة، التي تُعنونُها الديمقراطية، وتكون العدالة والمواطنة

وحقوق الإنسان شعارات أساسية فيها. وخرج العسكر وجاء الإخوان بالصناديق، وما لبث أن ثار الشعب عليهم وطالبهم بالرحيل، فما زالت الغيوم تعربد في السماء، والاتهام بالتآمر والخيانة هو أسهل التهم التي يمكن إلصاقها بأي نظام نرغب في خلعه، وكأن جميع الأنظمة خائنة. وليس بيننا نظام رشيد!! ورغم أن الجميع يرى في إسقاط النظام حلًّا للخروج من هذه الانقسامية الشديدة، التي تعمقت في النسيج المصري، بَيدَ أنني أعترض؛ فالحل ليس في رحيل النظام بل في مساندته في الإصلاح، وتقويمه حالة انحرافه عن المسار. وليس الحل في إسقاط حكومة والإتيان بأخرى، فالحل أن يجتمع علماء الأمة ومفكروها الشرفاء الذين لا ينتمون لأي حزب أو جماعة أو تيار سياسي لوضع خطة استراتيجية لإنقاذ مصر، فلا جدوى لتغيير حكومة دون وجود خطة عمل مدروسة يضعها أهل الخبرة والرأي، ويلتزم بتنفيذها التكنوقراط. فمشكلتنا الأساسية أنه حينما ذهبنا لإسقاط نظام مبارك لم يكن لدينا النظام البديل، ولم نتفق بعد على ملامحه ومعالم الطريق إليه!! وفي خضم هذه المشكلات، لم يفكر أهل الرأي في تكوين جبهة تخطيط للخلاص من الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي المأزوم، بل شكل هؤلاء من أنفسهم جبهة للصياح في الميادين والخطب على منابر الإعلام، مستهدفين فقط كرسي الرئيس، ففيه تكمن المشكلة ويكمن الحل!! وهذا لا يعفي النظام من المسئولية، فقد انشغل عن أهداف الثورة بتمكين جماعته من السلطة. وفي حين يقيس جماعة الإخوان نجاح الثورة بالإتيان برئيس منتخب ووضع دستور جديد للبلاد، يقيس الثوار فشل الثورة بعجزها عن تحقيق أهدافها الأربعة. فالمصريون لا يهتمون بكون الرئيس نزيهًا أو شريفًا أو مصليًا، بقدر ما يهتمون بقدرته على تحقيق العدل وكفالة الأمن والحرية وصيانة الكرامة الإنسانية، ولا يفهمون في الدساتير ولا فنون صياغتها، بل يفهمون أكثر في حصاد تطبيق الدساتير وانعاكساتها على تحسين

معيشتهم وصون كرامتهم. والحل يتمثل في الاتفاق حول المعايير العامة للنجاح والتي تنطلق من أهداف الثورة الأربعة، وذلك لن يتم إلا بتمكن جبهة العلماء من وضع خطة استراتيجية لإنقاذ مصر تنطلق من أهداف الثورة وتعتمد على مواردنا المتاحة، على أن يضمن الرئيس تشكيل حكومة تكنوقراط جديدة، تمتلك الخبرة والكفاءة وليست الفهلوة في تنفيذ الخطة والالتزام بأهدافها وجدولها الزمني، مع وضع مؤشرات مبدئية للنجاح والسير في الطريق الصحيح ويكون الشارع هو المُقَيّم الرئيسي للنتائج. وبعد وضع الخطة تتحول هذه الجبهة إلى جبهة رقابية ذات سيادة، تظل دائمًا خارج الميادين، وبعيدًا عن السياسة، تبحث بعين الخبراء وحكمة العقلاء عن مواطن الخلل ومكامن الضعف، وتجيب عن سؤال.. الغلط فين؟

□ □ □ □

٩ الشطار والفلول.. وأزمة الرئيس

ما زال الجدل محتدم حول شخصية وخلفية الرئيس القادم وما سوف تؤول إليه هذه الانتخابات من نتائج في إطار من حالة ضبابية يكتنفها الغياب الأمني وشرذمة وصراع القوى السياسية، فضلًا عن سياسات إضعاف هيبة الدولة من قبل بعض التنظيمات السياسية التي تعارضت مصالحها مع هيبة الدولة وقواعدها، كما حدث حالة استبعاد بعض مرشحي الرئاسة وكيف تعامل بعض المستبعدين ولا سيما الشيخ حازم أبو إسماعيل وأتباعه مع القضاء المصري، فضلًا عن الضعف الواضح والمتعمد في أدوار المجلس العسكري، بدعوى الالتزام بالحيادية والموضوعية التامة؛ الأمر الذي جعلني أتساءل حول السيناريو الأسوأ والأسود في انتخابات الرئاسة. وفي الواقع أن كل طيف من الأطياف السياسية لديه سيناريو مختلف وربما أسوأ من الآخر.

وأول هذه السيناريوهات هو تصور عودة رجال الرئيس المخلوع إلى الحكم، في إطار من مطالبات برلمانية بتطبيق قانون العزل السياسي ومعارضة شديدة ومتعمدة من العسكر، ورغم أن أغلب المطالبين بتطبيق هذا القانون من الأحزاب السياسية، إلا أنهم هم أنفسهم الذين وضعوا فلول الحزب الوطني في مقدمة قوائمهم الانتخابية في البرلمان ولم يسعوا في الانتخابات البرلمانية لتطبيق هذا القانون؛ الأمر الذي يشككنا في نوايا هذه

الأحزاب وهويتها ورغبتها الحقيقية في الإصلاح، ويؤكد لنا أن برامج الإصلاح التي تنادي بها هذه الأحزاب ما هي إلا شعارات وهمية لديمقراطية مصطنعة، تنتهي بكرسي في الكلوب فور الحصول على كرسي الرئيس، فالمسألة إذن ليست مصلحة الوطن ومستقبله، بل هي مصلحة شخصية تحكمها الأنانية المطلقة كأخلاق للعمل السياسي غير النظيف، فالواضح أن المذهب المكيافيلي هو المسيطر في كل السيناريوهات الحزبية،، والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هل تسعى القوى الثورية نحو تقويض نظام مبارك والقضاء عليه أم أنها تسعى للحفاظ عليه وإحيائه من جديد في ثوب جديد تحتكر فيه الجماعة المشهد السياسي؟ فالثورة لن تسعى لإسقاط شخوصًا وأحزابًا وإنما لسقوط نظامًا بأكمله وبكل آلياته المكرسة للفساد وتغييب الوعي ووأد العدالة والقضاء على مقوماتها.. والتصدي بكل حسم لسياسات الإقصاء والاستبعاد التي ربما تمارس وبقوة حالة سيطرة فصيل سياسي معين على السلطة تلك السياسة التي تتبعها دائمًا الجماعة في تعاملها مع غيرها من الطوائف، ولعل التناحر الشديد في الحصول على الكراسي القيادية التي تقوم على الانتخاب خير شاهد، فما بالنا لو كانوا في السلطة ولهم حق الاختيار والتعيين؟ فربما استبعدت كفاءات كثيرة بدعوى عدم الانتماء للجماعة وذلك أهم وأكثر وأخطر ما يهدد شعبية الجماعة في الشارع المصري.

كما أن معظم الشخصيات المطروحة في انتخابات الرئيس ليس لها خلفية اقتصادية واضحة ولا رؤية محددة لتخطي الأزمات الاقتصادية التي يمر بها الوطن والتي أعتبرها شخصيًا هي الفلول الحقيقية لنظام مبارك والتي يجب أن نكرس كل الجهود لمطارداتها والقضاء عليها كي يستعيد الوطن عافيته المرجوة، كما ليس لديهم عقيدة سياسية واضحة المعالم ولا برامج محددة للإصلاح، فمعظمهم شخصيات غير معروفة للعامة، ولم يبقى أمامنا إن لم يستبعد الفريق أحمد شفيق سوى هو والسيد عمرو موسى والأستاذ

محمد مرسي وحمدين صباحي والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وجميعًا ربما امتلكوا الخبرة السياسية ولكن ليس لديهم مشروع قومي لِلَّم الشمل وتوحيد الصف ونقل المجتمع المصري المتأزم إلى واقع مغاير أفضل منه. ولن يتأتى ذلك دون خبرة اقتصادية ومعطيات قادرة على تغيير الوضع الثقافي المصري الذي أعتبره من أهم المعضلات التي تحد من نجاح ثورة يناير ومن أكبر التحديات التي تواجه أي مشروع رئاسي. وبدلًا من تقديم المشروع القومي انشغلوا جميعًا في كشف معايب بعضهم متناسين أن إطفاء شمعة الآخر لا يعني إضاءة شمعتهم.

والسيناريو الأسوأ من ذلك كله هو ماذا لو نجح الفلول وسقط الشطار في الانتخابات القادمة؟ وما هي السيناريوهات المتوقعة؟ وهل هي في صالح تحقيق أهداف الثورة أم تشكيكًا في دوافعها؟ خاصة وأن الشعب بهذا الشكل يكون قد حدد النظام الذي يريد أن يحكمه .. والسيناريو الأكثر شراسة ماذا لو تصدر التيار الإسلامي المشهد السياسي برمته؟ خاصة وأن التيار الإسلامي يشهد انقسام بين شقيه السلفي والإخواني، سلفيون بطموحات مستجدة وتجربة سياسية غير موجودة وإخوان متمرسون وبتجربة سياسية متميزة، ورغم أن هذا التيار بشقيه يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية ويرفع مشيعوه شعارًا واحدًا مضمونه وظاهره - الإسلام هو الحل - بيد أنهم يتناحرون سياسيًا ويختلفون في طريقة التطبيق رغم توحد الهدف. وأعتقد على أية حال أن السيناريوهات كلها معتمة ومؤلمة وليس أمامي شخصيًا إلى أن أرجع خطوة إلى الوراء لأفتح نافذتي على الميدان وأراقب الأحداث.. لأعرف مصر رايحة على فين..؟

□ □ □ □

١٠ الدين والثورة .. ومرفأ الخلاص

تشهد الأيام الراهنة صراعًا طاحنًا بين مختلف القوى السياسية في الدولة، خاصة بعدما بات الصراع على كرسي الرئيس محصورًا بين مرشح الجيش أحمد شفيق المحسوب بداهة على نظام مبارك وبين محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين. وإذا كان الخلاف بين القوى السياسية يتمثل في رفضها لاستئثار جماعة الإخوان بكل مكونات العملية السياسية تخوفًا من تكرار تجربة الحزب الوطني، ومما لا يدع مجالًا لشفافية المحاسبة والعقاب، فضلًا عن اعتقاد القوى السياسية وبعض أطياف الشعب المصري بأن الإخوان إذا وصلوا للحكم لن يتركوه فالجماعة كمؤسسة تعمل كغيرها على تفريخ قيادات جديدة وبشكل مستمر، وتعتبر أن نجاحها في الانتخابات هو نجاح للمشروع الإسلامي؛ الأمر الذي يدفعها دائمًا إلى الاستماتة للاحتفاظ بكرسي الرئيس، فتخليها عن الحكم يعني سقوط المشروع الإسلامي لتحل محله دولة المعصية والانحلال، وفي هذه اللحظة ربما تظهر جماعات تعلن الجهاد، ويصبح حينها الصراع ليس صراعًا على الحكم بل صراعًا من أجل الدين. كما ترفض القوى السياسية فوز شفيق باعتباره أحد أنصار مبارك ويمثل النظام الذي قامت الثورة من أجل إسقاطه؛ وليس من العقل أن نعيد انتخاب نظامًا أسقطناه بأيدينا، فضلًا عن تخوف الثوار من رغبة شفيق في الانتقام؛ فهم من أسقطوا نظامه وقابلوه بالنعال عندما رشح نفسه للرئاسة. ورغم منطقية

هذه الافتراضات التي طرَحَتها القوى السياسية المختلفة، إلا أنها ليست الافتراضات الوحيدة .. فربما كان شفيق قد تعلم الدرس جيدًا وكان الأقدر على حماية الثورة من أصحابها .. وربما حرص الإخوان المسلمين على محاكاة النموذج التركي وطرحوا بديلًا في الحكم في غاية الروعة لم تتوقعه القوى السياسية برمتها .. وفي كل الأحوال تظل هذه السيناريوهات مجرد افتراضات ربما تثبت خطأها في الأيام القادمة .. ورغم كل ما سبق لم يطرح الشارع إلا معيارًا واحدًا لاختيار الرئيس، ليس الكفاءة وإنما الدين المتأصل في ثقافة الشعب المصري كمعيار لرفض سلوك أو قبول آخر. فقد تعلمنا في دراستنا للتاريخ أن المجتمعات كائنات تتطور كالأفراد .. فتنهض أحيانًا وتتعثر في أحايين كثيرة، وفي كل الأحوال كانت الثقافة هي مؤشر النهضة والتحضر، فمن خلالها نتكهن بالمرفأ الأخير لقطار النهضة، وأن المجتمعات عندما تتجاهل الدين ربما تتقدم ولكنها تموت فجائيًا ودون مقدمات وأن مآلها الاستعمار والتآكل .. وإذا كانت دولة رهبانية وقطيعة للعلم؛ تأخرت وتوقفت تروس التقدم فيها .. وتعلمنا أن الدول إذا تجاهلت العلم تخلفت حتى وإن طبقت الأديان نصًا فيها .. ولكن عندما وافق العلم الدين فصار العلم منهاجًا والدين ثقافة حرة بات العمل والتقدم ابن شرعي بار لتزاوج الدين مع العلم وأصبح التقدم سمة لهذه الشعوب، ولعل اليابان خير شاهد على تقدم الدولة التي جعلت للعمل أخلاق تدرس في المناهج التعليمية، أخلاق مصدرها الدين ومحركها العلم .. وكذلك تعلمنا أن المجتمعات تقدمت عندما سَيَّدَت العلم وجعلته معيارًا لاتخاذ القرار وموجهًا لكافة خططها وفي كل المجالات، وبذلك تقدمت أوروبا بعد ثورتها الكَنَسِيَة بزعامة مارتن لوثر الذي دعا إلى إحلال سلطة العلم كبديل للسلطة الكنسية في أوروبا، ومنذ ذلك الوقت تخلصت أوروبا من كافة أروقة التخلف وعاشت في قصور النهضة والتقدم والهيمنة العالمية .. وعندها استشعر المواطن في أوروبا بقيمة ثورته وحصد نتائج تضحياته،

استشعرها عندما ذهب إلى المدرسة ووجد فيها مناهجًا تعليمية ونهضوية متزنة، تلمس واقعه وترسم بإتقان مستقبله، استشعر بنتائج الثورة عندما ذهب إلى المستشفيات العامة ولم يجد ثمة فارقًا يذكر بينها وبين مستشفيات القطاع الخاص، استشعرها عندما تراجعت معدلات الإصابة بالأمراض المستوطنة، وفي انخفاض حوادث الطرق وفي علاقة رجل الأمن برجل الشارع، استشعرها عندما وجد الدين سلوكًا يمارس وليس قانون يفرض .. استشعرها عندما وجد تحت قبة البرلمان رجالًا قد انتخبهم عن جدارة واستحقاق وليس لمعيار ديني فقط .. رجال يتكلمون بلسانه ويعملون على مصالحه؛ ومن ثم فلا حاجة للمواطن بالحديث في السياسة العامة، فهناك شخوص قد انتخبهم لهذا الشأن يفكرون لصالحه ويسهرون على أمنه وراحته، وليس على المواطن سوى الالتزام بواجباته فقد كفل له الدستور حقوقه وأشرف البرلمان على إنفاذها وحمايتها، وأصبحت المجتمعات عبارة عن أروقة وقباب لممارسة السياسة وشعوب تعمل وماكينات تنتج ونهضة تتحقق على الأرض يلمسها الداني ويشهدها القاصي؛ والآن أتساءل أين نحن من هذه الثورات وما إرهاصات نجاح ثورتنا، وهل تقييمنا للثورة كان عن موضوعية أم خوف من الهزيمة وشماتة الفلول؟ فقد لاحظت بشوارعنا أن الناس متعطشون للدين أكثر من تعطشهم للتنمية والتقدم وكأن ثورتنا لم تكن ثورة ضد الفساد والعدل المغيب بل ثورة من أجل الدين. فلا ضير أن يكون الامتثال للشرع هدف؛ فالأديان هي روح المجتمع ومصدر استقامته، ولكن لماذا ارتفعت معدلات الجريمة بعد الثورة للدرجة التي تهدد مستقبلها برمته رغم موقف الدين منها؟ لقد ثورنا من أجل القضاء على الفساد وإعلاء قيمة العلم واستعادة كرامة الوطن ومكانته بين الشعوب .. فلماذا زج بالدين في كل حوارتنا. ولماذا نضع العلم دائمًا مقابل الدين؟ وإذا كان الإسلام في كنهه عقيدة علم وعمل، فلماذا لا يكون العلم والدين في قاطرة واحدة تجرنا نحو مستقبل أفضل؟ فمن المُلفِت للنظر أن

معظم المعارك السياسة الآن ليست لخلافات حول سبل الاصطلاح وآليات النهضة وإنما معارك فكرية كان الدين معقلها .. وكأن مشكلة نظام مبارك فقط كانت في بعده عن الدين وليس في فساده ولا في الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي عاشه المواطن المصري في كل مجالات الحياة .. فويل لأمة تنطلق من الدين إلى المذهب ومن الحكمة إلى المنطق ومن الحقل إلى الزقاق .. ويل لأمة تأكل مما لا تزرع وتشرب مما لا تعصر وتلبس مما لا تنسج .. ويل لأمة تحسب الزركشة في غالبيتها كمالًا والقبح فيها جمالًا.

□ □ □ □

١١ ماذا يريد الشعب من العسكر؟

لا شك أن القراءة الجيدة للأحداث التي مرت بها مصر منذ تنحي الرئيس واستلام المجلس العسكري لمقاليد الحكم تنم عن شيءٍ واحدٍ وهو عدم فهم الغالبية العظمى من أطياف الشعب لطبيعة المرحلة الراهنة والمهمة الحقيقية للمجلس العسكري في هذه المرحلة التي انتفت عنها صفة الانتقالية لتصبح مرحلة للفوضى والعبث بمقدرات البلاد ومستقبل مصر وأمنها الاستراتيجي.. وأن هذا الفهم الخاطئ لدور المجلس ليس لصيقًا بالشعب وحده، ولكن أسهم المجلس العسكري بشكلٍ كبيرٍ في تكريس هذا الفهم في عقول العامة وبعض المثقفين .. فحقيقة الدور الذي كُلِفَ به المجلس العسكري لا يخرج بعيدًا عن تسيير أمور البلاد لفترة زمنية محددة لا تتجاوز العام، يتم خلالها إعداد دستورًا شرعيًا للبلاد يقره الغالبية العظمى من أبناء الشعب، ومجلسًا شعبيًا منتخبًا يشارك في صياغة هذا الدستور الذي يعد بمثابة عقد اجتماعيٍ جديد يوقعه الشعب مع حاكمه الذي يتم انتخابه وفق الإرادة الطوعية الحرة للشعب المصري .. وبتسليم السلطة للرئيس المنتخب تنتهي علاقة الجيش بالشارع المصري عائدًا إلى ثكناته مدافعًا عن الوطن ومحافظًا على سلامة أراضيه.. وبالرغم من أهمية الدور الذي نيط بالمجلس العسكري إلا أن الشعب راح يثقل كاهله بقضاياه اليومية التي ظل يحملها لثلاثين عامًا مضت .. ويطالبه بحلول فورية عاجلة لقضايا مصيرية

عميقة كالنظر في معاهدة كامب ديفيد والقضية الفلسطينية.. قضايا يحتاج علاجها سنوات طويلة وإمكانات ضخمة يصعب توفيرها في الوقت الراهن، في ظل توقف عجلة الإنتاج وقلقلة الأمن الداخلي .. وهكذا انساق المجلس العسكري غارقًا في هموم الشعب ومشكلاته ومبتعدًا عن دوره الذي جاء من أجله؛ ربما لنقص خبرته في التعامل مع قضايا الشارع، وربما رغبة منه في إثبات قدرته على الحكم وحل المشكلات العويصة التي عجز عن حلها سابقوه؛ أملًا في أن يعدل الشعب عن قراره في اختيار رئيسًا مدنيًا ليختار الرئيس من بين أفراد الجيش كما زعم البعض.. ومن ثم فقد نجح المتآمرون وغُيَاب الوعي من المثقفين والإعلاميين والمندسين في توريط الجيش في صدام طاحن مع الشعب لم يكن الجيش يومًا قد أعد له .. وبمقتضى ذلك تحولت المرحلة الانتقالية إلى مرحلة فوضوية .. عبث فيها المجرمون بشرعية الحاكم وهيبة الدولة .. تلك الحالة التي تمثلت في سقوط رجل الأمن الذي بات يحمل سلاحًا ممنوعًا من استخدامه.. وتعطلت عجلة الإنتاج وحلت محلها طواحين البلطجة، فعندما يتعطل الإنتاج وتغيب الحماية الأمنية والقانونية وتعم الفوضى تندر الفرص الاقتصادية وتتقلص موارد الأسر وتصبح الجريمة هي الخيار الأوحد لتحقيق الطموحات الحياتية للفرد والمجتمع .. لقد دخل المجتمع المصري في هذه المرحلة الانتقالية المفترضة منعطفًا جديدًا في معالجة القضايا الاجتماعية والمصيرية.. باتت فيه لغة العنف والغلبة هي الأساس في إطار هيمنة عقل القوة على قوة العقل، وبات منطق التهديد المصاحب لعقلية الوعي المُغَيّب هي المرجع الوحيد في معالجة كافة الشئون اليومية للمواطن المصري .. لقد فقد العقل دوره في الشارع المصري واضمحل التعقل ليُفرز بيئة محفزة لنمو البلطجة وتزايد الأصوات العالية المفَّرَغة من أي مضمومٍ وطني.

□ □ □ □

١٢ باي باي يا حكومة

من الواضح أن الشعب المصري قد حُكِم عليه منذ أمد بعيد بأن يعيش تاريخه الإنساني في حالة نضال دائم وتأهب مستمر للكفاح، تارة من أجل الاستقلال وثانية من أجل الحرية و أخرى من أجل الخبز، بداية من ثورة الجياع ضد الملك بيبي الذي حكم البلاد أكثر من تسعين عامًا طحن فيها المصريون عظام موتاهم كبديل للخبز، ومرورًا بالعصر الفاطمي الذي شهد العدد الأكبر من ثورات الجياع أشهرها الثورة التي قادتها امرأة ضد المستنصر بالله الفاطمي، والثابت في هذا أن إطالة فترة الحكم وعدم احترام إرادة الشعب في اختيار من يحكمه هي القاسم المشترك في كل الثورات المصرية، وكلما ثار الشعب من أجل التحرر من حكوماته وضعته الحكومة دائمًا في مأزق الخبز. وكأن الحرية والخبز لا يصلحان لأن يكونا وجهان لعملة واحدة. وفي ٢٥ يناير طالب الثوار بحق الشعب في اختيار من يحكمه، وكان شعارهم الحرية قبل الخبز. وبعد ما يقرب من ثلاثة حكومات تعاقبت بعد الثورة لم تكن واحدة منهن معبرة عن أحلام الشعب وطموحاته. وفي ١٩ نوفمبر طالب الثوار بتشكيل حكومة إنقاذ وطني لتكون خلفًا لحكومة شرف المنحلَّة، إلا أن المجلس العسكري الذي افترضنا فيه جميعًا الحيادية جاء بحكومة لا ترقى لدم ٥٨ شهيد سقطوا في الميدان جراء مطالبهم بل لا ترقى لدم فرخة قتلت في طريق سريع. فما زال المجلس يصر على تشكيل حكوماته من

نفس السلة التي كانت معلقة في الذراع الأيمن لمبارك. وكان أحرى بالمجلس قبل أن يعتقل مبارك يتخلص من شلة أعوانه ويقصيهم عن أي عمل سياسي فمبارك لم يفسد وحده وإنما بشلته وأمانة سياساته التي آثرت حالة الفساد في عهده. لذا فإني أرى أن المجلس العسكري قد أخطأ ثلاثة أخطاء أولها الاستعانة بالدكتور الجنزوري في تشكيل الحكومة ولا يخفى علينا أنه رجل عمل مع مبارك فترة ليست بقصيرة ولم تكن الأفضل من غيرها في نظامه، الذي صعد فيه من محافظ لمحافظ ثم من وزير لرئيس لوزراء مصر؛ مما يشير إلى أنهما عقلية متوائمة يصعب تغييرها فمن شب على شيء شاب عليه. والثانية أن تظاهرة ١٩ نوفمبر طالبت بإقالة حكومة شرف إلا أننا فوجئنا بأنه تم الإبقاء على أكثر من ثلثي حكومته في التشكيل الوزاري الجديد. ومن ثم فإن الحكومة لم تتغير بل هى مداعبة من المجلس العسكري لثوار التحرير. والثالثة أن الوزراء الجدد كلهم كانوا من كبار رجال مبارك بين محافظ ومستشار لوزير .. فكلهم شاركوا في إفساد نظامه الذي انهار على بركة من دماء شباب مصر الأبرار. وكأن المجلس يريد أن يؤكد لنا أنه ليس هناك بديل لقيادات الحزب الوطني عن إدارة شئون البلاد. وإذا كان الأمر كذلك فلما اعتقلتم مبارك واتهمت نظامه بالفساد وأنتم ما زلتم تعتمدون على رجاله في إدارة الوطن. فهل أجدبت الأرض المصرية عن أن تنتج رجالًا شرفاء مغايرون تمامًا لنظام مبارك. إن هؤلاء المشكلون لحكومة الجنزوري كانوا جميعًا أيادي فاعلة وضليعة في تسيير نظام مبارك وتكريس حالة الفساد فيه. ولو أن المجلس العسكري قد اختار رئيسًا للوزراء بعيدًا عن سلة مبارك لاختار الجديد وزراءه من خارج الإطار الفلولي .. فنحن بحكم طبيعتنا نختار للصداقة والعمل من نفس السلال التي نشأنا فيها. وهنا يصبح من الصعب التجديد وإتاحة الفرصة لقيادات وكفاءات جديدة للظهور. وإذا كانت حكومة الجنزوري جاءت فلولية وغير ملبية لمطالب الثوار وأحلام الشعب فالسبب

يرجع إلى تعدد ائتلافات الثورة التي زادت عن ٢٠٠ ائتلاف غاب فيها جميعًا وحدة الهدف بالإضافة إلى الطموحات السياسية لكثير من الشباب الذي بات يحلم بأن يحصل على مقابل ثورته بسلطة في إدارة البلاد .. الأمر الذي دفع المجلس إلى تجاهل مطالبهم ومداعبة طموحاتهم الذاتية .. في الوقت الذي فقدت فيه الأغلبية الصامتة ثقتها في الميدان وفي الحكومة وراحت تبحث عن لقمة العيش العسير بعيدًا عن العمل السياسي الملوث بالطموحات الذاتية لقيادته.

□ □ □ □

١٣ الأزمة ... والحوار

إن ما شهده المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وخاصة قبيل الاعتداء على السفارة الإسرائيلية ومديرية أمن الجيزة، فضلًا عن الهجوم الشرس الذي تشنه أطياف سياسية عديدة تشكيكًا في المجلس العسكري ونواياه، والانقسام البادِ بين توجهات المفكرين وأصحاب الرأي والمهتمين بالعملية السياسية على دور المجلس العسكري في قيادة المرحلة الانتقالية الراهنة، كل ذلك جعلني أقر بأن الأزمة الحقيقية التي تمر بها مصر هي أزمة في الحوار، سواء من حيث شكل الحوار وآليات تناقله أو في عقلية الحوار التي تشكل مضمونه ومحتواه، تلك الأزمة التي تصاعدت مع تزايد أعداد الائتلافات الثورية، وتعمقت وتضخمت بتعدد الكيانات السياسية، والتي غالبًا ما تفتقد الرأس أو مركز القيادة، وكأن يقين الشارع السياسي بأن السبب الرئيسي في نجاح ثورة ٢٥ يناير يتمحور في غياب المركز؛ مما جعله يسحب هذا اليقين على كافة الأعمال والأشكال والكيانات السياسية، وهذا ما جعله يُصِر وبعمدٍ على تغييب القائد أو المركز من المشهد الإداري لهذه التجمعات والكيانات السياسية، ورغم تقديري لوجاهة الفكرة، إلا أننا نقر بعدم جدواها إذ تجعل من الصعوبة بمكان إجراء حوارات فعالة تستهدف الوصول إلى اتفاق عام حول مستقبل مصر، كما أنني أختلف كثيرًا مع من يختزلون أزمة الحوار في الحوار الديني بين المسلمين والأقباط، وكأن مستقبل مصر واستقراره مرهون بحل أزمة الحوار الديني بين الفريقين، حيث إنني أرى أن أزمة الحوار أكبر من ذلك بكثير، فهناك خلافات

عديدة وفجة في الرأي بين الإسلاميين أنفسهم من ناحية وبين الأقباط من جانب آخر، ومن ثم فإننا نحتاج أولًا إلى إجراء حوار إسلامي إسلامي وحوار قبطي قبطي، ثم ننتهي الى حوار ديني بين المسلمين والأقباط، ولكن المشكلة كما قلت آنفًا ليست في الحوار الديني وحده، ولكن في الحوار بين كافة الأطياف والكيانات السياسية، التي تشكلت عقب ثورة ٢٥ يناير وتقولبت كل منها حول رؤيتها وأهدافها الخاصة، مما جعلها في عزلة عن الحوار مع الآخر، وأصبحت السمة الغالبة على المشهد السياسي هي الخلاف وليس الاتفاق. والخروج من شراك الأزمة يدعونا إلى تجاوز الخلاف الديني والاتفاق حول المرجعية الدينية للسياسة المصرية القادمة، فعندما تتعرض المجتمعات للسقوط والانهيار لم يكن الدين في أول اهتماماتها، فالأديان وجدت بعد استقرار المجتمعات ولم توجد قبل نشأتها، فلم يفكر الإنسان منذ فجر التاريخ في مرجعيته الدينية، إلا بعد استقراره وإقامته، وتأمن مسكنه وملبسه ومشربه ومطعمه ومستقبله. لهذا فإنني أدعو الجميع إلى تجاوز فكرة المرجعية الدينية في هذه الآونة حتى لا يحتدم الخلاف، فهو حوار عقيم لا يفضي إلَّا إلى مزيد من التجاوزات الأمنية وتعطيل الإسراع بإنهاء الفترة الانتقالية وبناء النظام المصري المحتمل والمنشود من قبل كافة أطياف الشعب، وعلى كافة المثقفين العمل على تشكيل عقلية الحوار وليس الالتفاف حول شكله، وذلك من خلال البرامج الإعلامية المختلفة والدراما مع إعادة الدور التعليمي للمسرح، بالإضافة إلى الدور المهم للمؤسسات التعليمية والمساجد والكنائس ومؤسسات المجتمع المدني، لتحديد شكل واضح للخطاب الثقافي والديني، وطريقة الحوار، وأقصد الحوار الهادف الذي يفضي إلى اتفاق عام حول سمات المرحلة المقبلة ومواصفات الرئيس المحتمل، وصياغة العلاقة بين الشعب والنظام، دون التمسك بوجهات النظر الفئوية والفردية، وأن يصبح مستقبل مصر وأمنها الأساس في كل نقاش حواري هادف، وما لم يدرك كله لا يترك كله.

□ □ □ □

١٤ وطن على صفيح ساخن

بعيدًا عن سياسات ولهجات التخوين والتخويف المستمرة التي تتبادلها القوى المعارضة للنظام مع جماعة الإخوان المسلمين، فلا بد لنا أن نتفق أن كلا الفريقين على يقين بمغارم التظاهرات شبه اليومية والاعتصامات وإغلاق الميادين العامة وتعطيل المصالح الحكومية وتوقف حركة الإنتاج وإحداث شلل في عملية التحول الديمقراطي والولادة المتعسرة لمصر الجديدة، التي ينشدها الشعب الصامت متوافقًا مع النظام والمعارضة.. إلا أن الكل يختلف على مقدمات تلك الولادة ومدخلات عملية التحول؛ الأمر الذي شوه هذا التحول ووضع مستقبل مصر برمته على حافة الهوية. وأن هذا التحول لعامين كاملين بات يمر ببطء شديد وعلى رفات الشهداء وأنقاض المرافق العامة، وبالشكل الذي جعل المواطن العادي يكفر سرًا وعلنًا بالثورة، ويرى أنه ليس في الفريقين المتصارعين من هو كفء لإدارة البلاد .. والبعض يعتقد أنهما لا يصلحان، ولا يرى في أحدهما بديلًا لنظام مبارك، رغم ما وُصم به من فساد. الأمر الذي جعلنا نقر كمراقبين للمشهد السياسي أن الوطن الآن يمضي لمستقبله حاف وفوق صفيح ساخن.

ورغم خبراتنا العديدة كمصريين بفنون الحوار والإقناع والتفاوض للدرجة التي أصبحنا بها نصد تلك الخبرات لكثير من الدول العربية والأجنبية أحيانًا، إلا أننا فشلنا

في تحقيق أدنى درجات الوفاق الوطني على الأرض، وإذا نحينا فكرة التخوين والتآمر والطموح السياسي لأي الفريقين، تصبح الأزمة الحقيقية في مصر تكمن في قنوات الحوار بين مؤسسة الرئاسة والمعارضة. وأن مصدر هذه الأزمة يكمن في التنافر المعرفي بين الفريقين .. فكل من مؤسسة الرئاسة والمعارضة يتصور بل وعلى يقين بأن على صواب ويمتلك الحقيقة المطلقة والآخر خطأ على طول الخط. وإذا كان لكلا الفريقين قناعاته الشخصية التي تدفعه دفعًا لارتكاب سلوكيات يعتقد هو في صحتها ولا تجني مصر من ورائها إلا الخراب ،، فدعونا نناقش الجميع في قناعاته ونحول حالات التنافر المعرفي بينهما إلى تقارب معرفي، ربما يساعدنا في الوصول إلى الحد الأدنى من الوفاق الوطني.

وهذا يستلزم أن يجتمع الطرفان مع أنفسهما، ليعترف أمام نفسه بأخطاءه وخيانته للثورة، مصارحًا إياها بهدفه من الصراع، هل هو مصر ومستقبلها المنشود، أم الوصول والتمكين من السلطة.

فإذا كان الصراع حقًا من أجل الوصول بمصر إلى صورتها المثلى في أعين ثائريها ومكانتها التي تستحق، فقد سقط الخلاف. أما إذا كان الصراع يضر بالأمن القومي، فيجب إيقافه على الفور. وليس ثمة دليل على تأثر الأمن القومي بهذا الصراع أكثر من تعرض مصر لعمليات إفلاس ربما تكون منظمة أو مقصودة، تشير فيها إصبع الاتهام إلى الفريقين، وربما تجبر الشعب في القريب إلى ثورة جديدة، ليس لإسقاط نظام والإتيان بالبديل، وإنما ثورة من أجل الطعام، ومن ثم وبعد هذه المكاشفة التي تجريها الأطراف المتصارعة مع الذات لا بد لها من لقاء فعلي، يحضره كل طرف ويحضر كل طرف معه قائمة أحلامه وتنازلاته، ويبث الحوار على الهواء مباشرة لتشارك فيه كل أطياف الشعب، وعلى الطرف الذي يرفض الحضور أو المشاركة أن ينبذ من المجتمع

ويوصم بالخيانة العظمى والتآمر، شريطة أن تأتي مؤسسة الرئاسة بنواياها الحسنة وليس حوار من أجل الحوار. وإذا كانت المعارضة قد رفضت دعوة الرئيس للحوار في المرات السابقة. فإنني أدعو الآن القوى المعارضة للإعداد للحوار ودعوة مؤسسة الرئاسة للحضور .. وعلى الرئيس أن يستجيب ليس عن ضعف وإنما حقنًا لدماء الأبرياء وحرصًا على مستقبل الوطن.

□ □ □ □

١٥ يا عزيزي كلهم لصوص

في الأيام القليلة الماضية وبالتحديد بعد تولي الإخوان السلطة في مصر.. وفي إطار المشكلات التي بات يعج بها الشارع المصري.. عقد المثقفون مقارنات بين عصر عبد الناصر وزمن الإخوان وعقد البسطاء مقارنة بين نظام مبارك المخلوع ونظام الإخوان. وخرجت من هذه المناقشات وتلك المقارنات بأن هناك ثلاثة أنظمة للحكم ليس في مصر وحدها بل في معظم الدول العربية وأن نظرية الحكم والإدارة واحدة مهما تغيرت الأنظمة أو سقطت فإنها تنهل من معون واحد يحول بمقتضاه الدولة إلى عزبة يملكها الرئيس وحاشيته. وجاءت الأنماط الثلاثة للنظم الحاكمة كما يلي: أولًا نمط "اللص الغبي".

ووفق هذا النمط ينهل الرئيس وحاشيته من كرسي السلطة حتى السُكر. ولا يعترف بعامل الزمن، ولا يقدر إرادة الشعب في التغيير، ولا يعتني بمصالح الشعب اعتناءه بمصالحه الشخصية، وتسيطر عليه الرغبة في البقاء بالحكم والاستفادة الشخصية قدر الإمكان. ورغم ذلك كله لا يمتلك هذا النظام سوى خططًا هزيلة، لا ترقى لطموحاته الكبيرة في الاستفادة وخداع الشعب، وتنويم إرادته الحرة في التغيير والعيش الكريم. وهنا يتجه هذا النظام إلى توفير الموارد المالية بأي طريقة، تارة بمزيد من الضرائب التي

تثقل كاهل الكادحين، وتارة أخرى بالاتجاه إلى بيع أراضي ومرافقها الأساسية؛ بغرض توفير قدر من الاستقرار المالي؛ يضمن عدم تذمر الشعب من أوضاعه. وهنا تتحدد ملامح هذا النمط الإداري الغبي في "الأرض مقابل الاستقرار" ليصحو الشعب بعد غفوة طويلة ليجد أن مستقبله المتمثل في الأرض، قد بِيع لحفنة من رجال النظام وحاشيته فتقوم الثورات .. ولعل هذا النمط الغبي يحاكي بقوة سياسات نظام مبارك وما آلت إليه.

أما النمط الثاني فهو نمط "اللص المحترف" ويتمثل في النظام الذي يمتلك كفاءات إدارية عالية، تؤهله لإحداث نهضة تنموية كبيرة، يشعر بها كل أفراد الشعب، وتتلخص لصوصيتهم في العملات والسمسرة التي يحصلون عليها بشكل شرعي وغير شرعي من ناتج ريع التنمية، دون الاقتراب من الأصول الثابتة للدول سواء بالبيع أو الإيجار. ولا أكون مفتريًا إذا قلت أن النظام الناصري يقترب من هذا النمط إلى حدٍ بعيد، فغالبًا ما يتسم أفراد هذا النمط بالوطنية، حيث يحتاج الشعب إلى سنوات طويلة لاكتشاف لصوصيتهم . فالشعب يعيش لحظات ازدهار ومستوى معيشي مناسب، يتحسن يومًا بعد الآخر؛ الأمر الذي يدعوه إلى الالتفاف حول هذا النمط الذي يسعى أفراده إلى تنفيذ وإنجاح مزيدًا من المشروعات؛ ليضمن لهم حصد المزيد من الأرباح والعمولات التي يعتقدون في مشروعيتها. وهنا ووفقًا لهذين النمطين تصبح الشعوب مجبورة على الاختيار بين نظامين أحدهما لص محترف "ينتج ويسرق" والآخر لص "أمين وغير منتج" ويظل الشعب دائمًا حائرًا يبحث عن الأمين المنتج باعتباره نموذجًا مثاليًا للنظام الوطني الرشيد.

وعلى الجانب الآخر يظهر النمط الثالث "اللص الأحمق" الذي يفتقر أعضاءه إلى الكفاءات الإدارية والمشروع الوطني، وربما تكون قدرات النظام ومشروعه أقل بكثير

من حجم الدولة وطموح الشعب (قرد يتزوج من غزال) ولا يهتم أفراده بالسرقة قدر اهتمامهم بالتمكين من السلطة أو الاستمرار فيها. ونظرًا لعدم امتلاكهم القدرة والمشروع؛ ليس أمامهم لكسب ثقة الشعب إلا ملء الخزانة بالأموال والتي لا تأتي غالبًا من عوائد التنمية، ولكن من خلال عرض الأصول الثابتة للدولة للبيع أو الإيجار. ويعبر هذا النمط بقوة عن سياسة نظام الإخوان الذي تعامل مع مصر وتاريخها ومواردها كمستأجر لشقة مفروشة وليس كمالك حسب النمط الأول والثاني، حيث لا يهتم المستأجر بتطوير المكان وزيادة إمكاناته، بل ينصب اهتمامه على كيفية استنزاف المكان والبقاء في الشقة أطول مدة ممكنة وإن تهالكت مرافقها.. ولهذا فقد اهتم الإخوان بالتمكين وليس بالتطوير، مما أحدث شللًا في مرافق الدولة وزرع مسامير الحماقة في نعش النظام.. فالحماقة أن يفعل النظام أفاعيل يوقن في نفعها للشعب وهي في الواقع تلحق به الضرر الجسيم.. وربما لم يكن ذلك بدافع الخبث وإنما بالحماقة.. فلا فرق بين نظام يملك ليسرق ونظام ينتج ليسرق ونظام يتمكن ليسرق .. فإذا كان مبارك قد باع الأرض والقطاع العام تحت غطاء الخصخصة، فالإخوان يطرحون فكرة تأجير مرافق الدولة الأساسية تحت غطاء الصكوك الإسلامية .. وإذا كان مبارك سرق الأرض فالإخوان يسرقون التاريخ، وإذا كان نظام مبارك أعمى البصر فإن نظام مرسي أعمى البصيرة .. غبي كل من استغبى الشعوب واستهان بقدرتهم على التغيير.. وأحمق كل من تصور خداعهم طول الوقت.. !!

□ □ □ □

الفصل الرابع:

الحاكم المستبد العادل

دائما ما تضع الشعوب الحرية باعتبارها المعيار الأول في الاختيار بين مرشح للرئاسة وآخر، معتقدين أن ضمان قدر أكبر من الحرية ربما كفيل بتحقيق الرفاهية الاقتصادية المنشودة .. ورغم رفض الجميع لعودة النظام الملكي.. إلا أنهم جميعًا مختلفون حول مفهوم الحرية وعلاقتها بالرفاهية الاقتصادية .. فالمدافعون عن الملكية يؤمنون بشدة في الحرية، ولكن الحرية التي قوامها الخضوع للقانون، ولا سيما القوانين المرتبطة بالملكية والأمن والحرية التجارية، وألا يكون الملك مستبدًا يفرض رغباته وسلطاته فرضًا عرضيًا لا يخضع للقانون، وعليه أن يكون قويًّا قادر على حماية الناس وأملاكهم رافضًا للتدخل الاعتباطي في شئونهم. فالحرية هي القوة في اتخاذ التدابير اللازمة لإسعاد الشعوب، وليست الحرية كما يفترضها البعض في المساواة المزعومة بين المواطنين، فالحرية الصحيحة تقوم على الاتفاق مع القوانين التي تعالج التفاوت الطبيعي بين الأفراد، أي التي تحمي الغني والفقير والكبير والصغير والرؤساء والمرؤوسين، الرجال والنساء جميعهم على حد سواء، والتي تهدم الأسوار الدينية التي أقامتها الفئات المتطرفة بين فئات الشعب الواحد.

والملكية في نظر المدافعين عنها هي التي تجعل المواطن مواطنًا وكل من كانت له

أملاك في الدولة تهمه الدولة ويسعى لحمايتها وتنميتها، فالملكية هي من صنعت حضارة ٧ آلاف سنة. وجعلت مصر في مقدمة الصفوف في العالم أجمع وهي من جعلتها كوكب المشرق العربي ومهد الأديان والحضارات. وعندما سقطت الملكية وحكم مصر من لا يملكون فيها تراجعت مكانتها ففور إعلان مصر جمهورية تخلت عن السودان وما زال الرؤساء المنتخبون يفرطون رئيس بعد الآخر في أجزاء من الأرض. وجعلوا جل همهم في اكتساب ملكية غير شرعية في مصر وخارجها، فملأت سرقاتهم بنوك أوربا واحتلت حاشيتهم مرافق الوطن الرئيسية ولم يضعوا خططًا للنهضة بالوطن بقدر ما وضعوا خططًا للاستمرار في الحكم .. وذلك لشعورهم أنهم يبنون في غير أملاكهم ويطورون في غير مصانعهم متأثرين بالمثل الشعبي (يا باني في غير ملكك ..يا مربي في غير ولدك) بعكس الملوك الذين يعتبرون أنفسهم مُلَّاكًا للأرض ووصايا على هذه الشعوب؛ فأخذوا يطورون في أملاكهم، فتقدمت الدول والشعوب حتى وصلت إلى ما آلت إليه الآن .. والشاهد في ذلك أن الشعوب في الدول ذات النظام الجمهوري تذمرت من ضيق مساحة الحريات وتدني أوضاعها الاقتصادي بشكل أكبر من الدول ذات النظام الملكي.. مما دفع الشعوب الأولى إلى الاحتقان والقيام بالثورات ضد أنظمتها بعكس النظم الملكية التي استطاعت كبحها بسهولة... ورغم ذلك اعتبر الثوار أن الدفاع عن الملكية هو حنين إلى العبودية.

ورغم ذلك فإنني لا أدافع في مقالي هذا عن الملكية ولكني أبحث معكم عن نموذج مثالي لحكم مصر في مرحلة ما بعد الثورة إبان حالة الضعف الشديد الذي يعانيه نظام مرسي الآن وفي كل المجالات. نبحث مقومات لرئيس يتناسب مع حال الانفلات الأمني وانهيار الاقتصاد وسقوط هيبة الدولة. حاكم يجمع بين استبداد الملكية والرفاهية الاقتصادية والحرية المستنيرة. نموذجًا أطلق عليه فلاسفة الغرب "المستبد

العادل" الذي اعتبره المحللون السياسيون النموذج الأمثل لنهضة الدول ولا سيما بعد الثورات ويعتبر فردريك الكبير في بروسا وشارل الثاني في إسبانيا وكاترين الثانية في روسيا وجوزيف الثاني في النمسا نماذج فاعلة للرئيس المستبد العادل وإن لم تنجح الثورات في التوصل إلى قيادة بهذه السمات فسوف يكون البديل هو قيادة ضعيفة فاسدة حمقاء ضيقة الأفق. كتلك التي سيطرت على الحكم إبان الثورات العربية الراهنة.

والمستبد العادل حاكم يرضخ لسلطة دينية أو حزبية أو عسكرية، يدرك جيدًا طبائع شعبه، يعلم جيدًا متى يفرض القرارات ومتى يطرحها للاستفتاء. حاكم يؤمن بالعلم وقادر على تنفيذ القانون، قادر على تنظيم أهواء الناس وتوجيهها بلطف نحو المنفعة العامة للجميع. هو الإداري الخبير الذي يحلم بالنهضة ويدرك سبل تحقيقها ويقود شعبه نحو تحقيقها. وبناء على ما تقدم نسأل. هل تسأل المطالبون بالشريعة الإسلامية عن النموذج السياسي الذي كان يتبعه سيدنا أبو بكر وعمر – رضي الله عنهما – ؟ هل كان عمر بن الخطاب – الذي عده التاريخ نموذجًا للحاكم العادل – مستبدًا؟ أم كان نموذجًا للمستبد المتسامح أم العادل المستبد؟ وعلى أية حال لن تشهد مصر الاستقرار إلا إذا تحقق العدل؛ ولن يتحقق العدل إلا بالقوة التي غالبًا ما يصنفها أصحاب المصالح والرافضون للتغيير بالاستبداد .. فإذا كان الاستبداد يحقق العدل ويخرج مصر من كبوتها الاقتصادية فأهلًا به. وأخيرًا نتساءل: إذا كان مرسي ليس نموذجًا للقائد المستنير، فأي المتصارعين على كرسي الرئاسة يملك مقومات الحاكم .. المستبد العادل؟

□ □ □ □

١ الجماعة والنفق المظلم

لا تختلف التنظيمات الإنسانية في بقائها وتطورها عن الإنسان ككائن اجتماعي. فهي تُولَد وتنمو، وتتطور وتموت، وتحمل بذور فنائها بداخلها كما يحمل الإنسان عوامل فناءه في معاصيه لفطرته التي خلقه الله عليها، ومن لم يؤمن بأن لكل نظام إنساني نهايته؛ فإنه بالتأكيد أعمى وغير مدرك لكنه الحقيقة أو أنه غبي ولم يتعلم الدرس. فأي تنظيم إنساني يمر بمراحل ثلاث تبدأ بالتعاقد وتحديد الهدف ثم التفاعل وينتهي بالتحلل، ويرتبط بقاء التنظيم بمشروعية أهدافه وقدرته على مسايرة البيئة وانصياعه للنظام العام. فقد ينهار التنظيم من الداخل عندما يفقد أعضاءه الشفافية وتتملكهم الأنانية، وعندما يشعرون بأنهم أكبر من المجتمع الذي يعيشون فيه، وقد ينهار من الخارج عندما تتعارض أهدافه مع الصالح العام ويخرج عن القوانين التي تنظم وجوده. وجماعة الإخوان كأي تنظيم اجتماعي لا نستطيع أن ننكر كفاءته ولا نستطيع أن نعترف بشرعية وجوده؛ ولهذا فإن الدعوة لحل هذه الجماعة ليست محض تجني وافتراء، ولكنها دعوة خالصة لاحترام القانون الذي نيط بأعضائها تنفيذه بعد اعتلائهم الحكم؛ فهذه الجماعة لا تخضع لقانون الأحزاب ولا ينطبق عليها قانون النقابات وتخالف أنشطتها بفجاجة قانون تنظيم العمل الأهلي وهذه التشكيلات الثلاثة هي التي نص عليها القانون ليس في مصر وحدها بل في معظم دول العالم كقنوات شرعية لحرية التعبير والتواصل مع السلطة

والمجتمع، ويعد الخروج عنها محض إدانة واتهام. وإن لم يقم النظام الحاكم بمحاسبة الجماعة وإخضاعها للقانون فإنه متورط معها وشريك لها في الخروج عن النظام ووجب الخروج عليه فأنه نظام فاقد للشرعية غير موثوق في انتمائه للوطن. وإذا لم توفق الجماعة أوضاعها وتنصاع للقانون فإنها تمارس ضربًا من أعمال البلطجة السياسية ووجب على السلطة قبل الشعب ردعها حتى لا تكون نموذجًا لجماعات أخرى تشاركها السير على الدرب، ربما تعجز الدولة حينها عن درء مساوئها ورصد علاقتها في الداخل والخارج. وإذا كان الإخوان يعترفون بأن جماعتهم تم قيدها كجمعية أهلية في مارس١٩٢٨ ولم ينصاعوا لقرار الحل الذي صدر ضدهم في ٢٤ أغسطس ١٩٥٤؛ فإنها بالقطع مخالفة ماليًا وإداريًا لكافة قوانين العمل الأهلي. حيث تحظر هذه القوانين على الجمعيات الأهلية القيام بأي نشاط سياسي أو دينى.

وإذا اعتبرنا عدم التزامها بنصوص القانون مخالفة إدارية يعاقب عليها القانون؛ فإننا لا يمكن أن نتجاهل المخالفات المالية، فكلنا على علم بأن الجماعة تقوم بتحصيل من ٣ إلى ٧ ٪ من دخول أعضائها دون ترخيص جمع مال وتتلقى تبرعات دون الكشف عن مصادرها وسبل إنفاقها، كما أنها لا تخضع للرقابة المالية والإدارية كسائر الجمعيات الأهلية .. فلم يعد بعد الثورة رموز ولا مؤسسات على رأسها ريشة، ومن ثم فإن جماعة الإخوان المسلمين ليس أمامها سوى طريقين للخروج من أزمتها مع الشعب الأول محاولة توفيق أوضاعها كجمعية أهلية مع القانون الحالي للجمعيات، وهذا الحل يستوجب من الجماعة تقديم كل سجلاتها للفحص المالي والإداري وإذا ثبت أنها قامت بدعم حزب الحرية والعدالة أو أي نشاط سياسي آخر ماليًا فسوف بتم مطالبتها برد المبالغ باعتبارها مال عام، وإذا لم تتمكن من رد المبالغ لخزانة الدولة فسوف يتعرض مكتب الإرشاد برمته للمساءلة التي قد تفضي بأعضائه للسجن؛ مما قد يضع الرئيس

وحكومته في مأزق تاريخي لا يحسد عليه. والطريق الآخر يكمن في حل الجماعة والاكتفاء بحزب الحرية والعدالة كقناة شرعية للوصول للسلطة وتحقيق الحلم.

□ □ □ □

٢ الليبراليون والجماعة... في حضرة الرئيس

الشعب المصري من أكثر الشعوب إيمانًا بالقضاء والقدر، شعب لا يهتم إلا لكرامته ولا يثأر سوى لشرفه ولا يثور إلا بعد ظلم وصبر، شعب يحمل جملة من المتناقضات، فرغم حبه الشديد للحياة وتمسكه الأشد بالاستمرار فيها، نجده من أكثر الشعوب إقبالًا على الموت إذا ما تعارضت فكرة الموت مع عيشته كريمًا على الأرض. وهذا ما جعله خير رادع لكافة القوى الإمبريالية التي غزت أراضيه على مر التاريخ، وانتهى من عراكه الطويل من أجل الاستقلال واستعادة الكرامة إلى الدخول في صراع أطحن مع حكامه المصريين الذين نهبوا حاضره ليضعوه في مستقبل أبنائهم؛ وَهَّب الشعب ثائرًا لتغيير المشهد وتحرير المستقبل المحتل لدى حفنة من المتآمرين على امتلاكه.. وسقط الحاكم وراح الشعب يبحث عن البديل. بحث في قمة السطحية والاستهتار لا يرقى لحجم ولا قيمة الدماء التي سفكت من أجله ولا لخطورة المرحلة التي يعيشها الشعب ولا لمستوى أحلامه. حالة من اللامبالاة والاسترخاء أصابت الشعب المصري في مرحلة حاسمة لاختيار رئيسًا يخلف في التاريخ وعلى الأرض رمسيس ومحمد علي باشا والزعيم جمال عبد الناصر.

فبعد سقوط مبارك تنازعت الأهواء على كرسي الرئيس، وحبذ الليبراليون أن يكون

توافقيًا يمثل كل التيارات "رئيس أربعة في واحد" متغافلين كعادتهم إرادة الشعب وأن الرئيس لن يأتي إلا من خلال صناديق انتخابات حرة، المتحكم الأول والأوحد فيها هو حزب الكنبة كما يطلقون أو الأغلبية الصامتة التي ينكرون دائمًا تواجدها، وينصبون أنفسهم دائمًا وصايا عليها واصمين إياها بالغباء وسوء الإدراك والتصرف وعدم امتلاك الرؤية للمستقبل.. ولم يدرك الليبراليون أن هذه الأغلبية إن لم تكن تمتلك الرؤية وحنكة الحوار فإنها تمتلك القدرة على صناعة المستقبل وتشكيل سياساته من خلال هيمنتها على صناديق التصويت والاقتراع؛ ولعل هذا التجاهل أو ذاك الانكار سوف يعود بكل هذه الأطياف مائة خطوة للوراء، فقد تأتي هذه الأغلبية برئيس ترفضه معظم الحركات السياسية وخاصة الليبرالية منها، وهنا يحدث تصادم حاد بين الليبراليين والرئيس مشابهًا لتصادمهم المشظي مع البرلمان. ولكن إذا حدث هذا التصادم فهل سوف تلجأ الميادين الليبرالية إلى تعيين رئيسًا موازيًا كالبرلمان الموازي الذي يسعوا اليوم لتشكيله؛ وبذلك يكونوا قد صنعوا لأنفسهم دولة جديدة داخل الدولة الأم، وفي ذلك دعوة غير مباشرة للانفصال من النسيج الوطني. فهل من المنطقي أن يختزل الليبراليون إرادة ٩٠ مليون مواطن في إرادة ٥٠ شخصًا قرروا الاجتماع سويًا لاختيار الرئيس القادم؟ وعلى أية حال فإذا كانت هذه هي المعضلة فكيف نتفاداها؟ وهل من الممكن أن نتفق جميعًا على شخص وشخصية الرئيس، وإذا كان؛ الاختلاف في الرأي وارد؛ فعلينا أن نبحث عن الفضيلة فيه.

وعلى الجانب الآخر فقد أثبتت الجماعة أنها الأشد ذكاءً والأكثر حنكة في شئون السياسة من الليبراليين الذين وضعوا جُل هَمِهم في كرسي الرئاسة بدعمهم لأشخاص ربما اختلف الشارع المصري حول مدى مصداقيتهم أو على الأقل لم يحظوا برضا عام، في الوقت الذي توغلت فيه الجماعة في كافة المؤسسات الرئيسية بالدولة فمثلت الأغلبية

في مجلسي الشعب والشورى "السلطة التشريعية" ومعظم النقابات العمالية والمهنية "الجهات الرقابية" وراحوا يتحسسون الطريق للمؤسسات التنفيذية فاستقطبوا لصفوفهم فيلقًا من رجالات الشرطة وطالبوا بقبول دفعة شرطية جديدة من أبناء الجماعة، وتصالحوا مع الجيش .. وتعارضوا مع المنشقين من أبناء الجماعة الذين انشقوا طمعًا في كرسي الرئيس؛ فتلقَفَتهم خَيَابة الليبراليين، ففقدوا جزءًا كبيرًا من شعبيتهم في الشارع .. وبذلك تكون الجماعة قد وضعت أيديها على المشهد السياسي برمته في إطار من الرضا الشعبي شبه العام دون أن يفقدوا شيئًا من أحلامهم بل أخذوا أكثر مما كانوا يحلمون.. ففي الوقت الذي أصبحت فيه الجماعة هي الطرف الأكثر تأثيرًا في إعداد الدستور المصري انشغل الليبراليون بتشكيل مجلسًا لقيادة الثورة من أنفسهم بالإضافة إلى انشغالهم بملف محاكمات الرئيس المخلوع وأعوانه.. اهتمامات غير متكافئة وخطوات تحسب كلها لذكاء الجماعة.. ووفقًا لجملة الإنجازات التي حققتها الجماعة يصبح الرئيس ليس سوى رمزًا شرفيًّا للسلطة أو استكمالًا للشكل العام للدولة ووجاهتها، تحركه أهداف الجماعة في إطار من الشرعية العامة، فإن جاء الرئيس من خلفياتهم كان توافقيًا .. وإن خرج عن عباءتهم فالسلطة في أيديهم.

□ □ □ □

٣ من البرلمان إلى الميدان

في ٢٤ يناير دُعيت من قناة صوت الشعب للمشاركة في تحليل المشهد البرلماني في أولى جلسات برلمان ما بعد الثورة، والتي اغتنمتها فرصة لتقدير ذهنية الأعضاء ومراقبة الأداء البرلماني خارج كوادر الكاميرا .. وفي هذا الموقف لفت انتباهي ثلاثة أشياء، أولها الشارات التي توشح بها أعضاء البرلمان من الليبراليين وقوى الثورة وهي «لا للمحاكمات العسكرية» والذي أراه مطلبًا عامًا مبهمًا لم يحدد نوعية هذه المحاكمات العسكرية التي يرفضونها في أولى جلسات مجلسهم المعول عليه بناء الوطن وتنميته.. وهل معنى هذا المطلب هو محاكمة العملاء والجواسيس في محاكم مدنية بدل من العسكرية، وكذلك محاكمة رجال الجيش والشرطة الذين يرتكبون جرائم ضد الأمن القومي في محاكم مدنية، ولماذا نطالب بحماية البلطجية الذين راحوا يغدرون بالوطن في ظرف تاريخي صعب ويروعون أمن المواطنين في الشوارع والأعمال والمنازل من المثول أمام المحاكم العسكرية .. وكان الأولى بهم المطالبة بحماية أهل الرأي وكفالة حق التعبير دون المثول أمام القضاء باعتباره حق إنساني أصيل .. ربما كان ذلك أنفع للوطن من الدفاع عن المجرمين والعملاء والخونة .. وثان الأشياء التي لفتت الانتباه هو عدم التزام نواب المجلس بالقسم الدستوري في البرلمان، وذهب كل فريق ليقسم حسب عقيدته السياسية وخلفياته الميدانية. ولم يتحد نواب البرلمان على قسم واحد؛

مما يؤشر على تناحر مستقبلي في التشريع لقضايا الوطن، فانقسم أعضاء البرلمان بين ملتزم بنص القسم وغير ملتزم وبين معدل أو مُغَيِر فيه ومنكره تمامًا .. فالذين جاءوا من خلفيات دينية وموقنين بأن شعاراتهم الدينية هي مصدر وصولهم للبرلمان أضافوا إلى القسم الدستوري عبارة «بما لا يخالف شرع الله» .. والذين جاءوا من الميادين الثائرة مقدرين فضلها في إنجاحهم للوصول إلى البرلمان فقد أقسموا بتحقيق أهداف الثورة والانتقام للشهداء .. لقد حدثت هذه الانقسامات في لحظة تاريخية حاسمة يتابع فيها الشارع برلمانه الحر المنتخب ليتبين الفرق بينه وبين ما كان في العهد البائد وفي لهفة لتوحد الصف والهدف واستعادة هيبة الدول وسكينة الوطن .. بيد أن نواب البرلمان خذلوا ناخبيهم واختلفوا بضراوة على شكل القسم ومضمونه مما يظهر تفاوتاتهم واختلافاتهم الأيديولوجية التي ربما تولد اختلافًا وتناحرًا في التشريعات المزمع إعدادها في هذه الدورة البرلمانية، فكيف يطالبون الشعب مستقبلًا باحترام قرارات البرلمان وهيبته وهم أول من خالفها واعترض على نظامه وقدسيته .. فضلًا عن أنهم أقسموا على احترام دستورًا غير موجود .. فكيف يقسمون على احترام دستور لم يأت بعد ولم يتحدد شكله وليس من المتوقع الاتفاق على مضامينه بسهولة في ظل هذه البدايات غير المبشرة في الحوار .. وثالث ملاحظاتي كانت حول مطالبة أعضاء البرلمان بإقامة محاكم ثورية لمحاكمة قتلة الشهداء والمتورطين في قضايا الفساد في النظام السابق، وهذا يعد تشكيكًا صريحًا في نزاهة القضاء المصري الذي يحتكم إليه عامة الشعب في خصوماتهم،، فكيف يطالبون الشعب باحترام أحكامه وقد أعلنوا فقدان ثقتهم به .. فحينما اقترحوا هذه المحاكم لم يبينوا سبب اعتراضهم فيما إذا كان لعدم ثقتهم في القضاء أم في القوانين والتشريعات التي يستند إليها القضاء في أحكامه.. ولم يضعوا لنا تصورًا لكيفية إقامة وتشكيل هذه المحاكم والشروط الواجب توافرها في أعضائها وما هي خلفياتهم الثقافية

والأيديولوجية .. وما المصدر الذي سوف يستقون منه أحكامهم حالة عدم اعترافهم بالقوانين ولا سيما قانون الإجراءات المعمول به في مصر. وهل يقبل الشارع المصري هذه المحاكم ويؤيدها .. أَوَ ليس من حق المتهم أن يحدد المحاكم التي يحاكم أمامها، أليس ذلك حق أصيل من حقوق الإنسان .. وعمومًا فالواضح في المشهد البرلماني أن معظم نوابه جاءوا من خلفيات دينية وميادين ثائرة ولم يكن لهم دراية كافية بشرعية البرلمان وأحكامه وأدوار النواب . إذ أننا وجدناهم في أولى الجلسات يعلقون الشعارات ويرفعون المطالب وترك بعضهم البرلمان وراح يشارك الميادين هتافها.. وقد نسوا أنهم الآن ليسوا في موضع الطلب والهتاف بل في موضع التنفيذ، فقد نيط بهم تحقيق مطالب الشعب ووضع التشريعات الملائمة فهم تعاملوا مع البرلمان كما لو كانوا في اجتماع جمعية أهلية أو مركز شباب وما يشوب هذه الاجتماعات من لغط وفوضى وعدم اكتراث.. وعمومًا فما زال الوقت أمامهم لإصلاح ما فسد في الجلسات الأولى للبرلمان وتصحيح المسار لبناء فكري موحد ينتج لنا تشريعات عامة مرضية لكل طوائف الشعب تخدم صالح الوطن وتعبر عن آماله ومستقبله.

□ □ □ □

٤ وهم البرنامج الانتخابي

جاءت البرامج الانتخابية للمرشحين هلامية وغير ملائمة لفلسفتهم في الإصلاح؛ لما تضمنته من شعارات غير قابلة للتطبيق وغير قادرة على مجابهة المعضلات الحقيقية التي يئن منها الوطن كالحرمان والجوع والمرض والأمية وافتقاد الإحساس بالأمان والعدل؛ مما دفعنا إلى الشك في نتائج الاستطلاعات التي أجرتها بعض المؤسسات وخاصة جريدة الشروق حول أقوى البرامج الانتخابية للمرشحين لمنصب الرئيس، نظرًا لعدم جدية هذه الاستطلاعات وافتقادها لمقاييس موضوعية ودقيقة في التقييم.. فبالنظر إلى مشروع النهضة الذي تبناه دكتور محمد مرسي نجد أنه يعاني من ضعف واضح في مكوناته ومحاوره لما يتسم به البرنامج من سرد نظري يفتقد القدرة على معايشة الواقع والتعبير عنه؛ فلم يتطرق البرنامج تمامًا لمشكلة الفقر سوى في سطرين اثنين في محور العدالة الاجتماعية مشيرًا إلى أنه سوف يحارب الفقر عن طريق تعديل قوانين الضرائب مع إعادة توزيع الدخول وهذا الحل رغم ضعفه الشديد وعدم فعاليته إلا أنه ضَيَّق كثيرًا من مفهوم العدالة الاجتماعية عندما حصره في مجموعة عناصر لا علاقة لها بمفهوم العدالة الاجتماعية الذي تدارسه فلاسفة القانون والأخلاق والاجتماع الذين أكدوا ارتباطه الوثيق بمشكلة الفقر. وتناول المرشح رؤيته للتنمية في محور الاقتصاد التنموي الذي خلا تمامًا من أي رؤى للنهضة والخروج من الأزمة ومن الصعب تحويل معطياته

إلى خطط تنفيذية يمكن تطبيقها وقياس نتائجها.. أما برنامج الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الذي تصدر نتائج استطلاعات جريدة الشروق، فقد أشار أنه سوف يواجه مشكلة البطالة بعمل قواعد بيانات للمتعطلين، ولم يدرك المرشح بأن الدراسة والرصد هما أداتي تشخيص للمشكلات وليس لعلاجها، وأكد أنه سوف يشجع الاستثمارات التي تستوعب العدد الأكبر من العمالة مثل أعمال التشييد والبناء متجاهلًا ما تعرضت إليه الأراضي الزراعية من غزو خراساني فاق ما يزيد عن ٢٠٠ ألف مبنى مخالف منذ بداية الثورة، وهو بذلك يدعو لمزيد من التوسعات السرطانية للعمران وعلى الشباب المصري أن يعد نفسه جسديًا للعمل في الفاعل بدلًا من إنتاج التكنولوجيا، وفي ذات الوقت أكد أبو الفتوح أنه سوف يعمل على زيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الصحراء متجاهلًا أيضًا أزمة المياه التي تعيشها مصر منذ أعوام وأننا لدينا عجز في مياه النيل وصل إلى ١٣ مليار كيلو متر مكعب؛ مما تسبب في حرمان كثير من القرى من مياه الشرب عامة والنقية بصفة خاصة وكذلك تعرض مساحات واسعة من الأراضي الزراعية للتصحر بسبب ندرة المياه وارتفاع معدلات الاحتباس الحراري.

وإذا كانت برامج الناخبين بهذا الضعف والبعد عن محاكاة الواقع فيجب على الناخبين عدم الاعتماد على البرنامج الانتخابي للمرشح كمعيار للانتخاب وأن يستندوا فقط إلى خبراته السابقة في أعمال وطنية موثقة وقصص نجاح مشهودة ومؤكدة وحنكة سياسية واضحة في التعامل مع معطيات الواقع المصري الراهن وكذلك في التعامل مع الأوضاع السياسية المحيطة بالوطن من جوانبه الثلاثة فضلًا عن علاقة المرشح بالعالم الخارجي. وعلينا ألا نقبل مرشح أو نرفضه بناءًا على انتماءاته السياسية والدينية فكلنا أبنا وطن واحد وليس من العدل التمييز على أساس الدين أو العرق أو الطائفة أو الفكر. ولا بد أن تكون الكفاءة هي المحك الأساسي للاختيار والتمييز بين مرشح وآخر.

فكفانا صناعة لآلهة نُرضخ أنفسنا لعبادتها وهي من صنع أيدينا، وكفانا إنتاجًا لأشباح لن تُخيف أحدًا سوانا.. ومن ثم فعلينا التحرر من كلمة إخوان وسلفيين وليبراليين وفلول فكلها أسماء أنتجتها عقولنا وليس من المنطق أن نجعلها تحكمنا وتوجهنا إلى الفتنة حيث كانت.. ويجب أن نختار الأصلح أيًّا كانت خلفيته ومن تنطبق عليه المعايير التي أسلفناها. ومن ثم فهناك خمسة مهام أساسية يجب أن يضطلع بها الرئيس فور توليه للحكم وعليه أن يقدم لنا تصورًا منطقيًا سريعًا لآلية تنفيذ هذه المهام قبل التصويت وهي: أولًا: إعادة الأمن للشارع مع تحسين أحوال الداخلية وإعطاء أفرادها السلطات الكافية لممارسة مهامهم الأمنية المقننة مع إيجاد البديل المناسب لجهاز أمن الدولة فلا توجد دولة في العالم ليس بها جهاز لأمن الدولة .. وإلا استشرى المجرمون في كل مكان. ثانيًا: زيادة معدلات الإنتاج والحد من البطالة، مع مراعاة أو زيادة في دولاب الحكومة؛ فمعدلات التشغيل والتعاقدات التي تمت بعد الثورة سوف تدفع فاتورتها موارد الدولة قريبًا فمعظم الذين تم تعيينهم لم يكن لهم توصيف وظيفي في الدولاب الحكومي. ثالثًا: إصلاح التأمين الصحي وتحسين حالة المستشفيات العامة. وعلى الرئيس القادم هنا أن يدرس جيدًا النموذج البريطاني في التأمين الصحي والذي تبنته "مارجريت تاتشر"، وعليه فورًا التخلص من فكرة الانتقائية في المستشفيات العامة بإلغاء الجناح الشعبي والاقتصادي مع توحيد الخدمة لكل أبناء الشعب دون تمييز. رابعًا: إصلاح التعليم وفتح منافذ الإبداع في كل مجالات العلم وتحفيز المبدعين ماديًا وأدبيًا، وأن يكون معيار الإبداع هو تقديم حلول مبتكرة وغير تقليدية لقضايا الواقع المصري المعاش مع تحسين الأحوال المعيشية وبيئات العمل للمدرسين وأساتذة الجامعات. خامسًا: إنشاء جهاز رقابي لكشف الفساد ومحاربته، وذلك يتطلب السرعة في حل جهاز الرقابة الإدارية المشكل من رجال الجيش والشرطة مخالفًا للقانون ٥٤ لسنة ٦٤ والإتيان بجهاز رقابي

قوي من خبراء مدنيين في المجالات المالية والإدارية قادر على التعامل مع المستندات بعقلية الخبير وليس الشرطي، فالعمل الناجح دائمًا وراءه رقابة قوية .. وعمومًا فإن الاحتكام إلى رؤية المرشح في الحد من الفقر كمعيار للتمييز بين البرامج الانتخابية للمرشحين ربما يكشف لنا مدى ضعف وسطحية هذه البرامج؛ باعتبار أن الفقر من أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري وفشلت كافة حكومات ما قبل الثورة وما بعدها في التخلص منه، لدرجة أننا كنا ولا زلنا نخشى من ثورة وشيكة للجياع ربما كانت هي الثورة العاجلة في حالة استمرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية في التدهور إذا فشل الشعب في اختيار المرشح الأكفأ أو فشل الرئيس القادم في تقديم حلولًا سريعة للخروج من الأزمة.

□ □ □ □

٥ جمهورية الإخوان.. مخاوف الصعود والسقوط

كانت مصر دائمًا مطمعًا للغزاة المهووسين بثرواتها وعبقرية مكانها ومكانتها الفاعلة في الأرض والتاريخ، وفي كل محاولة لسلب الهوية والانكسار كان الرهان للانتصار معقودًا على العقل المصري وكرامته الرافضة لوجود المحتل على الأرض، وفي كل الأحوال فالذي كَّر على مصر مرة ومُنِيَّ بالهزيمة لا يفكر ثانية في تكراره، إلا إسرائيل فإنها لا تمل من محاولاتها المستميتة لإسقاط مصر، فلا ننسى جميعًا تحالفها مع فرنسا وإنجلترا في عدوانها الثلاثي ولا ننسى حرب الاستنزاف ونكسة ٦٧، ولا تنسى إسرائيل هزيمتها في ٧٣ التي اعتبرها المصريون حرب كرامة وليست حربًا على الأرض. كما أن معظم ثورات المصريين كانت ثورات سياسية رافضة لسقوط الوطن مستهدفة الحفاظ على هويته ليبقى اسم مصر عَلَمًا في تاريخ معارك الكرامة الإنسانية الباسلة على مر التاريخ الإنساني. ولكن يبدو أن محاولة إسقاط مصر لم تنته بعد وعلى المصريين أن يستعدوا دائمًا للحرب من أجل الحفاظ على هويتهم المرتبطة دائمًا بالأرض فإذا ضاعت الهوية ضاعت الأرض وإذا ضاعت الهوية والأرض سقط الوطن برمته. فعلى مدار الستين سنة الماضية فقدت مصر قسطًا كبيرًا من هويتها الثقافية لدرجة أن تخوف بعض الكتاب من تهويد العقل المصري، ذلك العقل الذي قاوم احتلال الأرض على مر التاريخ، حتى أدرك العدو استحالة احتلال الأرض دون استعمار للعقل، فإذا

تمكن من غزو العقل فقد أردى الهوية وأسقط الوطن؛ وكان المواطن المصري الأصيل دائم العصيان والتمرد على الثقافة الغربية والوهابية الغازية لقيمه وأخلاقه، في لحظة وقع فيها النظام الحاكم في براثن المخططات الصهيونية التي أغرته لتأجير الوطن وفتح ثقافته على كافة الثقافات خانعة لا مهيمنة، فكانت الريح دائمًا لا تأتي إلا بما يسرق الهوية ويفسد القيم؛ لدرجة تصالحت فيها عقلية الشباب المصري مع الذهنية الصهيونية المتآمرة. واستمر سيل الهبوط جارفًا لكل ما هو أصيل، فتعرضت مصر لأزمة حضارية محتومة في الهوية كانت مثار جدل على مدار السنوات العشر الأخيرة، للدرجة التي جعلت البسطاء وأنصاف المثقفين لا يرون سوى الدين حلًّا لأزماتهم كلها وليست الثقافية وحدها، وتجسدت هذه الرؤى في شعارات «الإسلام هو الحل» واستغل مهوسو السلطة أفيونية الأديان واتخذوها الحصان الرابح في سباقهم لاحتكار السلطة وفرض الفكر والرأي، واستغله المتآمرون سلاحًا لضياع الهوية وفض الشمل وبث الفرقة بكل السبل وإن لم يدرك التجار مخططاتهم، فكل كان يغني على ليلاه. وبقيام ثورة ٢٥ يناير تعلق هؤلاء التجار بذيولها، فلما نجحت قفزوا من الخلف إلى المقدمة ولسان حالهم يقول: «جئنا من السماء نحمل الخير للوطن» مستغلون في ذلك تنظيمهم الأقوى في مجتمع مهلهل وتعاطف شعبي متعطش لاستعادة الهوية المصرية المنتهكة والكرامة الضائعة ووعي شعبي موجه نحو فكرة الدين هو الحل. بالإضافة إلى عدم قدرة التيارات الأخرى على التوحد وتكوين الائتلافات والاتفاق على الهدف. ومن ثم فقد تعرضت مصر لنوع آخر من السقوط فالذي يشاهد جلسات البرلمان يلحظ بشدة أنهم أناس لم نعرفهم رغم أننا قد انتخبناهم بإرادتنا الحرة.. مد إخواني شككت الوثائق في مصدر تمويله من دولة عدها الشرفاء بقعة إسرائيلية في الجسد العربي هي قطر، تلك الدولة التي تسعى الآن في ظل الحضور الإخواني الحصول على امتياز قناة

السويس لمدة ٩٩ عامًا، فمن أوحى لقطر بهذه الفكرة الجهنمية وهل تقوى هذه المشيخة البدوية على تشغيل هذا الكيان الاقتصادي العملاق أم سوف تدعمها إسرائيل؟ تلك التي ذرعتها إعلاميًّا في جسد الوطن لتأجيج الفتن وفض الشمل، فلا يخفى علينا الدور الاستخباراتي لقناة الجزيرة المحولة على القمر العبري والممولة من إسرائيل لصالحها. ولا تخفى علاقة قطر بإسرائيل. فإذا أكملنا الضلع الثالث وتأكدت علاقة الجماعة بقطر تصبح الجماعة كلها موضع اتهام. وعندها نعلن عن يقين .. سقوط دولة مصر وقيام جمهورية الإخوان.

□ □ □ □

٦ مصر والهوية وجمهورية الإخوان

كانت مصر دائمًا مطمعًا للغزاة المهووسين بثرواتها وعبقرية مكانها ومكانتها الفاعلة في الأرض والتاريخ، وفي كل محاولة لسلب الهوية والانكسار كان الرهان للانتصار معقودًا على العقل المصري وكرامته الرافضة لوجود المحتل على الأرض، وفي كل الأحوال فالذي كَرَّ على مصر مرة ومُنِيَّ بالهزيمة لا يفكر ثانية في تكراره، إلا إسرائيل فإنها لا تمِل من محاولاتها المستميتة لإسقاط مصر، فلا ننسى جميعًا تحالفها مع فرنسا وإنجلترا في عدوانها الثلاثي ولا ننسى حرب الاستنزاف ونكسة ٦٧، ولا تنسى إسرائيل هزيمتها في ٧٣ التي اعتبرها المصريون حرب كرامة وليست حربًا على الأرض.

كما أن معظم ثورات المصريين كانت ثورات سياسية رافضة لسقوط الوطن مستهدفة الحفاظ على هويته ليبقى اسم مصر عَلَمًا في تاريخ معارك الكرامة الإنسانية الباسلة على مر التاريخ الإنساني. ولكن يبدو أن محاولة إسقاط مصر لم تنته بعد وعلى المصريين أن يستعدوا دائمًا للحرب من أجل الحفاظ على هويتهم المرتبطة دائمًا بالأرض فإذا ضاعت الهوية ضاعت الأرض وإذا ضاعت الهوية والأرض سقط الوطن برمته.

فعلى مدار الستين سنة الماضية فقدت مصر قسطًا كبيرًا من هويتها الثقافية لدرجة أن تخوف بعض الكُتَّاب من تهويد العقل المصري، ذلك العقل الذي قاوم احتلال الأرض

على مر التاريخ، حتى أدرك العدو استحالة احتلال الأرض دون استعمار للعقل، فإذا تمكن من غزو العقل فقد أردى الهوية وأسقط الوطن، وكان المواطن المصري الأصيل دائم العصيان والتمرد على الثقافة الغربية والوهابية والشيعية الغازية لقيمه وأخلاقه، في لحظة وقع فيها النظام الحاكم في براثن المخططات الصهيونية التي أغرته لتأجير الوطن وفتح ثقافته على كافة الثقافات خانعة لا مهيمنة، فكانت الريح دائمًا لا تأتي إلا بما يسرق الهوية ويفسد القيم؛ لدرجة تصالحت فيها عقلية الشباب المصري مع الذهنية الصهيونية المتآمرة. واستمر سيل الهبوط جارفًا لكل ما هو أصيل، فتعرضت مصر لأزمة حضارية محتومة في الهوية كانت مثار جدل على مدار السنوات العشر الأخيرة، للدرجة التي جعلت البسطاء وأنصاف المثقفين لا يرون سوى الدين حلًّا لأزماتهم كلها وليست الثقافية وحدها، وتجسدت هذه الرؤى في شعارات "الإسلام هو الحل" واستغل مهووسو السلطة أفيونية الأديان واتخذوها الحصان الرابح في سباقهم لاحتكار السلطة وفرض الفكر والرأي، واستغله المتآمرون سلاحًا لضياع الهوية وفض الشمل وبث الفرقة بكل السبل وإن لم يدرك التجار مخططاتهم، فكل كان يغني على ليلاه.

وبقيام ثورة ٢٥ يناير تعلق هؤلاء التجار بذيولها، فلما نجحت قفزوا من الخلف إلى المقدمة ولسان حالهم يقول: "جئنا من السماء نحمل الخير للوطن" مستغلون في ذلك تنظيمهم الأقوى في مجتمع مهلهل وتعاطف شعبي متعطش لاستعادة الهوية المصرية المنتهكة والكرامة الضائعة ووعي شعبي موجه نحو فكرة الدين هو الحل. بالإضافة إلى عدم قدرة التيارات الأخرى على التوحد وتكوين الائتلافات والاتفاق على الهدف، ومن ثم فقد تعرضت مصر لنوع آخر من السقوط، فالذي كان يشاهد جلسات البرلمان يلحظ بشدة أنهم أناس لم نعرفهم رغم أننا قد انتخبناهم بإرادتنا الحرة.. مد إخواني شككت الوثائق في مصدر تمويله من دولة عدها الشرفاء بقعة إسرائيلية في الجسد العربي

هي قطر، تلك الدولة التي تسعى الآن في ظل الحضور الإخواني الحصول على امتياز قناة السويس لمدة ٩٩ عامًا، فمن أوحى لقطر بهذه الفكرة الجهنمية وهل تقوى هذه المشيخة البدوية على تشغيل هذا الكيان الاقتصادي العملاق أم سوف تدعمها إسرائيل؟ تلك التي زرعتها إعلاميًّا في جسد الوطن لتأجيج الفتن وفض الشمل، فلا يخفى علينا الدور الاستخباراتي لقناة الجزيرة المحولة على القمر العبري والممولة من إسرائيل لصالحها. ولا تخفى علاقة قطر بإسرائيل. فإذا أكملنا الضلع الثالث وتأكدت علاقة الجماعة بقطر تصبح الجماعة كلها موضع اتهام. وعندها نعلن عن يقين .. سقوط دولة مصر وقيام جمهورية الإخوان.

□ □ □ □

٧ هؤلاء هم الإخوان .. وهذه نهايتهم !!

لدي قناعات قوية بأن كل نظام في الكون يحمل بذور فناءه، وغالبًا ما تكمن تلك البذور المدمرة في الأساليب والطرق التي يختارها النظام بمحض إرادته لاستمراره وتمكينه من الأرض، كما أن لدي قناعات بأن المؤسسات تغلق عندما تنفصل خدماتها عن الاحتياجات الحقيقية للجماهير أو عندما تقدم منتجًا لا يتناسب مع حجم الاحتياجات والطموحات التي تنشدها الجماهير، أو عندما تتقطع جسور الثقة بين المؤسسة وجمهورها.. وهكذا تسقط الأنظمة الحاكمة متى انفصلت إرادتها عن إرادة الشعب الذي تحكمه، وعندما تتعالى عليه وتتجاهل مطالبه وأحلامه. ورغم أن جماعة الإخوان المسلمين تعد من أطول التنظيمات السياسية عمرًا وأكثرها ترابطًا، إلا أنه وعلى مدار تاريخها السياسي الطويل لم تقف في موقف الاختيار ولم يكن أمامها سوى هدف واحد وهو الوصول للسلطة ولم يكن أمامها طريق سوى الصراع مع النظام الحاكم والضغط عليه من خلال حجم القاعدة الشعبية الموالية للجماعة، ولم يكن حق الاختيار مكفول لأعضاء الجماعة، فغالبًا ما يكون حق الاختيار مكفول لمن هم في السلطة فقط.

وفور وصول الإخوان للحكم كان الاختيار لشغل المناصب القيادية في الدولة هو العقبة الكؤود أمام سير الجماعة لأهدافها السياسية المغلفة بالدين والدعوة للتدين..

وانسلخ الإخوان من جلودهم وتنصلوا من مبادئهم الدينية التي تقوم على الصدق والأمانة والشفافية والإخلاص وتخلقوا بأخلاق السياسيين القذرة التي تقوم على أن الغاية تبرر الوسيلة، ومن أجل السلطة تصبح كل الطرق للوصول والحفاظ عليها حلالًا، ولو كلفهم الأمر بأن تقوم دولتهم على بركة من دماء الأبرياء، ومن ثم فقد تحول تنظيم الجماعة من تنظيم يقوم على الحكمة في إدارة شئون أفراده إلى تنظيم تحكمه العاطفة والمصلحة العليا للجماعة ولو على حساب الوطن، تلك المصلحة التي بات ينظر إليها في مكتب الإرشاد من منظور ضيق، يهدد مستقبل الجماعة ويدعو الشارع المصري للثورة عليها. فلم يكن اختيار الجماعة لهشام قنديل رئيسًا لوزراء مصر اختيار يحكمه المنطق ولم يكن التمسك به في ظل المطالبات الشعبية والحزبية العديدة من مصلحة الجماعة.. ولا أفشي سرًا إذا قلت أن ثمة انفصال أيضًا بين مكتب الإرشاد وباقي أعضاء الجماعة ذاتها، وأن المبرر الوحيد لبقاء الجماعة حتى الآن هو أن مستقبلهم واحد.. لدرجة أنني سمعت كثيرًا من أعضائها يقولون ليس لنا تنظيمًا غيرها وإذا تركناها فأي الأحزاب تقبلنا،، وكيف نترك صرحًا بنيناه بسنوات من السجن والتعذيب والإقصاء، وفضلوا أن يقوموا بإصلاحات داخلية لاذعة لمكتب الإرشاد، الذي صدم الجميع بعدم الاستجابة والتعالي على مطالب الأعضاء، وربما يزداد الخلاف حدة عند تحديد قوائم المرشحين لمقاعد في البرلمان القادم. وكثير من أعضاء الجماعة يتربص الإعلان عن قوائم المرشحين ليعلن رفضه وثورته على معايير الاختيار التي يتبعها مكتب الإرشاد.

ولم يكن الاختيار لشغل المناصب القيادية هو فقط من يهدد بحق بقاء جماعة الإخوان في السلطة، وإنما وقعت المعضلة الكبرى عندما حدد الإخوان أولياتهم عند وصولهم للسلطة، فقد كان أمامهم خياران، إما العمل بشكل سريع على تحقيق أهداف الثورة، وإحداث طفرة نوعية في حياة المواطنين من خلال الإسراع بوضع خطة مرحلية قصيرة

المدى تضمن تحسنًا ملحوظًا في الخدمات الأساسية للمواطنين، بشكل يُشعر المواطن بالعوائد الإيجابية لثورته الخالدة، ولكن ما فعله الإخوان هو مفاجأة الشعب بموجات من الغلاء وتناقص شديد في احتياجاته الأساسية من الغذاء والدواء، والعمل بشكل سريع على تمكين أعضاء الجماعة من مختلف مفاصل الدولة، والتواصل مع أجنحة الجماعة في مختلف الدول دون اهتمام واضح بالعلاقات الخارجية للدولة. ففي غضون أشهر قليلة من وجودهم في السلطة استطاع الإخوان أن يفعلوا بالشعب أفاعيل جعلته يترحم على عهد مبارك، ويرى في ثورته أعظم مثالًا للشر الذي أحرق حاضر الوطن ودمر مستقبله.. كما أحرق الإخوان بسياساتهم أشخاصًا عدهم الشعب في الماضي أبطالًا ولعل المستشار أحمد مكي يعد نموذجًا للبطل الذي أحرق نفسه عندما تلقى أكاذيبًا من وزير الداخلية وبثها على الشعب،، فما زال الإخوان يتبعون كل النهج التي تُعَجِل بنهاية دولتهم ...التي يراها الإخوان بعيدة وأنهم جبل أشم استعصى هدمه على أنظمة عديدة عاتية .. إلا أنني أرى أن نهايتهم قد اقتربت .. والبدايات علامة النهايات.

□ □ □ □

٨ مرسي والطريق إلى الزعامة

في إطار الظروف التاريخية العصيبة التي يمر بها واقعنا العربي المأزوم، ذلك العالم الذي بات ولا يظل يعاني من مشكلات أساسية تعترض حياته وتعيق تقدمه إلى المعيشة الملائمة، والمكانة الدولية المناسبة، التي بات ينشدها إبان كل حكم جديد. وأول هذه الطموحات تحرره من براثن التبعية لدول الغرب، تلك الدول التي جعلت من نفسها مراكزا تدور في فلكها كافة الدول العربية، حسب توجهاتها وطموحاتها السياسية والاقتصادية في المنطقة. هذه التبعية التي كرست فكرة انفصال إرادة الشعوب عن إرادة أنظمتها الحاكمة، فكان الغرب دائمًا هو المهيمن على مقدرات الأمور في المنطقة العربية؛ لدرجة أن معظم الأنظمة السياسية التي سبقت موجات الربيع العربي كانت قد وصمت بعملاتها وولائها لدول الغرب، وفرضت على شعوبها عزلة سياسية عن بعضها واختلقت الأزمات بين الشعوب؛ مما أدى إلى مفصلة القوى السياسية، وتسييس قوى الشعب المعارضة؛ بما يخدم الأنظمة الحاكمة من جانب، وعلى الجانب الآخر يؤبد فكرة العزلة السياسية بين الشعوب العربية، ويكرس التبعية المطلقة للدول العظمى.

ولما كان للأنظمة العربية الحاكمة إرادة مغايرة ومتعارضة مع إرادة الشعوب .. فقد ساهمت هذه الأنظمة الفاسدة في وقوع الشعوب العربية فريسة لاحتراق هويتها ذات

الطابع الإسلامي والعربي الأصيل، بداية من اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ التي ألبست الشعوب العربية أثياب فرنسية وأخرى إنجليزية وثالثة إيطالية، وصولًا إلى المد الشيعي الصفوي الذي ينخر كالسوس في عظام الأمة. واستمر الوضع المأزوم لسنوات من الكفاح تحملها الشعب العربي وحده في سبيل تحرير أراضيه وتأمين مطعمه، ورغم تحقيق الاستقلال في الأرض، بيد أن ما زال مستوطنا في العقل العربي البسيط.

وإذا كانت دول المغرب قد حرصت منذ بواكير الاستعمار على جعل المنطقة العربية سوقًا فسيحًا لبيع منجاتها، فما زال الوضع قائمًا بعد الاستقلال، وحرصت هذه الدول على بث روح الفرقة بين كافة الشعوب العربية بل وعملت على وأد أي فكرة للإصلاح وتوحيد للصف، وحاربت أي نية للتكامل الاقتصادي أو العسكري. ولعل فشل المشروع الناصري عام ١٩٦١م في تأسيس الجمهورية القومية خير شاهد على نية الغرب المستعمر في فض الشمل العربي.

والآن وقد أثبتت الشعوب العربية بأنها تملك الإرادة الحقيقية وأنها صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في تقرير مصير أمتها واختيار من يقودها إلى المستقبل الذي تنشده. فقد تبلورت فكرتنا لتوحيد الصف العربي من خلال دعوة الشعوب العربية قاطبة لتكوين اتحاد فيدرالي عربي يجمع شتات أمتنا ويحفظ لها كرامتها ويحقق لها كفايتها في علاقات تقوم على التكامل والهدف الواحد مع الحفاظ على هوية كل دولة ومكتسباتها الثقافية. ومن ثم فإننا نميل إلى محاكاة نموذج الاتحاد الأوروبي الذي استطاع أن يوحد بين الدول الأوروبية ذات المصالح والثقافات والأوضاع الاقتصادية والسياسية المتباينة، وجاءت هذه الفكرة إيمانًا منا كنخبة من مثقفي الأمة بأن إصلاح أمتنا العربية لن يأتي إلا من داخلها، فقد أثبتت الأيام أن تبعية الأنظمة الحاكمة العربية لدول الغرب والاحتماء بها لن يحميها من غضب شعوبها، بل كانت هذه التبعية مصدر ضعفها وتفككها وضياع

هويتها. ولا سبيل أمامنا الآن إلا بالتحالف اقتصاديًا وعسكريًا وإذابة كافة الخلافات العربية وإجراء مصالحات عربية واسعة لا مكان فيها للتدخلات الأجنبية؛ حتى تتمكن هذه الدول البيضاء من تشكيل الاتحاد الفيدرالي العربي المنشود، الذي ربما تنبثق منه حكومة فيدرالية عربية قادرة على تأسيس جيش اتحادي عربي وسوق عربية مشتركة، والأمر مطروح للزعماء العرب .. فهل يملك مرسي جرأة المبادرة ..؟

□ □ □ □

٩ هكذا يخطئ الرئيس

في مقالات عديدة سابقة جعلت من قلمي عينًا ترصد عن قرب تحركات الرئيس وموقفه من التنمية بكل مكوناتها، ليس اصطيادًا للأخطاء وإنما لفتًا لأنظاره نحو مواطن الخلل في أداء مؤسسته المنتخبة. ولا أنكر على الرئيس جرأته في اتخاذ قراراته التي أذهلت الكثير ممن تعاملوا مع مظهره الطيب وتجاهلوا باطنه المغبون لأكثر من أربعين عامًا، كان يبحث فيها عن حقه في حرية التعبير والتدين.

ورغم حاسمية قراراته؛ بيد أنه لم يُوَفَّق في بعض منها، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل حكومته وفريق مؤسسته الرئاسية التي خلت تمامًا من أصحاب الرؤى الاقتصادية والتنموية، واعتمد في اختياراته على المعرفة المسبقة والارتياح النفسي، متحصنًا بثقافة رد الجميل والعيش والملح؛ التي جعلت مكافئة الشغالة في انتخابات الرئاسة واجب إنساني ومعيار أوحد لشغل الوظائف القيادية، متجاهلًا معيار الكفاءة في اختياراته لكافة التشكيلات السياسية والتنفيذية؛ الأمر الذي أثار مخاوفنا على مستقبل الوطن وحصاده الثوري. وما يُحمَد للرئيس استجاباته الفورية للنقد والتوجيه، وحرصه الأشد على التطهير، مسارعًا في ذلك الزمن ومتحديًا كل دواعي الفشل والإحباط. فقد أسعدتني حقًا استجابته لما طالبت به في مقالاتي السابقة من ضرورة هيكلة هيئة الرقابة

الإدارية وتعيين أفرادها من المدنيين، وتحويل الأعضاء الحاليين في الهيئة للتحقيق بتهمة التستر والاشتراك في كافة عمليات الفساد والنهب المنظم للمال العام في عهد مبارك، على مرأى ومسمع ومباركة من أعضاء الرقابة الإدارية الذين جاءوا من خلفيات عسكرية وشرطية، بالمخالفة لقانون ٥٤ لسنة ٦٤ والذي اشترط في اختيار أعضاء الرقابة أن يكونوا من الخبراء الماليين والإداريين ذوي الكفاءة من كافة قطاعات الدولة. ولما كان تعيين العسكر والشرطة في الرقابة الإدارية مخالفًا للقانون والمنطق، وتبديلهم بأهل الخبرة مطلبًا للكفاءة والشفافية؛ فإنني أبارك قرار الرئيس بتعيين عمرو هيبة رئيسًا لهيئة الرقابة الإدارية وأدعوه لسرعة التخلص من كافة العناصر الشرطية والعسكرية وإبدالهم بخبراء مدنيين؛ ضمانًا لتوافر عنصري الكفاءة وعدم التحيز للنظام.

واستكمالًا لرياح التغيير والتطهير التي هبَّت مع قرارات الرئيس أطالب بسرعة خلخلة ولخلخة قيادات الوظائف الوسطية بكل قطاعات الدولة ولا سيما القطاعات الخدمية، وأعني بها وكلاء الوزارات الذين يمثلون الدولة العميقة ومارسوا أعمالهم سنوات طويلة وفق نظام ترسخت مبادئه في ضمائرهم الميتة قبل عقولهم المغيبة، وأقصد بالخلخلة إعادة التوزيع والتبديل لوكلاء الوزارات كي يستشعر المواطن العادي فور احتكاكه بالمؤسسات الحكومية بنسائم الثورة ورياح التغيير. فالإطاحة برؤوس الوزارات والرموز لا يستشعر بها المواطن العادي قدر اهتمامه بتغيير المسئولين المباشرين بمحافظته والذين اعتادوا على الإفساد في تعاملهم مع كل محتك بمؤسساتهم، مثل وكلاء وزارة التضامن والصحة والتعليم والزراعة والكهرباء والتموين وغيرها. فتغير وكلاء الوزارات ومدراء العموم يعد خطوة لإشعار المواطن بحصاد ثورته.

كما أقترح على الرئيس طريقة لاختيار المحافظين من خلال تشكيل لجنة من أساتذة الجامعات وخبراء التنمية لوضع معاييرًا أساسية لاختيار المحافظين مع الاحتفاظ

بخصوصية كل محافظة، وبعد الإعلان عن المحافظات الشاغرة تقوم اللجنة نفسها باستلام السير الذاتية للمتقدمين وفرزها لانتقاء أفضل خمس شخصيات لكل محافظة وترشيحها لمقابلة لجنة الاختيار والتوظيف، المشكلة من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء المعنيين وممثلين عن مجلس الشعب والشورى والجهات الأمنية والرقابية وخبير نفسي على كفاءة. وبذلك يكون الرئيس قد وسع نطاق اختياراته وكسر حوائط سلة المعارف والمقربين واستنهض للوطن قيادات جديدة بفكر جديد يلاءم أهداف الثورة وآمالها، كفاءات خبأتها الوساطة والمحسوبية لسنوات عديدة أكلت من أجسادها قبل أن تأكل من أعمارها.

□ □ □ □

١٠ التاريخ الذي يكتبه مرسي

أزمات عديدة تلك التي عاشتها مصر وعاشها شعبها الكريم، ليس قبل الثورة على النظام البائد فحسب، وإنما تلك التي بتنا نعانيها بشكل فج، إبان الثورة ولا سيما مع حكم الإخوان.. أزمات عاشها الغني قبل الفقير ورجل الأمن قبل رجل الشارع .. والقاضي قبل المدعى عليه.. أزمات يقر البعض بأنها مختلقة ومدبرة .. ويراها آخرون بأنها ظاهرة صحية لنظام سقط وآخر يقوم... تعددت الأزمات وتعددت معها أصابع الاتهام .. وتعدد المتهمون والمتورطون ،، الكل يتهم الكل.. ولا يعفي من المسئولية سوى نفسه .. وأراهم جميعًا مذنبون بما فيهم أنا كاتب المقال.. فلسنا كلنا شرفاء ولسنا كلنا مذنبون والكل ساهم قدر وجوده والكل ساهم قدر المكان الذي يشغله والكل ساهم قدر طموحه .. ورغم تعدد التفسيرات المصاحبة للأزمة؛ بيد أنني أقصرها في عاملين هما: الضمير والمدير.. وأقصد بالضمير الكائن في وعي الشعب .. وأقصد بالمدير المسئولية العالقة في عنق الرئيس .. والضمير في تصوري القوة التي تمنع الشخص من ارتكاب الجريمة .. والقوة أيضًا التي تمنعه من الاستمتاع بالفساد .. ضمير الشعب الذي أُتُهِمَ مبارك بقتله وسحله ودفنه عبر ثلاثين عامًا .. ضمير مات في وعي الشعب. عندما أدرك أن الإتقان في عملة هَبَل .. وتفضيل المنتج الأجنبي في الشراء عن المصري دهاء .. ثلاثون عام فقد فيها الشعب قدرته على العطاء والتسامح،، كما فقد فيها معاني

التآخي والانتماء والإحساس بحب الوطن.. الوطن الذي استشعر المواطن أنه سلبه الإحساس بالكرامة ،، التي صار يبيعها المواطن لمن يدفع؛ رغبة منه في البقاء على قيد الحياة. ولم يعد الإحساس بالعيش الكريم سوى حلمًا لا يدركه سوى الأغنياء ويحرم منه البسطاء، حلم أصبح فيه الوطن كالسينما.. فيه المواطنون درجات، أولى وثانية وثالثة .. وناس بلكون .. وطن فيه مواطنون أصليون وآخرون عالة عليه .. فإذا كنا في عهد مبارك قد انقسم المجتمع إلى سياسيين وبسطاء.. فقد انقسمنا بعد الثورة إلى ثوار وحزب كنبة .. وثوار وفلول .. وإسلاميين وأقباط .. وسلفيون وإخوان .. ليبراليون وإسلاميون .. وفي عهد مرسي انقسمنا إلى إسلاميون إسلاميين وكفرة .. وهنا ينتحر الضمير الشعبي وتقع أزمة التاريخ .. وتقف مصر في المنتصف .. ولن تنتظر كثيرًا في فترة الثبات .. فإما أن تخطو مصر إلى الأمام وإما للخلف .. فالدول لا تعرف في تاريخها التوقف.. فإما أن تتقدم وإما أن تتأخر .. ومؤشر التنمية لا يعرف التغافل ولا الثبات ..وبطون البسطاء ليست كالعقول تعبئها الأوهام والأكاذيب.. وإنما تُملأ فقط بالطعام.

مات نظام مبارك وتعفن ومبارك على قيد الحياة .. ومات ضميره ومعه ضمير الشعب.. مات مبارك عندما أغلق مصانع الإنتاج وارتضى بالاستيراد كبديل .. ومات ضمير الشعب عندما استعاض بالاستهلاك عن الإنتاج. مات مبارك عندما جعل سيناء خاوية دون زرع ولا ماء .. ومات ضمير ساكنوها عندما زرعوها بالمخدرات، وتزاوجوا من اليهوديات .. ماتت ضمائرهم جميعًا عندما قتلت الشهيد على أرضها مرتين.. مرة وهو يدافع عنها – ومرة عندما زرعوا على جثته البانجو ورووه بدمائه ليقتلوا به آلاف الأبرياء .. مات ضمير مبارك عندما حول مصر إلى عزبة لا يرتع فيها سوى رجاله.. ومات ضمير الشعب عندما تجاهل حضارته وتاريخ أجداده وراح يبيع كرامته لكفيل في دول الخليج.. وعندما قبل العمل بغسل الأطباق في أمريكا وأوربا ..

مات ضمير الشعب عندما ارتضى أن يعيش مشلولًا أو عاجزًا على مقاهي العاطلين .. مات مبارك ولم يورثنا سوى رئيس، لم يرث من سابقه سوى فنون التسول والشحاتة.. مات مبارك عندما حول ميادين مصر المحروسة وأبواب مساجدها ومزاراتها السياحية إلى ميادين لتسول سيدات وأطفال الشوارع. مات ضمير الأمة بحق عندما شوه الصورة .. وارتضى أن تتحول مصر إلى نظام يتسول في الخارج وشعب يتسول في الداخل.. ضمير الشعب الذي كرس ثقافة العند ولو على حساب مستقبل الوطن فاختار رئيسًا وحكومة بمعايير دنية وعاطفية لا علاقة لها بالكفاءة فوضع مصر على فوهة البركان .. مات الضمير الذي أعطى لأصحابه الحق في الحرق والتدمير والتخريب وإغلاق مؤسسات الدولة وتعطيل مصالح المواطنين .. مات ضمير الشعب والنظام الذي سمح لذراع البلطجة أن يقوى ليغلب ذراع رجل الأمن.. فالقضية يا سادة ليست فقط في رئيس فاسد أو مستبد.. وإنما في شعب سمح لضميره أن يموت ليموت معه كل شيء حتى الحلم في مستقبل أفضل. فإذا كان مرسي الرئيس ما زال يغفو ولا يرى في مصر عيبًا سوى الشعب .. هكذا كان يرى مبارك .. وهكذا يسير مرسي على نفس الطريق سابقه .... تاريخ أملاه مبارك والآن يكتبه مرسي .. وإذا كان صلاح الشعب من صلاح الحاكم .. فهل سوف يكتب مرسي وجماعته بأيديهم نهاية حضارتنا؟ ويدشنون عصرًا جديدًا تحاكي فيه مصر الصومال؟!

□ □ □ □

١١ العدل يا سيادة الرئيس

في خضم التحولات السياسية الراهنة التي تشهدها مصر في ظرف تاريخي فريد، انتخب فيه المصريون لأول مرة في التاريخ رئيسهم بإرادة وطنية حرة، ورحل فيه العسكر - إلى حد ما - عن المشهد السياسي، وتصدر فيه المدنيون أبوب السلطة ومنافذها وتمسكوا بمقاليد الحكم والتحكم فيه.

هنا فقط تصبح العدالة مطلبًا أساسيًا من الرئيس باعتبارها ضرورة للتعايش والتفاعل بين أبناء الشعب وجسر للثقة بين الشعب والرئيس.. وتعد المطالبة بالعدالة مطلبًا لا يقل أهمية عن المطالبة بالماء والخبز.

ورغم أن كافة الثورات المصرية قد وضعت العدالة أول مطالبها، بيد أن كافة الحكومات التي توالت على إدارة شئون البلاد وحملت على عاتقها تحقيق أهداف الثورة قد فشلت جميعًا في توريث حكوماتنا المعاصرة معاييرًا مقبولة لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

وإذا اتخذنا ثورة ٢٥ يناير نموذجًا؛ فإننا نجدها قد أخفقت في قرابة عامين وعلى مدار أربع حكومات توالت على الحكم في إشعار الشعب بحصاد ثورته، فما زال الفساد متأصلًا في مؤسسات الدولة بكل قطاعاتها؛ مما جعلنا ندرك وعلى الرئيس أن يدرك

أيضًا بأن الدولة ليست فقط نظامًا يسقط وآخر ينتخب .. فثمة مفهوم أكبر للدول وهو ما يسمى بالدولة العميقة، تلك التي تمتلك القدرة على هدم أي آلية أو نية ربما يتبناها الرئيس للإصلاح، وعلى الرئيس إن أراد إصلاحًا حقيقيًا في البلاد أن يبدأه ليس فقط بتغيير قمم المؤسسات الإدارية بل بالنزول إلى القيعان المفرزة لثقافات الهدم والإفساد، والمعول عليها في ذات الوقت البناء والتنفيذ لكل سياسات الدولة الحديثة.

وهنا يصبح العدل ليس شعارًا يتشدق به الرئيس وحكوماته بل ثقافة بالأساس، تغرس في ضمائر الشعب وتدفعه إلى المستقبل العادل، الذي يتساوى فيه كل أبناء الشعب في الحقوق والواجبات، ثقافة تجعل المواطن قادرًا على التمييز بين الخير والشر، الشر الذي يتحقق عندما يُغَلِب المواطن مصالحه الخاصة على مصلحة الوطن .. ثقافة تجعل توزيع المنافع ليس بالوساطة ولا المحسوبية ولا بالرشوة، بل كل يأخذ قدر حاجته وكل يأخذ قدر طاقته، فكثير ما تصبح المساواة ظلمًا عندما لا يتساوى الناس في الظروف .. وهنا يصبح عدم التمييز إلا لكفاءة مشهودة ومثبتة معيارًا أوليًا لتحقيق العدل، وتصبح الكفاءة شرطًا محتمًا لارتقاء المكانات والصعود لقمم المؤسسات الإدارية. ولن يتحقق ذلك إلا بالاستعانة بذوي الخبرة في كافة قطاعات الدولة، التي يجب أن يصدر الرئيس قرارًا بهيكلة قياداتها وكبار موظفيها وإعادة التوظيف والتسكين وفق معايير جديدة أساسها الكفاءة العادلة، وتشكيل هيئة جديدة تابعة لمؤسسة الرئيس تتولى وضع المعايير للترقي والاستحقاق تسمى "هيئة الرقابة على الاستحقاقات"، لا ينتهي عملها عند التخطيط والتشريع بل مراقبة تطبيق هذه المعايير، وتتضمن بداخلها خلية لقياس الرأي العام ومردود السياسات والقرارات والقوانين على الشعب، تتلقى شكاوى المغبونين وترفعها للرئيس، كي يشارك الرئيس الشعب همومه ولا ينفصل بعيدًا عن قضاياه، ولن يتحقق ذلك ولن يُفَعَّل إلا إذا منحنا القائمين على إعطاء الحقوق حقوقهم، ثم نطالبهم

بأن يعطوا الحق لمن يستحق.. ولن يتحقق عدل ولن تنهض الأمة إلا إذا كان العدل ثقافة يتشربها الطلاب في مناهجهم الدراسية، ويصبح فيه العلماء وأساتذة الجامعات في مكانهم الطبيعي في قمة الهرم، بعد أن انحدرت مكانتهم في النظام البائد حتى أصبحوا في قاع الهرم، فأنتجوا ثقافة تقوم على الظلم وتحيد عن معايير العدل، وها قد حان الوقت لأن يشعروا بالعدل كي ينتهجوه.

□ □ □ □

١٢ أين نحن يا ملك الزمان؟!!

ذات يوم شعر الأسد في الغابة بدبيب ثلاثة من الذئاب، يركضون يمينًا ويسارًا، فانزعج الأسد لتحركاتهم، ودعاهم بسرعة للمثول تحت قدميه، وعلى الفور استجاب الذئاب، وسألهم الملك لما تركضون في الغابة وكأنكم أحرارًا؟ أليس للغابة ملك يحميها؟ فأجابه الذئاب وهم يرتجفون.. نحن جوعى يا مولاي، وكنا نبحث عن صيد يملأ البطون، فنظر إليهم الأسد قائلًا: فلنفترض!! فالجوع ليس مبررًا لتحركاتكم بحرية ودون إذن ملكي، فتساءل الذئاب بصوت مرتفع، إذًا فماذا نفعل يا مولاي؟ أُؤمر نُطِع.. فهز الأسد رأسه بتواضع العظماء قائلًا: لا بئس. سمحت لكم بالصيد .. ولكن بشرط!!! فتعجب الذئاب متسائلين .. وما الشرط؟ فقال الأسد أن تقاسموني نصف صيدكم؛ فوافق الذئاب على الفور، فقد أوشكنا على الهلاك. على أن يحصلوا جميعًا على النصف والنصف الآخر لهم جميعًا. وانطلق الذئاب يفتشون عن الصيد بمباركة ملكية، ولكن حظهم العسر كان أسبق منهم، فاتسعت في أحداقهم الغابة، وأمام جوعهم الشديد كان الوقت لديهم أَحَد من السيف وأقسى من النار، فلم يجدوا في طريقهم ما يصطادونه، وهنا وقفوا لحظة لالتقاط الأنفاس، وتساءلوا عن العمل وقد أوشكوا على الهلاك، فنظر أحدهم إلى السماء معاتبًا، أيتها لما أرسلت لنا الجوع ولم ترسلي لنا الصيد؟ وإذا به يُدرك نسرًا قابعًا على قمة الأشجار، فناداه مستغيثًا، أيها

النسر .. حكيم الغابة .. هل لك أن تساعدنا وقد أوشكنا على الضياع؟ فأشفق النسر لحالهم .. ونظر إليهم بعطف وقال: لا بئس .. فبإمكاني أن أدلكم على مراعي الغزلان.. فهلل الذئاب مكبريين .. فإذا به يستوقفهم بشدة .. قائلًا: ولكن مساعدتي مشروطة بالحصول على نصف ما تصطادون. وهنا لم يكن بمقدور الذئاب الموافقة دون الرجوع إلى الأسد، الذي وافق في الحال، ولكن بشرط الاحتفاظ بنصف الصيد لنفسه وأن يتقاسموا النصف الآخر مع النسر، ولم يكن أمام الذئاب إلا الموافقة، مدركين أنه لن ينالهم من الصيد سوى الربع مقابل العمل.

وعلى الفور هَبَّ النسر محلقًا في السماء ليشير للذئاب إلى مراعي الغزلان، فينطلق الذئاب نحو الهدف، وبعد معاناة شديدة سقط بين أنيابهم غزالة صغيرة لا تكفي لإشباع واحدًا منهم، بيد أنهم عكفوا على تقسيمها، النصف للأسد مقابل القوة .. والربع للنسر مقابل الجدارة أو الخبرة، والربع للذئاب مقابل العمل.

وفي إطار هذه القسمة لم يتبق للذئاب سوى قطعة من اللحم .. ورغم رضاهم القسري عن هذه القسمة، إلا أنهم خرج عليهم ستة من الثعالب التي أكل الجوع والجرب من أجسادهم .. ووقفوا ينظرون إلى قطعة اللحم التي بين أيديهم وتساءلوا قائلين: نحن لا نملك قوة الأسد ولا جدارة النسر ولا عمل الذئاب، ولكننا من أبناء الغابة .. أليس ذلك يعطينا الحق في أن نقاسمكم الصيد؟ فأين نحن من الصيد يا ملك الزمان؟!!!

هكذا تُقسم موارد الغابة على أبنائها، ويحصل الحكام على نصف مواردنا وأهل الخبرة على الربع والعاملون على النصف، ولا يجد الجوع لإطعامهم سبيلًا سوى الاستعطاف، وكأن الغابة لم تخلق سوى للأقوياء والخبراء والقادرين على العمل. فهل نحن قد اختلفنا كثيرًا في توزيع مواردنا عما يحدث في الغابة؟ وقد أشارت الدراسات أن ١٠٪ من سكان

مصر يحصلون على ما يحصل عليه ٥٠٪ من الشعب؟ فهل أصبحت المطالبة بوضع حد أدنى وأقصى للأجور مطلبًا غير شرعي؟ وأن من يطالب به معارض، والمعارضون في قناعات السلطة معتلون أو مختلون. ألم تكن العدالة والعيش مطالبًا أساسية للثوار؟ ألم نسقط من أجلهما نظامًا وننتخب النظام البديل؟ فمتى يشعر المصريون يا سيادة الرئيس بأنهم يعيشون في دولة تحفظ كرامتهم، وتضمن لهم العيش المشترك؟ دولة ليس بها ملِكَات وشغالة، دولة يتكافل فيها الأقوياء مع الدهماء، والأغنياء مع الفقراء، والعجزة مع القادريين؟ دولة قبل أن يفكر فيها الحاكم في نصيبه يتذكر مجاعة الجائعين وضعف الفقراء والعجزة؟ فما أتت الشعوب بالحكام ليقاسموها مواردهم، بل ليكفلوا لهم الحرية والعيش والعدالة في توزيع موارد الدولة.. فإذا كان الأمر كذلك يا سيادة الرئيس .. فهل بإمكانك تحقيق الحلم ..؟

□ □ □ □

١٣ دستور يا اخوانا

في خضم ما تموج به الأحداث السياسية الساخنة في مصر، والتجاهل المتعمد لهذه الأحداث من قبل الرئيس. ذلك التجاهل الذي تجلت مظاهره في اختيار الرئيس لمستشاريه، الذين لم يكونوا سوى تابلوه رئاسي، لاستكمال وجاهته السيادية، فلم يساهموا في حل أزمة كائنة أو تجنب أزمة محدقة بالبلاد، بل كانوا فاعلًا صارخًا في كل الأزمات التي عاشها الرئيس ودفع فاتورتها الشعب. كما تجلت تلك المظاهر في تشكيل حكومته من التكنوقراط الذين افتقدوا الحس الثوري، كما افتقدوا الرؤية الصائبة في إدارة مؤسساتهم، واختبئوا خلف كراسيهم يحصدون رواتبهم، ولم نشعر بهم إلا في أزمة كانوا هم طرفًا أساسيًا فيها. وصولًا إلى تجاهله المتعمد لكل ما يحدث في سيناء؛ فها أنت تذهب لصلاة الجمعة في أسيوط بحراسة قوامها ١٢ ألف جندي و ٣٠مدرعة وغطاء جوي كامل. أسيوط التي تُعرَف للجميع بأنها معقل الجماعة الإسلامية والإخوان منذ زمن بعيد، وأنها المحافظة التي وقفت حائلًا دون ترشح عمر سليمان وأخرجته من ماراثون الرئاسة. فمِن مَن تخشى أيها الرئيس؟ من الشعب الذي انتخبك أم من الجماعة التي تنتمي إليها؟ تصلي الجمعة في أسيوط بغطاء أمني كثيف تاركًا خلفك سيناء عارية ومرتع للذئاب الذين أخرجتهم من السجون ليلتهموا ما تبقى من أمن مصر، فاليوم أعلن أبنائها الاستقلال والإمساك بسلطة المحافظة لحين انتخاب محافظًا جديدًا؛ حتى لا

تصبح سيناء المعزولة عن جسد الأمة والخاوية من الأمن صيدًا يسيرًا لليهود، ويصبح أبنائها ورجال الأمن فيها عرضة لرصاصات التكفيريين واليهود هناك. أيها الرئيس إن لم تكن قادر على تحمل المسئولية فارحل، فجسد الأمة عليل. يحتاج لجراح ماهر وليس طبيب مسكنات. فأنت المسئول الأول عن سيناء التي غُسِلَت صحرائها بدماء الشهداء. وأنت المسئول جنائيًا وأمام الله عن الأرواح التي تزهق كل يوم دون رادع. وأذكرك يا سيدي بأنك الراعي وأنك المسئول عن الأرض التي انتهكت قداستها بفعل التكفيريين الذين أخرجتهم من السجون فأصبحوا شبحًا مخيفًا يعبث بمقدرات الوطن ومستقبله. سيدي الرئيس عنايتك بسيناء عبادة، فصلاتك عبادة فرد لا تخص سواك.. وعنايتك بسيناء عبادة أمة تحملت مسئوليتها فلا تفرط فيها وليت. وإذا فرطت فلن يرحمك الله ولن تغيثك الجماعة. فلم يعد لدى الشعب مقدس بعد، فقبل أن يُسقط الشعب مبارك كرمز أسقط معه هيبة الرئيس، ولا شيء الآن يستحق الثورة إلا الكرامة والأرض والعرض.

وماذا تقصد من صلاتك الجمعة بالمحافظات؟ فإذا كنت تستهدف منها ملاقاة المغبونين ودراسة مشاكلهم عن قرب، فهل تعتقد أن منبر الجمعة مكانًا ملائمًا لذلك؟ وإن كنت كذلك فأين تتلقى مطالب المسيحيين؟ أم أنهم مجبرون لصلاة الجمعة حتى يتمكنوا من عرض مطالبهم؟ وهل زيارتك هذه تعادل ما ينفق عليها من الملايين وحالات الارتباك المروري والاستعدادات التي تتخذها المحافظة لاستقبالك؟ وأين نائبك يا سيادة الرئيس وماذا خولت له من سلطات وأسندت له من مهام ؟ فلم نسمع عنه ولم نره منذ أن أصدرت قرارك بتعيينه؟

وأخيرًا وليس آخرًا ماذا فعلت لتضع لنا دستورًا يعبر عن إرادة الشعب وأحلامه وطموحاته؟ وماذا تنتظر مسودة وضعتها لجنة باطل تشكيلها؟ فأكثر من ٢١ عضوًا فيها تم تعينهم بين مستشار لك أو وزير؛ وهو ما يخالف الإعلان الدستوري، ويضرب

بالحيادية المنشودة في وضع الدستور عرض الحائط؟ ماذا تصنع مصر بدستور يُستَفتَى عليه شعب بلغت نسبة الأمية الهجائية فيه ٤٠ ٪ والأمية الثقافية ٩٠٪ ؟ هل شكلت لجان لتوعية الشعب بمواد الدستور قبل الاستفتاء عليه أم أنك رضيت بأن يقرر دستور مصر الثورة الأميون وأنصاف المثقفين؟ فالدستور يا سيادة الرئيس ليس قرارًا يعبر عن حالة بل وثيقة تحدد مستقبل وطن .. فكيف يقررها الأميون بأصواتهم الغالبة؟ إن ما طرحناه ليس سوى ملاحظات لتوجيه الرأي.. ولكن هل يستجيب الرئيس؟

□ □ □ □

١٤ البيع وتطبيع العقل الإخواني

من الأمور الغريبة التي شدت اهتمامي في الآونة الأخيرة تكرار استخدام كلمة الدين في كثير من المعارك السياسية المحتدمة في بلدان كثيرة من العالم، وكأن ما هدد به بوش منذ سنوات، من أن الحروب القادمة في القرن ٢١ ربما تكون حروب دينية، وهذا الأمر جعلنا نرصد ملاحظات ثلاث أولها أن جماعة الإخوان المسلمين لا تختلف كثيرًا في استخدام الدين كوسيلة لجلب المكاسب السياسية ولا سيما في المناطق التي ينتشر فيها الجهل وتقل معدلات التعليم وتنخفض معدلات الوعي، عن أولئك الذين يتسولون بالدين على الأرصفة وعلى أعتاب المساجد وفي الميادين العامة لجلب مكاسب مادية. وأن نظرة جماعة الإخوان للدين جعلتهم يتجاوزن فكرة الحدود القومية والثقافية للمجتمعات.

فلا غرابة أن تنشر جماعة الإخوان خريطة جغرافية لمصر دون حلايب وشلاتين، أو تأتي كتب الجغرافية بخريطة منقوصة من مثلن حلايب. ولا غرابة أن نسمع عن استعداد جماعة الإخوان للتفاوض لحل القضية الفلسطينية مقابل التفريط عن أجزاء من سيناء أو ربما سيناء بكاملها .. ولا غرابة أن نسمع ونشاهد المرشد العام يقول: "طز في مصر" ولا غرابة أن نسمع عصام العريان يطالب بعودة اليهود إلى مصر من منطلق

أن الأرض جميعها ملك لله ويحق لفصيل إنساني احتكار ملكيتها أو السيطرة عليها .. مما يجعلنا نتشكك في احتمالية تطبيع العقل الإخواني مقابل الاحتفاظ بالسلطة!!!

والملاحظة الثانية أن تلاعب الأنظمة باستخدام الدين لحصد المكاسب السياسية ليس حكرًا على جماعة الإخوان المسلمين،، فقد استخدمت إسرائيل في حربها الأخيرة على غزة شعار عمود السحاب باعتباره موروث ديني ليكون شعارًا للمعركة وتحقيق فتوحات صهيونية جديدة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة .. وإذا كانت جماعة الإخوان ترى أنها جماعة أو تنظيم رباني محصن ضد الهدم أو الانهيار أو الفناء من الداخل أو الخارج وأنهم أحق بالحكم من غيرهم وأنهم وحدهم دعاة الدين وأصحابه ومن خالفهم في الرأي أو انتقد أوضاعهم فقد انتقد الإسلام ذاته ،، فاليهود يرون أنهم شعب الله المختار وباسم تلك العقيدة يعطون لأنفسهم الحق في السيطرة على العالم وإذلال كافة الشعوب، ومادام الله قد خصهم بالتمييز فإن أرض الله جميعها حق لهم، من عارضهم حق عليهم إبادته،، وأن أمريكا نفسها منذ سنوات تغطي تحركاتها العسكرية بأقنعة وشعارات دينية، ولعل حربها على الإرهاب في أفغانستان والعراق خير شاهد على ذلك،، فالأمريكان يعتقدون في أن الله بارك لأمريكا، لذا نجد هذه العبارة مكتوبة على كافة العملات الأمريكية ويرددها كافة رؤساء أمريكا في خطبهم السياسية.. ففي حين تتغنى بعض شعوب العالم الثالث بالحضارات التي بناها أجدادهم، ويرجعون ما حققوه من تفوق أو تقدم لقدراتهم الخاصة .. نجد الأمريكان على النقيض .. فهم يشعرون أن ما حققوه من تقدم وتفوق ما هو إلا منحة من الله، وأنه لم يأت لكونهم يستحقوه، أو لقدرات خاصة بهم تميزهم على سائر الشعوب .. فثمة فريق كبير من الأمريكان يتخوفون من انهيار أمريكا ويعتقدون في أن الله سوف يعاقب أمريكا بالانهيار نظرًا لانتشار الذنوب والخطايا بها، ويروج لهذه الفكرة أنصار التيار الإنجيلي الأصولي في أمريكا.

أما ملاحظتي الثالثة تتعلق بمبالغة الإخوان في استخدام الشعارات الدينية في خطبهم السياسية والإصرار على جعلها قانونية من خلال تضمين قانون للانتخابات البرلمانية بمواد تسمح باستخدام الشعارات الدينية في الانتخابات، ويخرج علينا بعض من أعضاء الجماعة أمثال صبحي صالح يتهم كل من يعترض على هذه المواد بأنه ملحد،، كما يعتبرون كل إعلامي ينتقد الرئيس أو سياسات الإخوان بازدراء الأديان كما حدث مع باسم يوسف أو تكدير السلم العام كما في حالة جابر القرموطي .. كل ذلك يجعل التكهن بقرب نهاية الإخوان بالإضافة إلى ما ذكرته في مقالاتي السابقة .. وليس الإخوان فحسب .. وإنما أتصور سقوط كافة الأيديولوجيات والتيارات والدول التي تجار بالأديان وتزج بها في معاركها السياسية القذرة. وأن الدول القادمة هي تلك التي تجعل الدين في قداسته السماوية الطبيعية كموجه لسلوك الإنسان نحو الحياة الإنسانية الفضلى .. الدين المانع لكل ما يحط من كرامة الإنسان ويجرم اختراق خصوصيته .. الدين الذي يجعل جريمة القتل وسفك الدماء من أبشع الجرائم الإنسانية ولا يضع مبررًا لارتكابها إلا في القصاص ويكرم من تَسامح .. الدين الذي يُقَوِّم السلوكيات الإنسانية المعتلة ويفرز للمجتمعات مواطنين قادرين على خدمة الوطن وربما البشرية جمعاء.. الدين الذي يحض على احترام قيمة العمل ويعزز مبدأ الشورى وينأى بأصحابه عن حب السلطة والسيطرة ويرهبهم من تحمل مسئوليات الحكم .. ولهذا ربما تأتي الصين متحررة من الشعارات الدينية ومتواضعة في تقييم قدراتها الخاصة لتقدم للعالم نموذجًا جديدًا في التفكير وبديلًا مناسبًا لأمريكا في قيادة العالم دون شعارات دينية معينة بل بقيم إنسانة جديدة تقدس العمل وتنذر بإسقاط الشعوب العنصرية.

□ □ □ □

١٥ أسلحة الجماعة وأنياب المعارضة

تطرح حالة الفوران الثوري التي عاشها الشارع المصري على مدار عامين تساؤلات عديدة تتعلق بعلاقة الثورة بالثقافة وربما علاقة الثقافة بالجريمة وعلاقة الجريمة بالتنمية وأن فهم العلاقة بين هذه المفاهيم ربما يساعدنا في التوصل إلى الأطراف الضليعة في حالة الانفلات الأمني والانهيار الاقتصادي وحالة الارتباك السياسي المتفشية في أركان الدولة.. وأول هذه المفاهيم التي أحدثت شقاقًا واسعًا بين صفوف المصريين وجعلتهم أطيافًا وشعبًا ما بين فلول وليبراليين وإسلاميين ومحبي الكنبة ونصارى وغيرها من الفرق التي مزقت النسيج المصري وعرضته للتآكل التام هو مفهوم المصريون عن الثورة.

ففي حين يرى الإسلاميون أن الهدف من الثورة هو تطبيق الشريعة الإسلامية والانتقال من المجتمع العلماني من وجهة نظرهم إلى المجتمع الديني. يرى الليبراليون أنها نزعة راديكالية على المورث الثقافي والعلاقات الاجتماعية التقليدية وإنهاء حالة التهميش والاستبعاد الاجتماعي والإقصاء السياسي الذي مارسته أنظمة ما قبل الثورة لسنوات طويلة على فصائل إنسانية عديدة. وفريق آخر من المهمشين رأى الثورة فرصة للتمرد على القوة والسلطة والنفوذ وطبيعة الممارسة السياسية للدولة في الشارع وكذلك فهي فرصة للانتقام من أصحاب رؤوس الأموال والدولة على حدٍ سواء.. أما فريق

من المثقفين وأهل الرأي والإعلاميين فقد أدرك الثورة باعتبارها حالة لتغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التمييزية في المجتمع.. أما البسطاء أو ما يطلقون عليهم حزب الكنبة لم يختلفوا كثيرًا عن فلول الحزب الوطني حيث أدركوا الثورة كفتنة نائمة .. ملعون من أيقظها .. وجاءت كل هذه الأطياف والقوى إلى ميادين الثورة بصوت واحد ومفهوم مختلف .. ورغم اختلاف الجميع حول مفهوم الثورة إلا أن الجميع قد اتفق على أن تكون الفوضى بديلًا في حالة عدم تحقيق مطمحه من الثورة.. وفي ظل حالة المناكفات القضائية التي تشهدها المحاكم والميادين والفضائيات والتي أعقبها حالات انفلات أمني غير مسبوقة كانت حيازة السلاح هي البديل المناسب لغيبة رجال الأمن وتقاعسهم عن أداء واجبهم،، وهنا وجدت ظاهرة تجارة السلاح سوقها في بلدان الربيع العربي ولا سيما في مصر بالذات؛ فأنشأت الصين مثلًا مصانع لإنتاج الأسلحة الصغيرة وتصديرها إلى مصر بالذات، وقامت تركيا بتسويق أسلحتها الراكدة منذ سنوات، حيث قدرت الدراسات حجم الأسلحة التي دخلت مصر حتى الأشهر الثلاثة الأولى من تولي الرئيس مرسي للحكم بـ ١٢ مليون قطعة سلاح بما يعادل ١٠٠ مليار جنيه بالإضافة إلى الأسلحة التي تم سرقتها من أقسام الشرطة. والغريب في الأمر أنه لم يتم حتى الآن تسجيل حالة ضبط واحدة للأسلحة المهربة من الخارج في الجمارك المصرية،، مما يثير القلق بشأن الأنظمة الحاكمة ومدى حرصها أو استفادتها من تلك الأسلحة التي دخلت البلاد .. فصلًا عن حتمية وجود أشخاص في السلطة يعملون بتلك التجارة التي تعد بمثابة معول لإفشال الثورة والقضاء على مكتسباتها. والتي حولت الميادين إلى حلبة من الصراع لا يخرج المتصارعان منها إلا بواحد منهم على نقالة .. وجعلت الدم وحق الشهداء بمثابة حجرًا كبيرًا على طريق الثورة...

و غالبًا ما تسفر الثورات عن هيمنة فريق سياسي معين يمتلك القدرة والنفوذ بجوار

أقليات ثقافية محدودة ومنزوعة القوة والسلطة،، و تسعى الجماعة الحاكمة في الغالب إلى تأسيس علاقات قوة وسلطة مستقرة في بنيتها الثقافية الجديدة، وذلك من خلال سن تشريعات ودساتير تمنحها شريعة السيطرة والهيمنة والتهميش للقوى الثورية الأخرى، فغالبًا ما تهدم الثورات باستخدام التآمر وتغييب الوعي وتزييف الحقائق من قبل الجامعة الحاكمة، الأمر الذي يدفع المعارضة إلى المقاومة لرفع الظلم والهيمنة ولو بالسلاح. فماذا كان يتوقع مثلًا الرئيس مرسي وجماعة الإخوان من القوى الثورية بعد إخفاء ملف شهداء رفح ومحاصرة المحكة الدستورية لإنفاذ إعلانه الدستوري المدمر للديمقراطية؟ وماذا كان يتوقع الرئيس من المعارضة عندما تشكل مجلس الشورى من المحاسيب الإخوانية والمحبة للإخوان؟ وماذا كان يتوقع من نتائج بعدما ولى علينا حكومة أثبتت فشلها بجدارة في كل ما يهم المواطن العادي .. وماذا يتوقع الرئيس مرسي وهو يتخلص من معارضيه واحدًا بعد الآخر ليصبح هو وجماعته اللاعب الوحيد في مستقبل مصر ومقدراتها؟ ماذا يتوقع الرئيس من حالات الانفلات الأمني شبه المتعمدة في كثير من الأحيان؟.. أعتقد أنها نتيجة واحدة وهي تحويل الشارع المصري إلى مصاريف لتسويق منتجات أكثر من ١٠٠٠ شركة لإنتاج الأسلحة في ٩٨ دولة .. استغلت الربيع العربي والانقسام بين القوى السياسية لبيع أكثر من ٦٣٩ قطعة سلاح و١٦ بليون وحدة ذخيرة ، وبذلك تتحول الثورات إلى نهضة وربيعًا في الغرب وخريفًا في الدول العربية.. والبسطاء دائمًا هم من يدفعون الثمن.

□ □ □ □

١٦ السيسي والظواهري والدكتاتور البديل

لا يزال المصريون يدفعون أرواحهم عُربونًا لحلم لن يتحقق على الأرض اسمه الديمقراطية. ذلك السراب الخادع الذي راهنت عليه أمريكا كوسيلة فعالة في خلخلة الخريطة السياسية في المنطقة العربية، وإعادة رسمها من جديد لخلق واقعًا جديدًا يحقق مصالحها في المشرق العربي بدماء أبناءه، الذين آمنوا بأن الديمقراطية لن تتحقق إلا بسقوط أنظمتها الديكتاتورية البالية، وعلى أمريكا يقع التخطيط والتدبير، وعلى الشعوب التنفيذ مهما كانت كُلفته. وتحققت الخطوة الأولى من المخطط الأمريكي، والأخيرة في أحلام الشعوب وسقطت النظم الحاكمة في أكثر من خمسة دول عربية.. وهللت الشعوب بفرحة الانتصار ولكنها اصطدمت باستحالة الاتفاق على النظام البديل.

الذي لا يعرف ملامحه سوى أمريكا، التي لا ترتضي إلا بنظامها الذي تنفذه بيدها أو من خلال جماعات موالية لها. والأدلة على أن هذه الثورات جميعها لم تحركها إرادة الشعوب وحدها كثيرة. أولها أن الدول العربية ذات النظم الملكية في الحكم ما زالت تنعم بالاستقرار، في وقت تأججت فيه البلدان ذات النظم المنتخبة، رغم أن الملكية والتوريث تعنون اليافطة العريضة للنظم الديكتاتورية. وحول هذه المفارقات لنا أن نطرح آلاف التساؤلات.. وثانيها لو أن الـ ١٢ مليون مواطن الذين خرجوا للميادين

في ٢٥ يناير حركهم وعيهم وإرادتهم الحرة دون تدخل؛ لكانت مصر الآن في أعلى معدلات استقرارها. حيث أن ١٠٪ فقط من تعداد الشعب كفيل بأن ينقل المجتمع بأسره إلى مرحلة تاريخية أفضل.. ففي الصين ١٥٠ مليون فقط يعمل وينفق على مليار وأكثر من ٣٠٠ ألف .. وهنا أيضًا نحتاج إلى مراجعة للذات لنعلم لماذا قمنا بالثورة وماذا نريد من النظام الجديد..؟

ورغم اختلاف مفهوم الديمقراطية لدينا تمامًا عن المجتمع اليوناني الذي أنتجه وصَدَّرَه للعالم كوسيلة مثالية لتحقيق الحكم الرشيد، إلا أن الديمقراطية عندهم تمثلت في البرلمان الذي كان لا يدخله سوى كبار الملاك، ويحرم منه العامة من الفلاحين والعمال وكذلك المرأة؛ للدرجة التي جعلت أرسطو يحمد السماء أنها لم تخلقه أنثى. أما تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب للشعب فهذه افتكاسة سياسية، صنعتها الدول المتقدمة لإبهار الشعوب المتخلفة وتسهيل خنوعها والسيطرة على قراراتها.. فجاهل واحد وفقًا لمقولة جون كندي كفيل بأن يهدم نظام ديمقراطي بأكمله،، فما بالك بمجتمع تتجاوز فيه نسبة الأمية ٥٠ ٪ ، ناهيك عن الأمية السياسية والثقافية، مجتمع وصلت فيه الاختلافات بأنه يسعى لأن يكون هناك حزب وجريدة وقناة فضائية لكل مواطن؛ تعبيرًا عن صعوبة الاتفاق وغياب الوعي العام وإن كنت أتحرج أن أقول الجهل العام. فالشعب الذي ثار على مدار عامين مطالبًا بإسقاط حكم العسكر، هو ذلك الذي يطالبهم الآن بالعودة والانقلاب على السلطة والإمساك بالحكم. وهو ذلك الذي شكك في السيسي عند توليه خلفًا لطنطاوي معتبرًا أنه من الإخوان. وإذا كانت الثقة في السيسي ليست فيه كشخص وإنما في الجيش .. فقد سبق أن شكك في المجلس العسكري وطالب برحيله مفرقًا ما بين الجيش والمجلس العسكري .. وربما أجد من يعارضني ويقول الوضع مختلف فالمجلس العسكري السالف كان فلول. فإن السيسي

نفسه قد يحسب على الإخوان ونعود ثانية لنقطة الصفر.. وعلى الجانب الآخر من المشهد السياسي نجد فريقًا من المعارضين راح يسارع بعمل توكيلات لأيمن الظواهري لإدارة البلاد خلفًا لمرسي وما أدراكم من أيمن الظواهري .. إذا الشعب يفضل الاختيار بين بديلين كلاهما ديكتاتور .. ديكتاتورية العسكر وديكتاتورية الحكم الديني.

ومع قناعاتي الشخصية بأن غباء مبارك وتشبثه بالسلطة هو ما صنع لنفسه أسوأ نهاية لحاكم في العصر الحديث، ووضع مصر في أزمة لم تشهدها على مر التاريخ، فمرسي لم يختلف كثيرًا عن مبارك ولم يستوعب الدرس؛ فقد أدرك مرسي وجماعته أن الديمقراطية تكمن فقط في الصناديق؛ فراحوا يحشدون لها بكل جهد .. وهو ما يخالف المنطق السياسي والمصلحة الوطنية. فعندما تأتي نتائج الصناديق بمنتهى الشفافية ففي أحسن حالتها تعتبر الخطوة الأولى في طريق الديمقراطية وليست العملية الديمقراطية بكاملها كما أدركها مبارك من قبل فقامت الثورة ويدركها الإخوان الآن فتوشك مصر على الانهيار. فكلاهما كان يسعى لتمكين حزبه من السلطة بغطاء أخلاقي مزيف اسمه الديمقراطية، التي كانت للعرب بمثابة حصان طروادة المدمر... وعلى الشعوب غير الواعية أن تدفع الثمن.

□ □ □ □

١٧ والرئيسُ إذا رَحَل .. ؟!

لا شك أن القضية الأساسية والخلافية بل والمسلمة الوحيدة في كل خلافتنا السياسية تكمن في أننا جميعًا نميل إلى الاستسهال، ونبحث دائمًا عن شماعة نعلق عليها أخطائنا، والثابت الوحيد في ذلك أننا بعد ٢٥ يناير كسرنا كل المرايا، ولم نجد مرآة واحدة تظهر لنا وجهنا القبيح الذي كشفته هذه الثورة؛ فلم تسقط ثورة ٢٥ فقط مبارك ودولته، وإنما أسقطت بالأساس جبلًا من القيم والأخلاق والإنسانيات الرائعة والتي تعد أفضل ما تغنت به الشعوب عن الشعب المصري، فضاعت الأمانة بين الناس في القطاعات والميادين وحتى داخل غرف المسكن الواحد وعلى وسادة النوم، الأمانة التي كانت تحميها القيم في العصور السابقة وحماها القانون في العصر الحديث، وبعده ٢٥ يناير سقطت القيم كما سقط القانون، ففي عصر عبد الناصر كانت الأفواه مكبلة بالبوليس السري، وفي عهد مبارك كُبلت بأمن الدولة، والحوادث والاغتيالات كانت تنفذها الدولة بأجهزتها الاستخباراتية وأحيان بأيدي الجماعات المتطرفة. والآن بات الكل لا يأمن الكل، ففي الشارع ليس جهازًا واحدًا مهيئًا للخطف والقتل والسحل، وإنما أصبح كل فرد فينا مهيأ للقيام بكل ذلك من خطف وسحل وقتل، معتبرين ذلك أعلى درجات البطولة وأرقى مراحل الثورة.. ففي الميدان الواحد تعلوا الهتافات "كلنا يدًا واحدة" وفي الحقيقة يدًا واحدة هي التي تتشابك واليد الأخرى تخبئ خنجرًا خلف الظهر!!

وصارت قافلة الثورة بكل ما تحمله من معان للانحطاط والخزي والإضرار بالوطن الأسير لطموحات أبنائه الطائشين إلى الدعوة لإسقاط مرسي في ٣٠ يونيو دون مطالبات واضحة بالإصلاح وإرغامه على إصلاحها، وهنا علينا أن نتساءل هل إسقاط مرسي هو المخرج الوحيد من كبوتنا؟ وهل القيام بثورة جديدة هو الحل لاستعادة مصر وكرامتها وتحسين أحوال المهمشين وإسعاد المغبونين وإطعام الجياع، وإيقاف بناء السد الأثيوبي والثأر لجنودنا المقتولين على الحدود الإسرائيلية واستعادة المختطفين؟وهل بالثورة هذه نقمع الهمجية الليبية على الحدود المصرية ونكبح أحلام السودان بضم النوبة؟ ونوئد أحلام إسرائيل وأمريكا وربما إيران في تقسيم مصر؟ وهل برحيل مرسي سوف يفيض النيل وتزداد خصوبة الأرض، وتتحرك عجلة الإنتاج وتنتهي الفوضى؟

ورغم قناعاتي الشخصية بأن مرسي بغفوته ونظامه المنحاز وجماعته هم من تسببوا بشكل أساسي في خلق هذه الأزمة السياسية التي يمر بها الوطن، ولكن هل بإسقاط مرسي ورحيله سوف تنقشع الغمامة وتُحل الأزمة وينزل الغيث؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فهل اجتمع المصريون على تحديد ملامح النظام البديل؟ أم سوف يعودون بالوطن إلى نقطة الصفر، إلى ١١ فبراير ٢٠١١م حيث لا دولة ولا رئيس ولا سيناريو، ولا خطة عمل وفوضى عارمة في كل قطاعات الدولة؟ وإذا كانوا لم يحددوا ولم يدرسوا ويختبروا ويتفقوا جميعًا على النظام البديل، ليكون جاهزًا للإحلال فور سقوط الرئيس؛ فعلى الوطن السلام!!

فإلى متى يثور المصريون لإسقاط أشخاص برتبة حكام؟ ومتى يثوروا على أنفسهم محفزينها على التغيير؟ ومتى يثوروا على آلات الإنتاج لتتقدم الصناعة؟ فلن يكف المصريون عن الثورة إلا إذا قمنا فعلًا بثورة صناعية، تطور آلات الإنتاج وتحركها، ولن يكف المصريون عن الثورة، إلا إذا ثاروا على ضمائرهم لتطهيرها مما علق بها

من فساد مبارك وفوضى مرسي. وأن رحيل الحاكم ليس الحل كله، وإنما جزءًا يسيرًا من منظومة الحلول. فقد هاجمت اليابان أمريكا في "بيرل هايو" وتمكنت من تحطيم الأسطول البحري وإغراق القطع البحرية الثمينة وقتل قرابة ٣٠٠٠ بحار؛ فلم يلجأ الأمريكان إلى المعايرة، ولم يشمتوا في رئيسهم المهزوم كما شمت الإسلاميون في عبد الناصر إبان نكسة ٥ يونيو، ولم يطالبوا بعزل الرئيس روزفلت وإسقاط نظامه؛ وإنما أدركوا أن أمريكا في خطر ولا سبيل للنصر إلا بالاتحاد والتلاحم، ففعلوا وانتصروا. وإذا كان ذلك هو حال الشعوب المتحفزة للتقدم، فمتى نصبح نحن مثلهم؟

ومتى يعلم الرئيس وتعلم المعارضة أن الوطن فوق الجميع، وأن النهضة مسئولية جماعية وليست حكرًا على فصيل بعينه، وأن دماء الضحايا مقدمة على كرسي الرئيس، ورغم تأييدي للحركات الاحتجاجية العديدة التي تقف في وجه مرسي ونظامه السخيف،، إلا أنني لا أرى أن في رحيل مرسي يكمن الحل.. فربما تحدث الكارثة الكبرى، ويسقط ما تبقى من الوطن.. وهنا أطالب الرئيس وجماعته بالابتعاد عن التهديد والتعامل مع الموقف بدهاء والعمل على امتصاص الغضب الشعبي، وعلى الرئيس أن يهيئ مصر لا لفترة رئاسية جديدة كما تحلم جماعته، وإنما لرئيس جديد ونظام بديل قادر على تجاوز الأزمة وقيادة الوطن إلى عصر النهضة.

□ □ □ □

١٨ وداعًا سيدي الرئيس

تعلمنا من ثورة ٢٥ يناير أنه لا تهاون مع أنظمة تسعى إلى زيادة أرصدة الدموع في أحداق الأبرياء.. وتعلمنا من التاريخ أنه ليس بالدين وحده تتقدم الشعوب.. وأن سماء التدين لا تمطر خبزًا للكسالى .. وتعلمنا من السياسة أنه ليس بحسن النوايا تدار الشعوب ويتفاوض الخُصماء.. وخرجنا من أحداث الاتحادية والمقطم وأحداث بورسعيد وما حدث في كفر الشيخ والشرقية والمنصورة بنتيجة واحدة وهي أنه ليس بين صفوف المتظاهرين أبرياء، وأن المعارضين في مصر ليسوا شرفاء .. وأن الإخوان المسلمين ليسوا رهبانًا ولا أولياء .. وأن فرعون لم يغرق في بحر موسى، وإنما دُفن في ضمائرنا.. وخُلِدت ذكراه في عقيدتنا.. فمتى تعارضت مصالحنا استدعيناه من اللاوعي؛ ليظهر للعالم الوجه القبيح للإنسان المصري، عندما يغيب حلمه وتحركه مصالحه وانفعالاته..

هكذا تعلمنا .. ويوم بعد يوم .. تثبت الأحداث أنه ليس لدينا دولة ولا معارضة، وأن دولة الثوار قد سقطت في غضون أشهر قليلة من قيامها،، سقطت عندما سقطت أجهزة الأمن، ووقفت من تطاحن المتظاهرين وأمن المواطنين موقف المتفرج المنتظر نتيجة السباق.. سقطت عندما استعجل الإخوان حصاد الوصول للحكم وتجاهلوا

مطالب الشعب الثائر .. سقطت عندما كانت المصلحة هي المحرك الأول للمعارضة وليس حب الوطن.. سقطت عندما جاءت المعارضة بدون خطة بديلة لتحقيق الحلم .. سقطت شريعة الإخوان والمعارضة وقد حان الوقت لأن يحاسب كل مجرم على جرمه، فدماء المصريين غالية، لا تعادلها شهوة سلطة ولا كرسي حكم.

وإن لم تكن دولة الإخوان قد سقطت فقط أوشكت على السقوط، وعلى الرئيس وجماعة الإخوان الذين انكفئوا على تفسير أحلام العامة للرئيس وتصويره بأنه الفارس المنتظر، الوقوف مع الذات والاعتراف بالفشل في إدارة شئون مصر، وأن عباءتهم أصغر بكثير من جسد الأمة، وأن قدراتهم أقزم بكثير من مطالب الشعب ومشاكله، وأن ما تعلموه على مدار ثمانين عام من الممارسة السياسية في صفوف المعارضة لم يكن كافيًا لإدارة شئون الدولة بضعة أشهر قليلة. فشتان بين النظرية والتطبيق. وتداركًا لصعوبة الموقف الذي يعيشه الرئيس وجماعته ويدفع ثمنه الوطن، ليس أمام الرئيس سوى الاختيار بين بديلين: يكمن البديل الأول في قيام الرئيس بتشكيل مجلس رئاسي برئاسته وعضوية كافة مرشحي الرئاسة السابقين. أما البديل الثاني فيقوم الرئيس بتكليف الدكتور البرادعي بتشكيل الحكومة، وإعطاءه كافة الصلاحيات في الاختيار ودون تدخل منه، على أن يقتصر دور الرئيس فقط في مراقبة أداء الحكومة وتقييم النتائج.

وإذا استجاب الرئيس واختار البديل المناسب من بين البدائل المطروحة فعليه الإسراع بتغيير النائب العام والسماح للمجلس الأعلى للقضاء بترشيح ثلاثة بدلاء يختار الرئيس واحداً منهم. مع الإسراع بقبول استقالة المستشار أحمد مكي وزير العدل وعدم مطالبته بترشيح البديل. مع الحرص على اختيار وزيرًا للعدل ونائبًا عامًا لم يسبق له أي تعاون مع أي دولة أجنبية ولا سيما قطر أو الإمارات، خاصة في ظل الظروف والملابسات المحيطة بهما الآن. هذا بالإضافة إلى فتح فرص الاستثمار على مصراعيها

وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لجذبها، مع دعوة كافة الشخصيات الوطنية في داخل مصر وخارجها لوضع خطة إنقاذ عاجلة وقصيرة المدى تستهدف تقديم حلولًا عاجلة للمشكلات اليومية الملحة للمواطن العادي من سولار وعيش وأنابيب بوتاجاز، شريطة أن تكون كل الشخصيات المشتركة في وضع الخطة غير حزبية ولا تنتمي لتيار سياسي بعينه.

وعلى الجانب الآخر يجب على الرئيس أن يلتزم بالشفافية في حديثه مع الشعب والتخلي عن كافة مستشاريه الذين ورطوه في إصدار قرارات تسببت في تأجيج الصراعات وتزايد أعداد الضحايا وتدمير الممتلكات العامة وتراجع شعبية الرئيس في الشارع. وعلى جماعة الإخوان التي أعلنت توفيق أوضعها .. أن تكشف عن الإجراءات القانونية التي اتبعتها في الإشهار ومدى علاقتها بالقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م الذي يحظر على الجمعيات الأهلية العمل بالسياسة وممارسة الأنشطة الدينية .. علمًا بأن إشهارها كجمعية أهلية يفيد بسقوط مكتب الإرشاد وتحويله إلى مجلس إدارة يخضع للمحاسبة، ويتطلب الأمر تقييم أصولها المالية ومصادر التمويل كشرط من شروط الإشهار .. فإذا التزمت الجماعة والرئيس بذلك فقد أثبتوا أنهم فريق وطني أصيل وإن لم يفعلوا فقد سقطوا جميعًا، وعلى الجماعة أن ترفع لافتاتًا: وداعًا سيدي الرئيس..، ويتساءل الشعب هل من المعارضة يولد النظام البديل؟!

□ □ □ □

الفهرس

إهداء.....٥

توطئة.....٧

- **الفصل الأول: الحاكم الإله والشعب العابد.....١٣**

١. من أسقط النظام؟.....١٧

٢. متى يسقط النظام؟.....٢١

٣. الميادين الثائرة وغيبة العقل الثوري.....٢٤

٤. معارك الميادين ومستقبل الوطن.....٢٧

٥. مواكب الفساد.. ومراكب التنمية.....٣٠

٦. من الذي خان الثورة؟.....٣٤

٧. العرافة والزمن الأغبر.....٣٦

٨. رايحين على فين؟.....٣٩

- **الفصل الثاني: الثورة والعسل المر ٤٣**

١. مصيدة الفقر .. وبرنامج الرئيس ٤٨

٢. لماذا نتحامل على الفقراء؟..... ٥١

٣. كيك وبريك..... ٥٥

٤. أصوات الفقراء..... ٥٨

٥. الصعايدة قادمون..... ٦١

٦. المناهضون للتغيير..... ٦٣

٧. إعلاميون بلا ضمير .. وشعب بلا وعي..... ٦٦

٨. أيها العملاء.. ارفعوا الأقنعة..... ٦٩

٩. ضحايا الإصلاح والتغيير..... ٧٢

١٠. مشايخ لا مؤاخذة !!..... ٧٥

١١. جرى إيه يا نيابة؟..... ٧٨

١٢. القضاة ولعبة السياسة..... ٨١

١٣. الأمن والضمير .. والنوم في العسل..... ٨٥

١٤. ارحموهم .. فإنهم خصيان..... ٨٨

- **الفصل الثالث: الحاكم الطيب والشعب المستبد ٩١**

١. الملكوت وخدعة الربيع العربي..... ٩٦

٢. الدوجما القبط صهيونية والشرق الأوسط السخيف..... ٩٩

٣. وداعًا أرض الفيروز.....١٠٢
٤. المافيا في سيناء.....١٠٤
٥. سيناء والمشرق المنتظر.....١٠٧
٦. الثورة .. والمفهوم الخاطئ للنظام.....١١٠
٧. الأزمة ... وحتمية العلاج.....١١٢
٨. أيها السادة الغلط فين؟.....١١٥
٩. الشطار والفلول.. وأزمة الرئيس.....١١٨
١٠. الدين والثورة .. ومرفأ الخلاص.....١٢١
١١. ماذا يريد الشعب من العسكر؟.....١٢٥
١٢. باي باي يا حكومة.....١٢٧
١٣. الأزمة ... والحوار.....١٣٠
١٤. وطن على صفيح ساخن.....١٣٢
١٥. يا عزيزي كلهم لصوص.....١٣٥
- **الفصل الرابع: الحاكم المستبد العادل ١٣٩**
١. الجماعة والنفق المظلم.....١٤٤
٢. الليبراليون والجماعة في حضرة الرئيس.....١٤٧
٣. من البرلمان إلى الميدان.....١٥٠
٤. وهم البرنامج الانتخابي.....١٥٣

٥. جمهورية الإخوان.. مخاوف الصعود والسقوط.....١٥٧
٦. مصر والهوية وجمهورية الإخوان.....١٦٠
٧. هؤلاء هم الإخوان.. وهذه نهايتهم !!.....١٦٣
٨. مرسي والطريق إلى الزعامة.....١٦٦
٩. هكذا يخطئ الرئيس ١٦٩
١٠. التاريخ الذي يكتبه مرسي.....١٧٢
١١. العدل يا سيادة الرئيس.....١٧٥
١٢. أين نحن يا ملك الزمان؟!!.....١٧٨
١٣. دستور يا اخوانا.....١٨١
١٤. البيع وتطبيع العقل الإخواني.....١٨٤
١٥. أسلحة الجماعة وأنياب المعارضة.....١٨٧
١٦. السيسي والظواهري والدكتاتور البديل.....١٩٠
١٧. والرئيس إذا رحل ١٩٣
١٨. وداعًا سيدي الرئيس.....١٩٦
الفهرس.....١٩٩

□ □ □ □

للتواصل مع الدار:

من خـــــلال:

- الهاتف:

٠١١٤٦٤٠٩٣١٦ ـ ٢٥٢٤٠١٦٦

- البريد الإلكتروني:

darsarh@gmail.com

- موقعنا الإلكتروني:

www.dar-sarh.com

- صفحة صرح على الفيسبوك:

http://facebook.com/darsarh

- ويمكنكم زيارتنا على العنوان التالي:

كورنيش المعادي بجوار مستشفى السلام الدولي، أبراج المهندسين (أ) برج (٢) الدور العاشر.

للتواصل مع المؤلف:

sopicce2@yahoo.com